

مركز دراسات الوحدة العربية

الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي

الدكتور عبد الرزاق الفارس

الفقر وتوزيع الدخل
في الوطن العربي

GIFTS 2006

The Swedish Institute

Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي

الدكتور عبد الرزاق الفارس

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الفارس، عبد الرزاق

الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي/عبد الرزاق الفارس.

١٥١ ص.

ببليوغرافية: ص ١٣٧ ـ ١٤٧.

يشتمل على فهرس.

١. الفقر ـ البلدان العربية. ٢. توزيع الدخل ـ البلدان العربية.

أ. العنوان.

339.460956

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/فبراير ٢٠٠١

المحتويات

قائمة الجداول

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور. وفي القديم ارتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد أو بالحروب التي تؤدي إلى الاستعباد والقهر. ولذا فإن الأديان السماوية جميعها قد أولت ظاهرة الفقر اهتماماً خاصاً، وبالذات من حيث ارتباطها بتسلط الأغنياء وسعيهم الدائم للهيمنة وكنز الذهب والفضة. أما النظريات الاجتماعية فإنها عندما درست ظاهرة الفقر لم تفصلها عن الوجه الآخر للعملة، ألا هو وجود أفراد أثرياء أو أمم غنية تجد من مصلحتها الدائمة إبقاء الأمم الأخرى في حالة فقر مستمر. وفي تراثنا الإسلامي نجد المقولة الشهيرة لعلي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) «لو كان الفقر رجلاً لقتلته». وفي التراث الفلسفي نجد مقالة أرسطو «الفقر هو مولد الثورات والجريمة». فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر سببها الرئيسي أو أحد أسبابها المهمة. وواحدة من أهم النظريات الاجتماعية الحديثة، وهي «الاشتراكية»، جاءت بشكل أساسي للتصدي لظاهرة الفقر ومعالجة مشكلة الفوارق الكبيرة في الثروة بين الأفراد كما بين الأمم. وعلى أساس تلك النظرية بني العديد من الأقطار الحديثة، كما كان لها أثر مهم في توجيه دفة الصراع بين الأمم لعقود طويلة.

والنظرية الاقتصادية الحديثة ركزت في جانب مهم منها على قضية «توزيع عوائد الإنتاج» من وجهة نظر الكفاءة في التوزيع وآثارها في هيكل الإنتاج وفي عملية تخصيص الموارد. وحتى مطلع القرن العشرين فإن قضية «توزيع الدخل» من وجهة نظر العدالة والمساواة لم تبحث إلا قليلاً. أما المقالات المهمة المتعلقة بتوزيع الدخل والتي كان لها أثر واضح في الأدبيات الاقتصادية فلم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الأولى.

إن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية قد أغفلت هي الأخرى في مراحلها

الأولى «الفقر» و«توزيع الدخل» على وجه التحديد. وقد كان اهتمام تلك الأدبيات في سنوات التطور الأولى يتركز حول إيجاد تفسير لظاهرة التخلف، وتلمس الطرق السريعة للخروج من دائرته. وكانت معدلات النمو السريعة، والاتجاه نحو التصنيع وإعادة هيكلة القطاع الزراعي هي المكونات الأساسية لأي وصفة توضع لبلد نام، إلا أنه في العديد من الدول النامية، أخفق النمو الاقتصادي وحده في القضاء على ظاهرة الفقر، وبخاصة في الدول التي كانت معدلات نمو السكان فيها تفوق معدلات النمو الاقتصادي.

ومنذ مطلع السبعينيات، بدأت أدبيات التنمية تولي ظاهرة الفقر اهتماماً خاصاً، ومن أهم الدراسات المؤثرة في هذا المجال كتاب شنيري **إعادة التوزيع مع النمو** (*Redistribution with Growth*) الذي نشر عام ١٩٧٤. وجانب آخر مهم جذبت هذه الدراسة الأنظار إليه، هو وجود جزء معتبر من الشعوب في الدول النامية ممن لم يستفد من عملية النمو الاقتصادي. ولذا فإن التوجهات الحديثة في دراسات التنمية بدأت بتجاوز الاهتمام التقليدي بعملية «توزيع عوائد الإنتاج» من وجهة نظر الكفاءة في تخصيص الموارد إلى قضية اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية خطيرة تتمثل في وجود فئات كبيرة، عادة ما تتركز في مناطق جغرافية محدودة (الريف مثلاً) أو بين فئات من الشعب (الأقليات أو النساء) ممن تخلفوا عن الاستفادة من عوائد التنمية.

ومنذ مطلع الثمانينيات أخذت قضيتا «الفقر» و«توزيع الدخل» منعطفاً جديداً بحدوث تطورين مهمين: **الأول** هو بدء العديد من الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وسياسات الإصلاح الاقتصادي اشتملت، ضمن أمور أخرى، على إجراءات أدت إلى انكماش الطلب الكلي وإزالة الدعم الحكومي وتحرير الأسعار وتعويم معدلات صرف العملات المحلية أو إزالة أسعار الصرف المتعددة التي تحوي في جوانب منها «دعماً حكومياً». وعلى الرغم من الخلاف الشهير في الأدبيات الاقتصادية حول جدوى مثل هذه السياسات في المدى الطويل، وما إذا كانت فعلاً قادرة على إيجاد حلول عملية لمعضلات الدول النامية، وما إذا كان «التثبيت» وحده كافياً، أم أن هناك حاجة لنمو قوي أيضاً على الرغم من هذه الخلافات، فإن مما لا شك فيه هو أنه كانت لهذه السياسات آثار سلبية في الطبقات الفقيرة في المدى القصير. وقد تمثلت تلك الآثار في ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض فرص التوظيف حتى للفئات المتعلمة، وارتفاع تكاليف المعيشة. ولذا عاد الاهتمام من جديد بظاهرة الفقر ولكن ضمن إطار مناقشة السياسات الاقتصادية السليمة للحكومات، ووصفات المنظمات الدولية، وبخاصة صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي والبرامج التصحيحية التي تضعها والتي تشكل «شروطاً» لازمة للقروض التي تقدمها.

التطور الآخر تمثل في التحول الكبير في أدبيات التنمية من مفهوم «النمو الاقتصادي» القائم على التصنيع وتكوين رأس المال الثابت والاستثمار المكثف في وسائل الإنتاج، إلى «التنمية البشرية» باعتبارها أساس عملية التنمية وجوهرها. وعملية التحول هذه توجت بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية لتطوير مؤشرات كمية وكيفية يمكن تطبيقها على أكبر عدد ممكن من دول العالم لأغراض المقارنة، وكذلك إيجاد حوافز للتحسين والتطوير.

إن الأمر الذي لا يختلف حوله الباحثون هو أنه على الرغم من التطور الاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي حدث في معظم بقاع العالم، وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على حياة الملايين من الناس في معظم الدول، فإن الفقر لا يزال يمثل مشكلة إنسانية من الحجم العظيم. وقد فاقم من حجم هذه المشكلة حقيقة أن أكثر المتأثرين بها هم سكان مناطق محددة، وفئات معينة من البشر. وظاهرة الفقر على الرغم من وجودها بدرجات متفاوتة في كل دول العالم، إلا أنها تبرز كظاهرة في وسط آسيا وأفريقيا، وبالذات الأقطار الواقعة جنوب الصحراء.

أما التقارير التي أصدرها العديد من المنظمات الدولية فإنها لا ترسم صورة زاهرة في هذا المجال. فآخر الإحصاءات تشير إلى أنه لا يزال هناك ما يقارب ١,٢ ـ ١,٣ مليار من البشر، يشكلون خمس سكان العالم، ممن يعتبرون فقراء جداً، أي يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم. ولو رفع خط الفقر بمقدار قليل فإن نسبة الفقراء ستصل إلى ثلث سكان العالم، أي إلى أكثر من مليارين. وقد تزامن ذلك مع ظاهرة التدهور المستمر لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالقيم الحقيقية في العديد من الدول النامية بسبب تواضع معدلات النمو الاقتصادي واستمرار معدلات نمو السكان عند مستوياتها العالية، ومن ثم زيادة معدلات عرض قوة العمل على الطلب عليه.

إن جهود معالجة الفقر على الصعيد العالمي متواضعة أو محبطة. وتشير الإحصاءات إلى أن ٧٥ بالمئة من الدول النامية حققت معدلات نمو تقل عن تلك التي حققتها الدول الصناعية خلال العقود الثلاثة الماضية. ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي انخفض في ٣٢ دولة من هذه الدول. وهناك سبع من الدول النامية فقط استطاعت تحقيق معدلات نمو متسارعة مكنتها من تقليل الفجوة بينها وبين الدول الصناعية. ومع بقاء ظاهرة الفقر بصورتها القائمة تلك، فإن الفجوة

بين الأغنياء والفقراء ازدادت اتساعاً هي الأخرى خلال العقود الثلاثة الماضية. وبناء على تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠**، فإنه خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٦) ازدادت حصة أغنى ٢٠ بالمئة من سكان العالم من ٧٠ بالمئة إلى ٨٥ بالمئة من الدخل القومي العالمي، بينما انخفضت حصة أفقر ٢٠ بالمئة من سكان العالم من ٢,٣ بالمئة إلى ١,٤ بالمئة.

وقضية الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي تمثلت في مراحلها الأولى بالاهتمام الكبير من قبل العديد من الحركات السياسية والاجتماعية والفكرية بقضية «النظام الاقتصادي» الذي ينبغي أن يمثل برنامج عمل الحركات الوطنية أو الحكومات التي جاءت بعد خروج الاستعمار. ومثل العديد من الدول النامية، فإن العديد من الأقطار العربية وجدت في «المنهج الاشتراكي» الطريق الجديد ليس فقط للقضاء على الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، وإنما لتحقيق التنمية الشاملة بكل جوانبها. ولفترة ليست قصيرة من الزمن، شغل الوطن العربي بالصراع بين المنهج الرأسمالي والمنهج الاشتراكي. وقد تجاوز ذلك الصراع الخلافات النظرية والفكرية بين الأكاديميين والباحثين لينتقل إلى صراع حقيقي بين الأقطار العربية والأنظمة والحكومات العربية.

ولو تجاوزنا مرحلة الصراع تلك وآثارها في ظاهرة الفقر وتوزيع الدخل في الأقطار العربية، فإن هذه الأقطار منذ مطلع السبعينيات كانت عرضة لعدد من المؤثرات الخارجية التي كان لها تأثير واضح في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المحلية. من أهم هذه المؤثرات:

١ ـ التقلبات الحادة التي شهدتها الإيرادات النفطية، والتي كانت لها في البداية آثار إيجابية تمثلت في ارتفاع حاد في هذه الإيرادات مما مكن الأقطار المنتجة للنفط من تحقيق إنجازات مهمة في مجال التنمية الاقتصادية، كما مكن الأقطار العربية الأخرى من الاستفادة بطرق مباشرة أو غير مباشرة من هذه الثروة. والتقلبات السلبية في الإيرادات النفطية جاءت بنتائج عكسية تمثلت في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الأقطار النفطية وارتفاع عجز الموازنات وبدء ظهور البطالة وبخاصة بين المتعلمين وتأثر برامج الإنفاق الاجتماعي. وقد تأثرت الأقطار العربية غير النفطية بذلك على شكل انخفاض أو اختفاء القروض والمساعدات، وتدهور مستويات تحويلات العاملين.

٢ ـ الحروب والصراعات المستمرة التي لفت المنطقة، والتي أدت إلى هدر كبير في الموارد البشرية والمالية. والحروب المستمرة بين بلدان الطوق (مصر وسوريا

والأردن ولبنان) وإسرائيل أثرت في البرامج الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، وكذلك أولويات الإنفاق العام. وشهدت منطقة الخليج واحدة من أكثر مظاهر هدر الموارد البشرية والمادية خلال حربين مدمرتين بين العراق وإيران أولاً، ثم بعد ذلك الصراع الذي ترتب على الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠. هذا بالإضافة إلى وجود العشرات من صراعات الحدود أو الصراعات الإثنية أو الدينية في لبنان والجزائر والمغرب والسودان والصومال.

٣ ـ برامج الإصلاح الاقتصادي أو فقدانها، فالعديد من الأقطار العربية شرعت في برامج إصلاح أو تثبيت اقتصادي (مصر، المغرب، الأردن، اليمن، الجزائر) كانت لها آثار مهمة في الطبقات الفقيرة في المدى القصير على الأقل. والعديد من الأقطار العربية الأخرى لم تتخذ أية إجراءات للإصلاح الاقتصادي، مما جعل أنظمتها الاقتصادية تتميز بالجمود وعدم القدرة على مواكبة التطورات العالمية والمنافسة في الأسواق الدولية.

ولو تم النظر إلى الأقطار العربية في الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٨) ككل، فإن أربعةً منها الأقطار العربية قد حققت معدلات نمو سالبة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (الجزائر وليبيا وجيبوتي)، وأربعة أقطار حققت معدلات نمو بطيئة، تتراوح بين صفر ـ ٢ بالمئة، وهي البحرين والأردن والمغرب والسودان، بينما حققت أربعة أخرى معدلات نمو متوسطة هي مصر وسوريا وتونس واليمن.

ولو أخذنا الوطن العربي ككل فإننا سنصل إلى صورة تختلف بشكل جذري عن الصورة التي يمكن الحصول عليها من استعراض وضع كل قطر على حدة. والصورة الجلية التي تبدو من هذا الاستعراض هي أن ثلثي السكان في الوطن العربي يقيمون في الأقطار المنخفضة الدخل. ولو افترضنا أن معدل الفقر في قطرين هما مصر والسودان هي ٣٠ بالمئة، فإن هذا يعني وجود ما يقرب من ٢٨ مليون من الفقراء في هذين القطرين وحدهما، وهو عدد يعادل سكان جميع الأقطار المرتفعة الدخل في الخليج العربي. وبحسب تقديرات منظمة الإسكوا في منتصف السبعينيات، فإنه يوجد في المنطقة العربية حوالى ٧٠ مليون فرد ممن يقعون تحت خط الفقر.

وصورة الفقر في الوطن العربي ستزداد وضوحاً إذا ما أخذت في ظل جملة من العوامل التي تشكل خلفية مناسبة لها. وأهم هذه العوامل هي:

١ ـ معدلات النمو العالية نسبياً للسكان، والتي تساهم في زيادة معدلات الإعالة وزيادة عرض القوى العاملة.

٢ ـ معدل بطالة مرتفع جداً يصل في متوسطه إلى ١٥ بالمئة بحسب التقديرات الموضوعة في منتصف التسعينيات. وبحسب تقديرات البنك الدولي (١٩٩٥) فإن معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تساوي ضعف المعدلات السائدة في شرقي أوروبا وآسيا الوسطى. ومن المحتمل أن تزداد معدلات البطالة سوءاً بسبب دخول المزيد من صغار السن والنساء إلى سوق العمل.

٣ ـ الانخفاض المستمر في معدلات الأجور الحقيقية. لقد بدأت فكرة هذا الكتاب قبل أكثر من أربع سنوات (عام ١٩٩٦)، وبدأ التحضير له فعلياً في عام ١٩٩٧. وكانت الفكرة الأولى طموحة جداً، وتهدف إلى إصدار دراسة شاملة عن الفقر وتوزيع الدخل في جميع الأقطار العربية، وأن تغطي جميع مسوح موازنة الأسرة في هذه الأقطار منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن. ولهذا الغرض حصلت على منحة مالية متواضعة من جامعة الإمارات مكنتني من زيارة أربعة أقطار (هي مصر والأردن وتونس والمغرب) في صيف عام ١٩٩٧. وخلال هذه الرحلة قمت بمقابلة العديد من المسؤولين والأكاديميين والباحثين والاختصاصيين في مجالات الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والإحصاء ومسوح موازنة الأسرة. وتمكنت لاحقاً من إجراء زيارات منفصلة لهذا الغرض شملت لبنان والكويت وقطر والبحرين وعمان. إلا أنه بمرور الوقت، ومع التقدم المستمر في مشروع الكتاب تبين للكاتب أن هذا الموضوع يحمل بعض الطوابع الخاصة به، وأن توافر مسوح موازنة الأسرة وحدها لا يشكل حداً أدنى كافياً لإنجاز الدراسة. فدراسة الفقر تعتمد بشكل أساسي على تحديد «خط الفقر» مثلاً، وهو خط لا يمكن تحديده بطريقة آلية، إذ تتدخل الظروف المحلية والثقافية الشعبية وعدد من العوامل الأخرى في تشكيله.

الاعتبار الآخر هو أن دقة البيانات وتفصيلها تختلف من قطر إلى آخر حتى بين الأقطار التي تسمح بنشر البيانات. فبعض الأقطار تقوم بنشر جميع البيانات الخاصة بالدخل والإنفاق، بينما البعض الآخر لا ينشر سوى البيانات الخاصة بالإنفاق. وبين هؤلاء وأولئك، يوجد العديد من الجداول غير المنشورة مما لا يسمح بتكوين صورة كاملة وشاملة.

الاعتبار الثالث، انه خلال السنوات الخمس الماضية، صدر العديد من الدراسات التي تتناول ظاهرة الفقر في الأقطار العربية، معظمها تركز على حالة فردية، أي دراسة قطر واحد فقط. وقد قام بإعداد هذه الدراسات إما منظمات دولية أو باحثون عرب أو أجانب.

وفي ظل هذه الاعتبارات، فقد أعدت النظر في المخطط الأصلي للكتاب، واكتفيت بمشروع أقل طموحاً، وإن كان يهدف بشكل أساسي إلى توفير دراسة مقارنة وشاملة عن ظاهرة الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. وأهم تعديلين أجريا على المخطط الأصلي للكتاب هما:

١ ـ في حالة الأقطار التي يوجد حولها دراسات عديدة ومتنوعة عن ظاهرة الفقر وتوزيع الدخل (مثل مصر والأردن) حرصت على إيراد جميع نتائج تلك الدراسات والمقارنة بينها، من دون محاولة إجراء تحليل جديد من جانبي. لقد اعتبر وجود دراستين مثلاً، واحدة تمثل جهداً محلياً، والأخرى تمثل تقييماً من قبل منظمة إقليمية أو دولية، كافياً لتقديم صورة متوازنة عن ذلك القطر.

٢ ـ في حالة الأقطار التي يوجد حولها دراسات محلية أو دولية منفردة، فقد تم إجراء اختبار نتائج تلك الدراسات باستخدام أساليب التحليل المتاحة. وفي حالة الاقتناع بجدوى وموضوعية مثل تلك النتائج، فقد تم الاكتفاء بها. ومن هنا فإن الدراسة التحليلية التي قام بها الكاتب شملت الأقطار التي لا يوجد حولها دراسات سابقة أو التي تبين فيها أن تلك الدراسات غير كافية أو موضوعية بدرجة مقبولة.

ونظراً إلى أن قضيتي الفقر وتوزيع الدخل هما من القضايا المهمة التي تشغل أذهان المفكرين ومتخذي القرار والجمهور، فقد تم الحرص على أن يتم عرض المشكلة وأبعادها وتحليلها بصورة مبسطة ومختصرة، تسمح بالمتابعة والاستيعاب.

والكتاب لذلك يتكون، بالإضافة إلى هذه المقدمة، من خمسة فصول وخاتمة. الفصل **الأول** يتناول مفهوم الفقر وحدوده وطرق قياسه، وكذلك المؤشرات المختلفة التي يمكن استنباطها للمساعدة في تكوين صورة شاملة عن خصائصه ومكوناته في كل بلد.

والفصل **الثاني** يتناول بالتحليل والدراسة ظاهرة الفقر في الوطن العربي وذلك بتحديد خطوط الفقر أولاً، ثم معدلات الفقر وتطورها عبر الزمن بالنسبة إلى الأقطار التي تتاح إحصاءات حولها تسمح بمثل هذا التحليل. ونظراً لأن مفهوم ومستوى الفقر يختلفان باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأقطار، فقد تم تقسيم الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات وذلك لتسهيل عملية المقارنة. وهذه المجموعات هي البلدان النفطية، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان المنخفضة الدخل.

والفصل الثالث يحاول إكمال مهمة الفصل الثاني وذلك من خلال محاولة تلمس خصائص الفقر والفقراء في الوطن العربي. وإذا كانت مؤشرات الفقر تعطي قيماً كمية عن مستويات الفقر ومدى انتشاره في الحضر والريف، فإن خصائص الفقر تحاول التعرف على الأماكن أو العائلات أو الأفراد الذين تنتشر بينهم هذه الظاهرة، ولذا فهو يحاول التعرف على الصفات «النوعية» للفقراء. وبالإضافة إلى قياس فجوة الفقر وشدته في كل الأقطار العربية محل الدراسة، فإن الفصل يحاول أيضاً اختبار فرضيات مثل: ارتباط ظاهرة الفقر بالريف، والعلاقة بينه وبين حجم الأسرة ومستويات التعليم.

الفصلان الأخيران مخصصان لدراسة توزيع الدخل في الأقطار العربية. والفصل الرابع عني بالمفاهيم النظرية للتوزيع والقضايا المنهجية الخاصة بطرق القياس والمشكلات المتعلقة بالإحصاءات ومدى ملاءمتها لأغراض الدراسة المقارنة، وكذلك وحدة القياس وما إذا كانت الأسرة أم الفرد، وما إذا كان الدخل أم الاستهلاك. وبعد ذلك يقدم الفصل مسحاً لأهم طرق القياس التي يمكن استخدامها لدراسة ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل في الأقطار العربية.

أما الفصل الخامس فيطبق تلك المناهج والمقاييس على البيانات المتاحة للأقطار العربية وذلك من أجل التوصل إلى فهم أفضل لتوزيع الدخل في الأقطار العربية. ونظراً إلى التباين الكبير بين الأقطار العربية من حيث مستوى التنمية ومعدلات الرفاه، فإن الفصل في صفحاته الأولى حاول تقديم مقارنة سريعة لبعض المؤشرات العامة مثل مستوى الرفاه ونصيب الفرد من الدخل القومي، ومؤشرات نوعية الحياة. ولسهولة المقارنة فإن هذا الفصل لجأ أيضاً إلى تقسيم الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات، وذلك في محاولة للوصول إلى قواسم مشتركة.

الفصل الأول

الفقر: مفهومه، قياسه، مؤشراته

أولاً: مفهوم الفقر

على الرغم من أن «الفقر» كان سبباً أو دافعاً للعديد من الثورات الاجتماعية، والتغيرات الكبرى، والاضطرابات السياسية الممتدة، وعلى الرغم من أنه كان أيضاً مصدر إلهام للفكر الإنساني وللفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين، ولظهور عدد من النظريات السياسية والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية، على الرغم من ذلك، فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر. ويمكن إدراك ذلك من خلال إلقاء نظرة سريعة على الأدبيات الواسعة التي نشرت وتنتشر حول هذه الظاهرة الاجتماعية، في الأقطار المتقدمة أو النامية، ومن قبل المفكرين المستقلين أو المنظمات الدولية.

والفقر من المفاهيم المجردة النسبية، فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس، والخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة ثانية.

والجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر يدور حول مفهوم «الحرمان النسبي» لفئة معينة من فئات المجتمع، وفي ما بعد ذلك تختلف تلك التعريفات في حدوده ومكوناته. وحتى في التعريف الشامل الذي حاول البنك الدولي وضعه لهذه الظاهرة والذي يقول بأن «الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة» فإنه، أي هذا التعريف، يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى، ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف[1]. فالفقر في الريف الهندي أو الصيني مثلاً، والذي يؤدي أحياناً إلى

---

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٠ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٠)، ص ٤١.

الموت بسبب الجوع يختلف عن الفقر في أقطار أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة، الذي يشير بدرجة كبيرة إلى قضية التباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير إلى الحرمان المطلق. وهناك محاولات أكثر طموحاً، حاولت توصيف أوجه الحرمان التي ترتبط بالفقر، إلا أنه من الواضح أن الإيغال في التوصيف يزيد مهمة قياس الفقر تعقيداً[٢].

وفي مقابل هذه التعريفات الموضوعية، هناك التعريف الذاتي للفقر، الذي يركز على تصنيف الفرد لذاته فيما إذا كان من الفقراء أم لا. وفي غياب طريقة علمية يمكن التعبير بها عن آراء الأفراد أو الأسر في المجتمع، في ما عدا السؤال المباشر لهم عن ذلك، فإن التعريف الذاتي لا يكتسب أية أهمية واقعية. فالفقر ينبغي تحديده بناء على الظروف الموضوعية للعائلة (بناء على معيار الدخل أو أي معيار منضبط آخر)، وليس على التقدير الخاص للعائلة ذاتها. ووفقاً لذلك، فإنه ليس من الضروري أو الكافي لأعضاء هذه العائلة لأن يشعروا بالحرمان لكي يتم تصنيفهم من الفقراء. وعدا ذلك، فإنه وفقاً لهذا المعيار، فإن مستوى المعيشة أو الدخل الذي يعتبر عنده الفرد أو الأسرة ضمن الفقراء يتباين بدرجة كبيرة بين الأفراد أو الأسرة في فترة زمنية محددة[٣]. وهناك مكونان مهمان لا بد من أن يبرزا في أي تعريف لمفهوم الفقر، وهذان المكونان هما مستوى المعيشة، والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد. ومستوى المعيشة يمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محددة، مثل الغذاء والملابس أو السكن، التي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء. أما الحق في الحصول على حد أدنى من الموارد، فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل، أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها. وفي الواقع فإن اعتبار أي من المعيارين، أي مستوى المعيشة (الاستهلاك) أو الحق

(٢) من هذه المحاولات، تعريف د. محمد حسين باقر للفقر بأنه «حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات..». ويستمر التعريف في رصد جوانب أخرى لظاهرة الفقر. انظر: محمد حسين باقر، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٣ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٦)، ص ١.

(٣) اعتبرت كريمة كريم التعريف الذاتي بأنه النوع الثاني من تصنيفاتها لمفاهيم الفقر. انظر: كريمة كريم، **الفقر وتوزيع الدخل في مصر** (القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٩٤)، ص ١ ـ ٢.

(الدخل) سينعكس بالضرورة على الطريقة التي سيقاس بها الفقر، والتي تتمثل في المنهجين الشائعين، منهج تحليل استهلاك الأسرة من السلع الأساسية، أو منهج تحليل الدخل الذي يحصل عليه الأفراد أو الأسر. وسيتضح في ما بعد أن هناك خلافاً جوهرياً بين المنهجين.

ولغرضنا في هذه الدراسة يمكن تعريف الفقر بأنه «عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة». وهذا التعريف يركز على مستوى المعيشة المادي القابل للقياس، والذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع من المجتمعات على حدة، وخلال فترة زمنية محددة.

ثانياً: قياس الفقر

هناك العديد من المؤشرات، مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل القومي، والتي تستعمل لتحديد وقياس الفقر المطلق. وهذه المقاييس الكلية التي تبدو محايدة وموضوعية ينبغي ألا تخفي حقيقة أن الفقر هو بشكل أساسي مفهوم معياري (Normative)[٤]، وأن أي تعريف إحصائي للفقر إنما يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى من مستوى المعيشة لتلبية الحاجات الأساسية في إطار اجتماعي وثقافي محدد، وفي فترة زمنية معينة.

ولكن لما كان تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر، فإن من الطبيعي أن تتجه الجهود لقياس مستوى المعيشة بشكل أولي في كل المحاولات الرامية لقياس الفقر.

وهناك، وفقاً لذلك، ثلاثة مناهج لقياس الفقر: **الأول** يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة، **والثاني** هو الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد أو الأسرة)، **والثالث** هو مستوى الرفاه الكلي، أو حجم الإنفاق الكلي ليس على الاستهلاك فقط، وإنما على الحاجات الأساسية الأخرى. والمنهجان الأولان هما الشائعان في الدراسات التطبيقية المقارنة.

والمنهج الأول (الاستهلاك) يعتمد على احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة، ويحتوي على أربعة مكونات على الأقل:

---

(٤) Anthony B. Atkinson, *Poverty and Social Security* (London: Harvester Wheatsheaf, 1989), pp. 12-13.

١ ـ مقدار الإنفاق المخصص لبنود محددة أساسية مثل الطعام.

٢ ـ قيمة السعرات الحرارية للطعام.

٣ ـ تكاليف حمية محددة ومتوازنة.

٤ ـ تكاليف أساسيات البقاء الإنساني المحتمل(٥).

والخطوة التالية تتمثل في تحديد تكاليف هذه الحاجات من خلال تحويل الحاجات الأساسية إلى سلة تحتوي الحد الأدنى من الطعام. ولكن السهولة النسبية في تحديد تكاليف الطعام ينبغي ألا تنسينا صعوبات تحديد تكاليف الحاجات الأساسية الأخرى مثل الملابس والمواصلات. وحجم الإنفاق الذي سيحقق هذا المستوى المعيشي سيحدد أيضاً خط الفقر الذي دونه تقع الفئات الفقيرة، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً.

وبالمقابل، فإن البعض يعتبر أن منهج الدخل هو الاختيار الطبيعي لقياس الفقر. فالدخل يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الفرد (أو العائلة) ما يستهلكه وما لا يستهلكه. والمشكلة تتمثل بعد ذلك في تحديد مستوى الدخل الذي يحدد الفقراء من غير الفقراء. وهذا المستوى يرمز إليه مرة أخرى بأنه خط الفقر. وهذا المنهج يحتم علينا تعريف مفهوم الدخل الذي سيتم استخدامه، فالبعض يستخدم الدخل النقدي السنوي للعائلة، بينما يستخدم البعض الآخر الدخل الجاري وليس الدخل طوال العمر (Lifetime)، والدخل الفعلي وليس المحتمل(٦).

وهناك أسباب عدة تجعل التحليل الذي يعتمد على الدخل يقود إلى نتائج مختلفة عن تلك التي تعتمد على الإنفاق. فعائلة ما قد يكون لديها دخل محدود أقل من Y، ولكنها مع ذلك تكون قادرة على تحقيق مستوى من الإنفاق يفوق خط الفقر من خلال السحب من المدخرات أو من خلال الاقتراض. ودراسة موازنات الأسرة تظهر مستوى عالياً من الادخار السالب من قبل العائلات المنخفضة الدخل. وقد يظهر ذلك أيضاً عندما تتسلم الأسرة دخلاً عينياً (مثل السكن المجاني

---

(٥) V. M. Dandekar, «On Measurement of Poverty,» in: K. S. Krishnaswamy, ed., *Poverty and Income Distribution* (Bombay: Published for Sameeksha Trust [by] Oxford University Press, 1990), p. 66.

(٦) J. M. Hagenaars Aldi, «The Definition and Measurement of Poverty,» in: Lars Osberg, ed., *Economic Inequality and Poverty: International Perspectives* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1991), pp. 134-135.

أو الدعم المنخفض للغذاء)، أو عندما تشترك في الاستهلاك مع آخرين.

والمفاضلة بين المنهجين السالفين، المنهج المباشر (الاستهلاك) والمنهج غير المباشر (الدخل)، تعتمد على قضايا منطقية، واعتبارات عملية في الوقت ذاته (مدى توافر ودقة المعلومات). وأولئك الذين يدافعون عن الطريقة المباشرة يعتبرون أن الموت بسبب الحرمان المادي هو أحد أشد أنواع الفقر وضوحاً. ونقصان التغذية هو أيضاً صورة من صور الفقر. والطريقة المباشرة تجعلنا قادرين على التعرف على أولئك الذين لا يأكلون بدرجة كافية، كما أنها تجعلنا قادرين على حصر أعداد الذين يعيشون في مساكن غير مناسبة أو الذين لم يحصلوا على التعليم أو الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات الصحية. أما طريقة الدخل فهي أقل دقة، فعلى الرغم من أن حجماً معيناً من الدخل قد يكون ضرورياً لشراء الحاجات الأساسية للحياة، إلا أنه ليس هناك ما يضمن أن العائلة ستنفق دخلها هذا على هذه السلع.

وعموماً، فإن الذين يفضلون طريقة الاستهلاك على طريقة الدخل يقدمون ثلاثة مبررات رئيسية:

- إن الاستهلاك يقيس بشكل مباشر تدفق المدخلات التي تولد المنافع، أما الدخل فهو يقيس القدرة على شراء هذه المدخلات، ومن الطبيعي أن يتركز اهتمامنا على ما تم استهلاكه فعلاً.

- إن الدخل يتم قياسه خلال فترة من الزمن (أسبوع، شهر، سنة)، وخلال هذه الفترة قد يكون دخل بعض الأفراد منخفضاً لأسباب عشوائية (المرض، الجفاف، انخفاض مؤقت في الأسعار العالمية لبعض السلع الزراعية أو الموارد الطبيعية... الخ)، أو لأسباب تتعلق بآثار دورة الحياة (Life-Cycle) كأن يكون الفرد صغيراً أو كبير السن.

- إن الأسعار قد تختلف بدرجة أساسية بين الأقاليم أو أن بعض السلع قد لا تتوافر عند الأسعار السائدة، مما سيقود إلى تباين واضح في توزيع الدخل وتوزيع الاستهلاك[7].

---

(٧) للمقارنة بين المنهجين، انظر: Gary S. Fields, *Poverty, Inequality, and Development* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), pp. 140-142, and Atkinson, *Poverty and Social Security*, pp. 10-13.

ثالثاً: خط الفقر

إذا كان من السهل نسبياً الحكم على فرد ما بأنه من الفقراء، وفقاً لمعايير موضوعية أو ذاتية، فإنه من الصعوبة بمكان إيجاد معيار محدد يمكن من خلاله الوصول للحكم نفسه بالنسبة للمجتمع ككل، أي تحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما من المجتمعات. وعلى الرغم من تعدد الاجتهادات التي حاولت استنباط مثل هذا المعيار، إلا أنه ينبغي القول بأن مفهوم «خط الفقر» هو أكثرها شهرة وانتشاراً.

وخط الفقر هو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان، الغذاء والملابس والسكن والنقل. والمنهج الأكثر شيوعاً في تحديد خط الفقر يبدأ بوضع افتراضات خاصة بحاجة الإنسان لسعرات حرارية كل يوم لكي يستطيع الاستمرار في الحياة ومواصلة العمل. وهذه السعرات الحرارية (طاقة الطعام) يتم تحويلها إلى سلة من الغذاء للوجبات اليومية الرئيسية، تبعاً للعادات الغذائية لكل قطر. ثم يتم احتساب خيارات متعددة، وفقاً للأسعار السائدة في الفترة الزمنية التي يتم تحديد الخط لها، والقيمة الإجمالية تمثل الإنفاق على الطعام. وبعد ذلك يجري تعديل هذا التقدير ليأخذ بالاعتبار الاحتياجات الأخرى المذكورة سلفاً (الملابس والسكن والمواصلات). والقيمة الإجمالية لهذه الحاجات الأساسية، والتي تمثل الحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، تشكل الحد الأدنى الاجتماعي أو خط الفقر. وفئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن الفقراء. وعلى الرغم من معقولية ومنطقية هذا المنهج، إلا أنه ترد عليه جملة من الملاحظات والقيود التي يمكن تلخيصها في التالي:

أولاً: مفهوم خط الفقر يقوم على فرضية مفادها أن الفقر هو خاصية منفصلة يمكن التعبير عنها بمقياس وحيد. وهذا يكافىء القول بأن الناس هم إما فقراء أو غير فقراء تبعاً لموقعهم من هذا الخط. وفي واقع الحياة فإن الفقر هو ظاهرة ذات جوانب متعددة ومتغيرة، ولا يوجد هناك وضع واضح وصريح. فالعائلات التي لديها دخل يعتبر هامشياً أعلى من خط الفقر قد لا يتم تصنيفها كفقراء، بينما أفرادها في واقع الأمر هم فقراء فعلاً. ولا يبدو أن هناك حلاً سهلاً لهذه المشكلة، لأن نقطة الفصل (وهي خط الفقر) قد تم تحديدها بطريقة عشوائية. وكذلك فإن نسبة العائلات دون خط الفقر تخفي الفوارق الكبيرة في الخصائص الفردية بين الفقراء. وبين هؤلاء، هناك الفقراء وهناك الذين يعانون الفقر المدقع.

ثانياً: إن الحاجة للطعام تختلف باختلاف الأفراد، كما أنها تختلف بالنسبة للفرد الواحد بمرور الوقت، ولذا سيكون من المستحسن وضع بعض الافتراضات الخاصة بمستويات النشاط التي تحدد المقدار من الطاقة الإضافية التي سيتم الحاجة إليها. وتحقيق تغذية كافية قد لا يكون المحرك الأساسي أو الدافع للسلوك البشري حتى لأكثر الناس فقراً، كما أنها قد لا تكون المحرك الأساسي لاستهلاك الطعام. وهناك احتمال في أن يكون الحد الأدنى من تكاليف السعرات الحرارية المفترضة أقل من مستوى الإنفاق الذي يحقق فيه الفقراء مستوى السعرات المطلوبة، ولذا ينحو خط الفقر إلى تقليل ظاهرة الفقر(٨).

ثالثاً: وهذا المنهج، أي منهج تحديد الحاجة للطاقة من الطعام، يعتبر جيداً في حالة تحديد خط فقر وحيد، ولكن ينبغي الحذر حين تطبيقه في دراسات مقارنة بين مناطق مختلفة أو فترات زمنية متفاوتة حتى للقطر الواحدة. ووجه الحذر يتمثل في أنه حين مقارنة مستويات المعيشة من حيث متوسط نصيب العائلة من الاستهلاك، فإن المقارنة بين مناطق متباينة أو أزمنة مختلفة قد تكون مضللة ما لم يكن لخط الفقر قوة شرائية ثابتة تعتمد على مؤشر تكاليف المعيشة المناسبة للفقراء. ومن المحتمل جداً ألا يساعد المنهج السابق على إبراز مثل هذه الخطوط الثابتة من حيث الاستهلاك الحقيقي أو الدخل. والسبب يعود إلى أن العلاقة بين جرعات الطاقة من التغذية والاستهلاك أو الدخل لن تكون واحدة لكل المناطق أو الأزمنة، بل قد تتغير نتيجة الاختلاف في الأذواق ومستويات النشاط والأسعار النسبية وعوامل أخرى متعددة.

رابعاً: إن خط الفقر ينبغي أن تكون له علاقة معقولة مع مستوى المعيشة في القطر محل الدراسة. فلو تم استخدام خط الفقر لقطر غنية مثل الولايات المتحدة لأصبح جميع السكان في معظم الأقطار النامية في عداد الفقراء. وبالمثل فإن استخدام خط الفقر لقطر منخفضة الدخل مثل الهند سينفي صفة الفقر عن سكان أوروبا والولايات المتحدة. ولذا فإنه من الطبيعي أن يحدد خط الفقر بناء على المستوى الاقتصادي للقطر، وأن يكون هذا مختلفاً عن الأقطار الأخرى حتى المجاورة منها.

خامساً: ما هي الاعتبارات والمحددات التي تتحكم في الإنفاق غير الغذائي؟

---

(٨) Martin Ravallion, *Poverty Comparisons: A Guide to Concepts and Methods,* Working Paper; no. 88 (Washington, DC: World Bank, 1992), pp. 26-27.

فإذا كان من السهل تحديد الطاقة من الطعام للفرد ثم تقدير القيمة المالية لها، فإن تحديد قيمة الاحتياجات الأخرى مثل السكن والمواصلات والملابس ستواجه بجملة من الاعتبارات المنهجية والقياسية. إحدى الطرق المقترحة هي في تحديد التكلفة الدنيا لمجموعة الطعام التي تحقق الحد الأدنى من الطاقة، ثم استخدام مقلوب متوسط النسبة هذه (١/٣ في الولايات المتحدة مثلاً) من أجل احتساب قيمة الخدمات الأخرى. وهذا يطلق عليه منهج أورشانسكي (Orshansky) الذي قام باستخدامه لتحديد خط الفقر في الولايات المتحدة[٩]. ووفقاً لأورشانسكي، فإن التباين في مستويات الاستهلاك بين الأسر سيبرز بسبب الاختلافات في متوسط الاستهلاك الحقيقي أو الدخل بين المجموعات المختلفة أو بمرور الزمن. وأولئك الذين لهم متوسط أعلى سيكون لديهم متوسط من الطعام أقل ما سيؤدي إلى استخدام خط للفقر أعلى[١٠].

سادساً: اختيار وحدة القياس لتحديد خط الفقر، هل هي العائلة أم الفرد؟ والعائلة قد تكون مكونة من فرد واحد أو عدة أفراد. ومن المعلوم أن مسوح ميزانية الأسرة التي تستخدم في تحديد أنماط الاستهلاك، قامت بتحليل الاستهلاك والدخل للعائلة ككل وليس كل فرد على حدة. ومن المؤيدين لاستخدام العائلة كوحدة للقياس سايمون كوزنتز (Kuznets)، وأحد أهم المبررات لذلك هو حقيقة وجود ظاهرة تقاسم الدخل ضمن العائلة الواحدة. والعائلة هي التي تقرر كيفية تخصيص السلع والخدمات بين أفرادها. والسبب الآخر هو صعوبة تحديد حجم الدخل الذي يحصل عليه فرد ما من العائلة في الأنشطة ذات الصبغة العائلية مثل الزراعة أو بعض الأعمال التجارية. وكذلك فإن بعض أنواع الملكية قد تكون مشتركة بين أفراد العائلة، مثل الملكية العقارية، ومن ثم يصعب تحديد دخل كل فرد ضمنها. وأخيراً فإن أحد أفراد العائلة قد ينخرط في نشاط اقتصادي يهدف إلى دعم أو تعويض فرد آخر أو الإحلال محل الخسائر التي تحملها، ومن ثم يصعب تقدير ذلك.

ومن جانب آخر، هناك محاجّة تدعم اختيار الفرد بدل العائلة. ومن هذه الحجج أن العديد من العائلات قد تتجه لتوزيع الدخل بين أفرادها بطريقة غير عادلة ـ في صالح رب الأسرة مثلاً وعلى حساب الأفراد الآخرين. وكذلك فإن سوق العمل يوظف أفراداً ويخصص لهم أجوراً وفقاً لخصائصهم. وأخيراً فإن

---

(٩) Aldi, «The Definition and Measurement of Poverty,» p. 141.

(١٠) Ravallion, Ibid., pp. 27-28.

بعض مؤشرات التنمية مثل التركيب أو الهيكل الوظيفي لقوة العمل، ومعدلات وفيات الأطفال، ومعدلات الالتحاق بالدراسة، هي جميعها مؤشرات للأفراد وليس للأسرة. أحد الحلول هو استخدام إحصاءات دخل العائلة المتوافرة من أجل قياس أجزاء الفقر ومقدار النقص في الدخل، وأن يتم استخدام خصائص الأفراد من أجل رسم صورة عن خصائص الفقراء[(١١)].

سابعاً: ونظراً إلى التفاوت الكبير في الدخل بين الأقطار العربية، ونظراً إلى وجود أقطار يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل القومي (وخاصة النفطية منها)، فقد يكون خط الفقر فيها مفهوماً غير واقعي. وهذا يعيد إلى الأذهان الجدال الذي دار بين الاقتصاديين حول خط الفقر المطلق وخط الفقر النسبي. وخط الفقر المطلق هو «الذي لا يتغير بتغير المكان والزمان، وإنما يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياطيات الأساسية. وعلى أساس ذلك يحدد ما يعرف بخط الفقر المطلق والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية[(١٢)].

أما خط الفقر النسبي، فهو يحدد «تبعاً للموقع النسبي للفرد والأسرة ضمن المجتمع المعني. وطبقاً لذلك، يحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل نسبة ١٠ بالمئة من السكان الأدنى دخلاً. وبهذا فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل، من بلد لآخر أو من وقت لآخر بالنسبة للبلد نفسه»[(١٣)]. وإذا كان خط الفقر المطلق هو الأكثر مناسبة للأقطار العربية المنخفضة الدخل، فإن خط الفقر النسبي سيكون ملائماً للأقطار المرتفعة الدخل، وبخاصة أن مفهوم الفقر هناك سينصرف أكثر شيء إلى التفاوت في توزيع الدخل وليس إلى مفهوم الإملاق. وسيكون ذلك مفيداً بشكل خاص في الأقطار التي لا تتوافر لديها مسوح موازنة أسرة دقيقة أو متعددة. ففي بعض الأقطار المتقدمة، لجأت بعض الدراسات التطبيقية إلى تقدير خط الفقر باعتبار أنه يساوي ٥٠ بالمئة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. وفي الأقطار العربية الغنية يمكن اللجوء إلى ذلك أو اعتبار خط الفقر بأنه مستوى الدخل الذي يؤهل صاحبه للحصول على المساعدة الاجتماعية (الحكومية)

---

(١١) Fields, *Poverty, Inequality, and Development*, p. 139.

(١٢) باقر، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، ص ٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٦.

الشهرية، وبخاصة في الأقطار التي لديها نظم ضمان اجتماعي مثل الكويت والإمارات وقطر(١٤).

رابعاً: مؤشرات الفقر

خط الفقر، على الرغم من أهميته في دراسات الفقر في المجتمع، إلا أنه بحكم تركيبه لا يصلح إلا لغرض تمييز الفقراء من عدم الفقراء في المجتمع، ولا يعطي دلالات أخرى لا تقل أهمية عن مدى عمق ظاهرة الفقر مثلاً أو خصائص الفقراء. كما أنه وبسبب طبيعته المحلية لا يصلح للمقارنات الدولية، وبسبب الوزن الكبير الذي تنعكس فيه أسعار السلع وتغيراتها (التضخم) فإنه محدود الفائدة في المقارنات الزمانية حتى للقطر الواحدة.

ومن هنا برزت جهود عدة لتطوير مؤشرات أخرى تحاول سد هذه الثغرات، ولتكميل مؤشر خط الفقر. ومن أهم هذه المؤشرات هي: مؤشر عدد الرؤوس، ومؤشر فجوة الفقر، ومؤشر شدة الفقر.

١ ـ مؤشر عدد الرؤوس (Head Count Index): وهو أبسط هذه المقاييس وأكثرها شيوعاً، ويحاول قياس ظاهرة تفشي الفقر. وهذا المؤشر يعبر عن عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر. وإذا افترضنا أن حجماً معيناً من السكان (q) هم فقراء (أي أن مستوى استهلاكهم أقل من خط الفقر الذي تم تقديره)، وأن حجم السكان يعادل (N)، فإن مؤشر عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه بـ:

$$H = q/N$$

وهذا المؤشر يعتبر جيداً لأغراض كثيرة، كما أنه سهل الفهم والشرح، كما أنه جيد لأغراض المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر. ولكنه من جانب آخر، ولأغراض أخرى، منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات في الفقراء، يعاني نواقص واضحة. وعلى سبيل المثال فلو أن شخصاً أو عائلة ما كانت فقيرة ثم أصبحت فقيرة جداً، فما الذي سيحدث لمؤشر الفقر؟ لا شيء. أي أن مؤشر

(١٤) وهذا المنهج إلى جانب سهولته، فقد تم استخدامه من قبل بعض الاقتصاديين الذين قاموا بدراسة مشكلة الفقر في الدول الصناعية، انظر: Anthony B. Atkinson, *Poverty in Britain and the Reform of Social Security*, Occasional Papers; 18 (London: Cambridge University Press, 1969), p. 15.

عدد الفقراء هو غير حساس للفروقات في عمق الفقر. وكذلك فإن المؤشر غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقراً إلى الفقراء أو الذين هم أحسن حالاً، فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن، مما يظهر عكس النتائج الحاصلة(١٥).

٢ ـ فجوة الفقر (Poverty Gap) ولتكميل المؤشر السابق، فقد تم تقديم مؤشر فجوة الفقر والذي يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر. وهذا المقياس يحدد كالتالي: لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي، أي أن الأفقر لديهم Y_1، ثم الأقل فقراً لديهم Y_2.. وهكذا حتى نصل إلى الفئة الأقل فقراً والتي لديها Yq، والتي يكون دخلها بالتعريف ليس أكبر من خط الفقر Z، فإن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنه كالتالي:

$$PG = 1/n \sum_{i=1}^{q} [Z-Yi/Z]$$

ويمكن إعادة كتابة ذلك كالتالي: $PG=I.H$

حيث إن (I) هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه

$$I = Z-Y^p/Z$$

وحيث إن Y^p هو متوسط الاستهلاك للفقير(١٦).

وهذا المؤشر على الرغم من فائدته أيضاً، إلا أنه ترد عليه بعض الملاحظات، ومن أهمها، أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء. وعلى سبيل المثال فإن فجوة الفقر ستكون متساوية عندما يكون لدى فردين مستوى من الإنفاق يساوي ٥٠ بالمئة من خط الفقر، أو عندما يكون لدى أحدهما ٧٥ بالمئة من خط الفقر بينما لدى الثاني ٢٥ بالمئة. ففي كلتا الحالتين ستكون فجوة الفقر ٠,٥٠ وللتغلب على هذه المشكلة، فقد تم اقتراح المؤشر الثالث وهو: مؤشر شدة الفقر(١٧).

(١٥) Amartia Sen, «Poverty: An Ordinal Approach to Measurement,» *Econometrica,* vol. 44, no. 2 (March 1976), p. 219.

(١٦) Ravallion, *Poverty Comparisons: A Guide to Concepts and Methods,* pp. 35-36.

(١٧) William Van Eaghen, «Poverty in the Middle East and North Africa,» in: Nemat Shafik, ed., *Prospects for Middle Eastern and North African Economies: From Boom to Bust and Back?,* foreword by Heba Handoussa (London: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1998), p. 230.

٣ ـ مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity Index): ويمكن احتسابه من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر: ٠,٢٥ في مثالنا الأول و٠,٣٢ في مثالنا الثاني. ويمكن التعبير عنه كالتالي:

$$PS = 1/n \sum_{i=1}^{q} (Z-Yi)^2/Z*100$$

وكلما كان مؤشر الفقر عالياً كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.

الفصل الثاني

الفقر في الوطن العربي

مقدمة

أية دراسة مقارنة عن الفقر في الوطن العربي ستواجه العديد من الصعوبات المنهجية والإحصائية التي قد تثير تساؤلات جدية حول جدواها. إلا أن عدم وجود بدائل أخرى يجعل مثل هذا التمرين ضرورة على الرغم من النواقص التي تحيط به. وتتمثل هذه الصعوبات في التالي:

١ ـ على الرغم من أن مصطلح «الوطن العربي» يعود إلى مجموعة من الأقطار التي تمتلك العديد من المقومات والقواسم المشتركة بينها مثل اللغة والدين والتاريخ، إلا أن الأقطار العربية، في ما بعد ذلك، تتباين تبايناً كبيراً من حيث المساحة والموارد البشرية والطبيعية والنظم الاجتماعية والسياسات الاقتصادية ما ينعكس على المستوى المعيشي للأفراد وتوزيع الثروة بينهم. وخلال فترة ليست بالقصيرة من العمل العربي المشترك من خلال المنظمات العربية أو الإقليمية، فإن الهوة بين هذه الأقطار لا تزال واسعة، مما يجعل الأمر بعيداً عن الدقة في الوصول إلى أية خلاصات عامة تنطبق على جميع الأقطار من دون تحرز.

٢ ـ ومما يزيد الأمر تعقيداً أن الأقطار العربية تتباين في ما بينها على نحو كبير في توفير المعلومات والبيانات والإحصاءات الخاصة بظاهرة الفقر، والتي تستنبط بشكل أساسي من مسوح استهلاك وموازنة الأسرة. فبعض هذه الأقطار قد أجرى العديد من المسوح لفترات زمنية متباينة تجعل من المعقول تكوين صورة تقريبية عن تطور هذه الظاهرة (هذه الأقطار هي مصر، والأردن، والمغرب، والكويت)، ولحسن الحظ فإن هذه الأقطار تتيح مثل هذه البيانات للباحثين. وهناك مجموعة أخرى من الأقطار ممن أجرى مسوحاً شاملة، إلا أنها مسوح غير منتظمة بشكل يسمح بتكوين صورة تاريخية لتطور الظاهرة (تونس، الجزائر، الإمارات، قطر، اليمن). المجموعة الثالثة من الأقطار هي التي لا تتاح فيها مثل

هذا المسوح للباحثين، أو أن المسوح ناقصة إلى درجة تعيق استخدامها على شكل منهجي (السعودية، سوريا، ليبيا). أما المجموعة الأخيرة من الأقطار العربية، فهي التي وإن توافرت عنها بيانات وإحصاءات، إلا أنها قد مرت بفترات اضطراب كبيرة غيرت على نحو جذري معالم المجتمع، ومن ثم أصبحت تلك المعلومات غير ذات جدوى (العراق، السودان، الصومال).

إلا أنه وحتى في حالة توافر إحصاءات منتظمة، فإن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في القطر الواحد، وتغير المناهج المستخدمة في تصميم الاستمارات أو جمع المعلومات أو تكوين العينة، أو حتى تغير المناهج المستخدمة في تقدير خط الفقر تزيد من هذه الصعوبات التي سبق ذكرها في القطر الواحد، ناهيك عن دراسة مقارنة لإقليم متنوع. ومن أوضح الأمثلة على ذلك الحالة الخاصة بكل من مصر والأردن كما سيأتي تفصيله لاحقاً.

٣ ـ غياب مؤشر واحد أو متفق عليه للفقر أو الرفاه حتى بين المنظمات الدولية. وكما أسلفنا في الفصل الأول فإن هناك العديد من المؤشرات المقترحة لقياس ظاهرة الفقر التي يمتلك كل منها جوانب إيجابية وأخرى سلبية. والدراسات التطبيقية عن الأقطار العربية استخدمت مناهج مختلفة، ما أعطى نتائج متباينة حتى بالنسبة للقطر الواحدة ولتعداد معين، كما تظهر الجداول الخاصة بالأقطار، والتي سيأتي تفصيلها لاحقاً. ولذا ينبغي أخذ ذلك في الاعتبار حين إجراء الدراسة المقارنة الكلية عن جميع الأقطار العربية. وما زاد من حدة هذه المشكلة، هو غياب دراسات مقارنة لجميع الأقطار العربية تلتزم منهجاً واحداً وتقوم باحتساب خطوط الفقر القطرية بناء على الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وخصائص كل قطر على حدة.

بعد هذه التحفظات، هل يمكن الوصول إلى نتائج عامة للأقطار العربية ككل؟ الجواب سيكون بالإيجاب. فمن غير المشكوك فيه أن الأقطار العربية قد شهدت تقدماً اقتصادياً واجتماعياً ملحوظاً. ويبدو هذا في أجلى صوره في عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العامة. فخلال العقود الثلاثة الماضية ازداد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من ٩٠٠ دولار عام ١٩٧٠ إلى حوالى ٢٢٢٠ دولاراً عام ١٩٩٨. ومع ازدياد التقدم الاقتصادي تم تحقيق العديد من الإنجازات الاجتماعية، فالعمر المتوقع عند الولادة ارتفع من ٤٥,٥ عام ١٩٦٠ إلى ٦٦ عام ١٩٩٨. ومعدل وفيات الرضع انخفض من ١٦٦ (بالألف) إلى ٥٥ خلال الفترة ذاتها. وخلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٨) ارتفع معدل القراءة والكتابة بين

البالغين من ٣١ بالمئة إلى ٥٩,٦ بالمئة، وارتفعت نسبة القيد الإجمالية إلى ٦٠ بالمئة في أواخر التسعينيات. وخلال ربع القرن الماضي ازداد نصيب الفرد من إمدادات السعرات الحرارية بمقدار الثلث، وبدت خيارات الأفراد من الغذاء أكثر تنوعاً، كما تدل على ذلك الزيادة المطردة في نصيب الفرد من كافة مكونات الغذاء الأساسية (الحبوب، الدهون، البروتين).

والأقطار العربية، في العديد من المؤشرات الأخرى في مجال الحصول على المعلومات والاتصالات مثلاً، تفوقت على مثيلاتها من الأقطار النامية، وإن كانت لا يزال العديد منها دون المستوى المتحقق في الأقطار المتقدمة أو الأقطار الحديثة التصنيع. ويصدق هذا على معدلات الحصول على أجهزة الراديو وأجهزة التلفزيون، والكمية المستهلكة من الورق لأغراض القراءة والكتابة، واستخدام أجهزة الاتصال الحديثة. إلا أن هذا التقدم قد شهد تباطؤاً واضحاً منذ مطلع التسعينيات حيث أظهرت الأقطار العربية بمجموعها تقهقراً في العديد من المؤشرات[1].

وعلى الرغم من أن العديد من الأقطار العربية نجحت في جبهات عديدة بتخفيف ظاهرة الفقر خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أن ذلك لم يكن شاملاً لكل الأقطار، كما أن أقطاراً عربية أخرى قد عانت انتكاسة واضحة في جهود محاربة الفقر. وللأسف فإنه لا توجد دراسات مقارنة تغطي جميع الأقطار العربية لفترات زمنية طويلة نسبياً. إلا أن تلك الخلاصة هي التي يمكن أن يستنتجها القارىء من الجدول رقم (٢ ـ ١) الذي يحوي تقديرات لنسبة الفقر في خمس من الأقطار العربية (يشكل سكانها حوالى ٤٨ بالمئة من جملة سكان الوطن العربي)، ولفترات زمنية مختلفة. الجدول يظهر أن نسبة الفقر في المناطق الحضرية والريفية قد انخفضت على نحو ملحوظ في جميع الأقطار العربية في السبعينيات والثمانينيات، إلا أنها قد بدأت تشهد اتجاهاً معاكساً (المغرب)، أو جموداً عند المعدلات الماضية (تونس). وقد يشكل العراق استثناء واضحاً ضمن تلك الأقطار، حيث إن الإحصاءات المتوافرة خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٨٨) تؤكد انخفاض ظاهرة الفقر بمقدار حوالى الثلثين، وأن ظاهرة الفقر قد عادت من جديد وبقوة بعد الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه بعد أزمة الخليج عام ١٩٩٠.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٨٨، ص ٢٠٦ ـ ٢١٠، و United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 2000* (New York; Oxford: Oxford University Press, 2000).

الجدول رقم (٢ ـ ١)
تطور مؤشر الفقر في بعض الأقطار العربية

القطر	المصدر	الفقر (نسبة مئوية)		
		الحضر	الريف	الجملة
مصر				
١٩٧٤/١٩٧٥	البنك الدولي	٣٤,٥	٤٤	
١٩٩٥/١٩٩٦	الليثي وعثمان	٢٢,٥	٢٣,٣	
الأردن				
١٩٨٠	أديب حداد	-	-	٢٠ ـ ٢٥
١٩٩٢	World Bank	-	-	١٤,٤
١٩٩٧	World Bank	-	-	١١,٧
المغرب				
١٩٧٠	موريسون	-	-	٤٢
١٩٩٠/١٩٩١	-	٧,٦	١٨	١٣,١
١٩٩٩	World Bank			
تونس				
١٩٦٦	البنك الدولي	٢٧	٢٠	-
١٩٩٠	البنك الدولي	٣,٥	١٣,١	٧,٤
١٩٩٧	البنك الدولي	٣,٦	١٣,٩	٧,٦
العراق				
١٩٧٢	باقر	٤٢	٥٢	٤٦
١٩٨٨	باقر	١٦	٢١	١٧

وقد توصلت دراسة سابقة عن ظاهرة الفقر في منطقة الشرق الأوسط إلى النتائج التالية: إن ظاهرة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، تعتبر محدودة. وبتوظيف تعريف الفقر المستخدم على نطاق واسع، والذي يحدد عند مستوى الإنفاق الفردي الذي يعادل دولاراً واحداً في اليوم وفقاً لمعيار تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٨٥ (PPP) فإن نسبة الفقر في المنطقة في عام ١٩٩٠ تقدر بحوالى ٥,٦ بالمئة من جملة السكان. وعلى الرغم من الانخفاض الواضح في نسبة الفقر، فإن العدد المطلق للفقراء قد ازداد وفقاً لتقديرات الدراسة بحوالى ٧٣٥ ألف فرد خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٤)، وهذا

يرجع إلى أن معدلات الزيادة في السكان لا تزال مرتفعة بالمستويات العالمية[٢].

وتشير الدراسة ذاتها إلى أن عدد الفقراء يعتمد على خط الفقر المستخدم، وكلما كان خط الفقر عالياً ازداد عدد الأفراد المصنفين ضمن دائرة الفقر. وفي هذا المجال، فإن استخدام الأقطار العربية لخطوط فقر متباينة يلقي مزيداً من الشكوك على النتائج التي يمكن التوصل إليها. وعند استخدام خط فقر يساوي ٥٠ دولاراً في الشهر مثلاً، والذي يساوي تقريباً مستوى خطوط الفقر المستخدمة في منطقة الشرق الأوسط، فإن عدد الفقراء يزداد إلى ٤٠ مليوناً، أو حوالى ٢٠ بالمئة من جملة السكان.

ونظراً إلى التدهور الذي حصل في بعض من الأقطار العربية، بسبب ظروف لا علاقة لها بالسياسات الاقتصادية، مثل العراق والسودان والصومال، فإن بعض الدراسات قد استنتجت أن معدل الفقر في الوطن العربي قد ازداد ولم ينخفض. هذه هي الخلاصة التي توصلت إليها دراسة كارلو جينيليتي الذي يشير إلى أن الفقر في الوطن العربي كان في انخفاض مستمر خلال الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٨٠)، ولكن ظاهرة الفقر بدأت بالارتفاع كنسبة من جملة السكان وكعدد مطلق خلال الفترة منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن[٣].

وعلى العكس من الظروف التي شهدتها الدول الصناعية والعديد من الدول النامية الحديثة التصنيع، فإن الأقطار العربية مجتمعة شهدت جملة من العوامل والمؤثرات المتعارضة والمتضادة والتي وإن كانت محصلتها النهائية إيجابية، إلا أنها عملت على بقاء ظاهرة الفقر كمشكلة أساسية في هذه الأقطار. المؤشرات الإيجابية تمثلت في الارتفاع الهائل في أسعار النفط في الفترات (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) وكذلك (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠)، وقد مكنت هذه الثروات الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط من استغلال هذه الثروة في توفير البنية الأساسية والإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والاستثمار في العديد من القطاعات المنتجة. وقد عملت

---

(٢) William Van Eaghen, «Poverty in the Middle East and North Africa,» in: Nemat Shafik, ed., *Prospects for Middle Eastern and North Africa Economies: From Boom to Bust and Back?*, foreword by Heba Handoussa (London: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1998), pp. 228-229.

(٣) Carlo Geneletti, «Poverty in the Arab Region: A Synthesis of the Main Issues in the Relevant Literature,» in: United Nations Development Programme [UNDP], «Poverty: Preventing and Eradicating,» paper presented at: Experts' Meeting on Poverty Alleviation and Sustainable Livelihoods in the Arab States, Damascus (Syria), 28-29 February, 1996, pp. 52 - 53.

هذه على توفير وظائف للسكان وزيادة مستويات التعليم والوقاية من الأمراض، ومن ثم تقليل ظاهرة الفقر. والثروة النفطية انتقلت إلى الأقطار العربية الأخرى على شكل مساعدات أو قروض ميسرة أو من خلال توفير وظائف للعمال العرب، ومن خلال ذلك استفادت فئات السكان الأخرى من تحويلات العاملين.

إلا أن الثروة النفطية، ومنذ عام ١٩٨٢، شهدت تراجعاً مستمراً وصل ذروته عام ١٩٨٦، وبعد ذلك ظلت تتعرض لتقلبات دائمة. وقد كان لذلك آثار واضحة في الأقطار المنتجة للنفط وفي برامجها التنموية، كما كانت له آثار في الأقطار العربية الأخرى من خلال تقلص برامج المساعدات والقروض وانخفاض فرص التوظيف.

وفي مقابل هذا العامل الإيجابي، كان هناك عامل سلبي، تمثل في العديد من الحروب والصراعات الإقليمية المحلية. فقد شهدت المنطقة عدداً من الصراعات والحروب المدمرة التي قضت على منجزات التنمية أو أعاقت فرص الاستثمار، مما ساهم في بقاء أو تفاقم ظاهرة الفقر. من هذه الحروب: الحرب العربية ـ الإسرائيلية التي شملت بشكل مباشر أربعةً من الأقطار العربية بالإضافة للشعب الفلسطيني، ناهيك عن الآثار غير المباشرة التي شملت جميع الأقطار العربية. ومنها أيضاً الحرب العراقية ـ الإيرانية، ثم الاجتياح العراقي للكويت والثروات الهائلة التي أهدرت في كلا الصراعين. وغير ذلك يوجد العشرات من الصراعات الإقليمية الصغيرة أو المحدودة أو اختلافات الحدود (منطقة الخليج العربي، صراع الصحراء، مصر والسودان) أو الصراعات الداخلية (لبنان، الصومال، اليمن) التي عملت أيضاً على تدمير البنية الأساسية وإعاقة أو تدمير الاستثمارات القائمة ومن ثم المساهمة في زيادة ظاهرة الفقر.

هناك عاملان آخران تختلف وجهات النظر حول آثارهما في ظاهرة الفقر: **الأول** هو برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، التي اتبعها العديد من الأقطار العربية بعد ظهور صعوبة التمويل وازدياد حدة المديونية للخارج. والأقطار التي اتبعت في مرحلة ما من مراحل تطورها واحداً أو أكثر من هذه البرامج تشمل: مصر، والأردن، والمغرب، وتونس، واليمن، وموريتانيا، والسودان. وقد شملت هذه البرامج، ضمن ما شملته، تخفيض مستويات الإنفاق العام، وتقليل أو إزالة الدعم المقدم للسلع الغذائية الرئيسية. وعلى الرغم من الآثار التي تتركها مثل هذه السياسات في السكان عموماً وفي الفئات الفقيرة على وجه الخصوص، والتي تشكل المحاجّة الرئيسية للفريق الأول الذي يقول بأن آثار مثل هذه السياسات هي عموماً سلبية، فإن الآثار النهائية لبعض هذه البرامج في المدى المتوسط والبعيد،

ومن حيث توفير البيئة الملائمة لاستثمار القطاع الخاص، تكون عادة إيجابية كما يجادل أعضاء الفريق الثاني. العامل الآخر هو زيادة السكان. فخلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٨) كان متوسط معدل النمو السنوي للسكان في الأقطار العربية يبلغ (٢,٨ بالمئة) وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم. وزيادة السكان كما أنها تكون إيجابية في الأقطار التي تعاني شح السكان، وكذلك في المحافظة على حيوية وفتوة الهرم السكاني، فإنها ولا شك تعمل على زيادة معدل الإعالة في المجتمع وانخفاض معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، ومن ثم تفاقم ظاهرة الفقر.

ونظراً إلى التباين الكبير بين الأقطار العربية من حيث توافر الموارد ومن حيث النظم والسياسات الاقتصادية، ولسهولة العرض فإنه سيتم تقسيم هذه الأقطار إلى مجموعات هي:

أ ـ الأقطار النفطية، وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، وهي التي تتصف باعتمادها الكبير على القطاع النفطي، وكذلك تحقيق معدلات تنمية عالية نسبياً ما ساهم في انخفاض ظاهرة الفقر لديها.

ب ـ الأقطار المتوسطة الدخل، وتشمل: مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا والمغرب وتونس والجزائر. ويعتمد بعض هذه الأقطار على صادراته من المواد الأولية (النفط أو المواد غير المصنعة أو الزراعية).

ج ـ الأقطار المنخفضة الدخل، وهي تشمل السودان، واليمن، والصومال، وجيبوتي، وفلسطين.

أولاً: الفقر في الأقطار النفطية

بسبب غياب البيانات الأساسية لليبيا، وبسبب انتهاجها نظاماً اقتصادياً واجتماعياً مختلفاً، فإن بحثنا هنا سيرتكز على بلدان الخليج الست، وهي العربية السعودية والإمارات والكويت وعمان والبحرين وقطر. وتتشابه هذه الأقطار، إلى حد كبير، من حيث هيكلها الاقتصادي وأنظمة الرعاية الاجتماعية التي توفرها الحكومات في هذه الأقطار ما يساعد بالارتقاء في مؤشرات التنمية البشرية، وبالذات في مجال التعليم والصحة.

ويوجد في جميع هذه الأقطار مسوح موازنة الأسرة، إلا أنها تتباين من حيث الدقة والشمول والتوافر للباحثين. ويبدو أن المسحين الخاصين بالعربية السعودية وعمان كانا مصممين لأغراض تتعلق بتحديد الأوزان النسبية للسلع المختلفة في سلة المستهلك وذلك من أجل تحديد مؤشر أسعار المستهلك (CPI). ولذا فإن

السعودية توفر المعلومات الخاصة باستهلاك السلع ولكن من دون تحديد لفئات المستهلكين بحسب الإنفاق وحجم كل فئة. ولهذا السبب لم يكن ممكناً تحديد خط الفقر ومن ثم استخراج مؤشرات الفقر الأخرى في المجتمع السعودي. أما البيانات الخاصة بعمان فهي غير متاحة للباحثين، ولذا لم يكن ممكناً أيضاً تحديد مؤشرات الفقر فيها.

أما الأقطار الأربعة الأخرى، فتتوافر حولها بيانات كافية، على الرغم من المشاكل المتعلقة بها، تساعد على الوصول إلى صورة ولو كانت غير مكتملة. وفي الكويت يوجد هناك مسحان لاستهلاك وموازنة الأسرة للأعوام ١٩٧٨/١٩٧٩ و١٩٨٦/١٩٨٧. ومن المعتقد أن يكون لأزمة عام ١٩٩٠ مع العراق آثار هائلة في أنماط الاستهلاك وتوزيع الدخل ليس بين الكويتيين فحسب، وإنما أيضاً بين غير الكويتيين وذلك بسبب التغير الكبير في طبيعة التركيبة السكانية. ولذا فإن الفائدة من هذين المسحين ستقتصر على تقديم فكرة عن طبيعة مؤشرات الفقر في المجتمع الكويتي وتطورها عبر الزمن قبل أزمة عام ١٩٩٠.

وقطر هي الأخرى يوجد لديها مسحان لموازنة الأسرة لعامي ١٩٨٣ و١٩٨٨. المسح الأول محدود الفائدة، وذلك لاقتصاره على عينة من مدينة الدوحة وضواحيها فقط، وعدم شموله المدن الأخرى، أما المسح الآخر فقد كان أكثر شمولاً، وكلا المسحين متاح للباحثين.

وقد قامت البحرين بمسحين لموازنة وإنفاق الأسرة للفترات ١٩٨٣/ ١٩٨٤ و١٩٩٦/١٩٩٧. والمسح الأول، الذي أتيح الإطلاع عليه شامل وأجري وفق الأسس المنهجية، أما المسح الثاني فهو غير متاح حتى الآن.

أما الإمارات فلا يوجد لديها مسح موازنة الأسرة لكل الإمارات، والمسحان المتوافران يشملان إمارة أبو ظبي فقط. والمسح الأول من هذين، والذي أجري عام ١٩٨٣ يشوبه العديد من أوجه النقص، واقتصر على مدينة أبو ظبي وحدها وليس إمارة أبو ظبي ككل. أما المسح الثاني فهو أكثر شمولاً والتزاماً بمنهجية البحث العلمي، وقد أنجز لعامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، وكلا المسحين متاح للباحثين.

وفي جميع بلدان الخليج لا يوجد خط رسمي للفقر، ولذا كانت الخطوة الأولى في عملنا هي محاولة تحديد خط الفقر لكل قطر على حدة. وقد تم اتباع الخطوات التالية في ذلك:

١ ـ تحديد قيمة الإنفاق الضروري على الطعام والشراب في كل مجتمع مع التركيز على النمط الغذائي للفئات الأقل دخلاً في المجتمع. وفي سبيل ذلك فقد

تـم أولاً تحـديـد الحـاجـة مـن الـسـعـرات الحـراريـة لـلـفـرد في المجـتـمـع مـن واقـع الإحصاءات والبيانات التي تنشرها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) ومكتبها الإقليمي في القاهرة، ومن واقع الدراسات الميدانية والتطبيقية لأحد خبراء الأغذية من أبناء المنطقة، وذلك للفترات الزمنية التي تقابل الفترات التي أنجزت بها مسوح موازنة الأسرة[٤]. وبناء على ذلك تم تحديد نمط غذائي مقترح (ثلاثة بدائل مختلفة لكل قطر على حدة) يحقق هذه السعرات الحرارية بأقل تكلفة ممكنة. وقد تم الاعتماد على الإحصاءات الخاصة بأسعار المستهلك من السلع لكل قطر لتحديد القيمة المالية لسلة الغذاء المقترحة.

٢ ـ ومن واقع مسوح موازنة الأسرة في هذه الأقطار، تم تحديد النسبة المخصصة من الإنفاق لأغراض الطعام والشراب. ونظراً إلى أن هذه النسبة تختلف باختلاف فئة الإنفاق، وأنه طبقاً لقانون أنجل فإن النسبة المخصصة للإنفاق على الطعام والشراب تتجه للانخفاض كلما اتجه الدخل للارتفاع، فقد تم اختيار النسبة لأدنى فئة دخل في المجتمع، والتي اعتبرت هي الفئة الفقيرة. والخطوة التالية تمثلت في ضرب مقلوب هذه النسبة في قيمة الإنفاق الضروري على الطعام والشراب وذلك لتحديد الحد الأدنى من الدخل للفرد المخصص لكل أغراض الاستهلاك الرئيسية (الغذاء، السكن، المواصلات، الملابس، الخدمات الشخصية والاجتماعية).

٣ ـ وبعد تحديد الحد الأدنى من إنفاق الفرد اليومي على الحاجات الأساسية، تم تحديد مستوى الإنفاق الشهري للفرد. ومن واقع بيانات مسوحات موازنة الأسرة، تم التوصل إلى حجم الأسرة لكل من المواطنين وغير المواطنين في هذه الأقطار، وذلك للتغاير الكبير في التركيب الديمغرافي لهاتين المجموعتين من السكان، وللقطر الواحد، فإن حجم الأسرة وتركيبها العمري قد اختلف بمرور

---

(٤) هناك أعمال عديدة قام بها خبير الأغذية الخليجي د. عبد الرحمن مصيقر لتحديد أنماط الغذاء وعدد السعرات الحرارية في الغذاء اليومي في دول الخليج. انظر: عبد الرحمن مصيقر، «الوضع التغذوي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي: بين الواقع والتطلعات،» ورقة قدمت إلى: وقائع حلقة العمل حول حالة الغذاء والتغذية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: بين الواقع والتطلعات، العين (دولة الإمارات العربية المتحدة)، ٢٢ ـ ٢٤ مايو ١٩٩٥، تحرير عبد الرحمن مصيقر وسمير ميلادي، وكذلك العديد من الأوراق المقدمة لهذه الندوة. انظر أيضاً: Food and Agriculture Organization [FAO]: «Food Balance Sheets for the Arab Countries, 1992-1994,» and Regional Office for the Near East, *Nutrition Country Profiles for Selected Countries of the Near East Region* (Cairo: FAO, 1995).

السنين وذلك للتغيرات التي طرأت على أنماط الأسرة الممتدة في هذه المجتمعات.

والحاجة من السعرات الحرارية داخل الأسرة الواحدة تتوقف على العمر والنوع، ولذا كان من الضروري تقدير حجم الأسرة بوحدة نمطية يطلق عليها «وحدة مكافىء البالغ».

٤ ـ وبضرب حجم الأسرة النمطية في الحد الأدنى للإنفاق الشهري للفرد، تم التوصل إلى الحد الأدنى من الدخل الشهري للأسرة الذي يمثل خط الفقر في المجتمع. ويطلق على الأسر التي تحصل على دخل شهري دون هذا الخط الأسر الفقيرة. ونظراً إلى أن الأقطار النفطية لا تعاني مشكلة الفقر المدقع، فإنه لم تجر محاولة تقدير خط الفقر المدقع، كما هو الحال مع الأقطار الأخرى.

الجدول رقم (٢ ـ ٢) يحوي مؤشرات عن متوسط الإنفاق للفرد في اليوم والشهر، والمخصصات الموجهة للطعام والأوجه الأخرى للصرف. وإذا ما أخذنا التباين الزمني في تواريخ مسوح موازنة الأسرة، فإننا نلاحظ عموماً تقارباً كبيراً بين هذه الأقطار من حيث متوسط الإنفاق الفردي على الطعام والشراب وعلى الأنشطة الأخرى، وكذلك تقارباً في حجم الأسرة. والفوارق الأساسية في هذه المجتمعات تتركز بين المواطنين وغير المواطنين، والذين يشكلون شريحتين سكانيتين مختلفتين تماماً.

ويلاحظ أن الحد الأدنى للإنفاق الكلي للمواطنين في هذه الأقطار وغير المواطنين يتقارب، بل وفي حالة الكويت فإن الإنفاق للفئة الثانية يفوق مثيله للفئة الأولى. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن السكن يشكل جزءاً مهماً من موازنة الأسرة غير المواطنة في أقطار الخليج، وذلك بسبب ارتفاع الإيجارات. أما مواطنو هذه الأقطار فهم يحصلون على أنواع من الدعم الحكومي لأغراض الإسكان على شكل أراضٍ مجانية وقروض أو مساكن لذوي الدخل المحدود أو البيوت الشعبية. إلا أنه عند احتساب الحد الأدنى للإنفاق على مستوى الأسرة، فإننا نجد أن المواطنين يفوقون غير المواطنين في مقدار الحد الأدنى وذلك بسبب كبر حجم الأسرة المواطنة. وهذه النتيجة تظل صحيحة لجميع بلدان الخليج باستثناء الكويت قبل عام ١٩٩٠، وذلك بسبب الثقل النسبي للجالية الفلسطينية ضمن الفئة السكانية غير المواطنة، ومن المعروف أن حجم الأسرة الفلسطينية عموماً كبير حتى بمقاييس بلدان الخليج.

الجدول رقم (٢ ـ ٢)
مؤشرات عن متوسط إنفاق الفرد والأسرة في بلدان الخليج
(بالعملة المحلية/لليوم)

البلد	متوسط الإنفاق الطعام/فرد		متوسط حصة الطعام من جملة الإنفاق		الحد الأدنى للإنفاق الكلي للفرد/يوم		الإنفاق الشهري على جميع السلع/فرد		متوسط حجم الأسرة		متوسط حجم الأسرة النمطية	
	المواطن	غير المواطن	المواطن	غير المواطن	المواطن	غير المواطن	المواطن	غير المواطن	المواطن	غير المواطن	المواطن	غيرالمواطن
الكويت												
١٩٧٩/١٩٧٨	٠,٦٠٠	٠,٥٥٠	٤٤ (بالمئة)	٣٨,٥ (بالمئة)	١,٣٦٠	١,٤٣٠	٥٨,٣	٦٠,٠	٨,٢	٦,٢	٥,٩	٤,٧
١٩٨٧/١٩٨٦	١,٠٩	١,٠٩	٣٦,٩ (بالمئة)	٣٠,١ (بالمئة)	٢,٩٧	٣,٦٤	٨٩,١	١٠٩,٢	٦,٤	٧,٧	٤,٧	٥,١
قطر												
١٩٨٣	١٥,٥	١٠,٢	٦٧,٩	٤٦,٧	٢٢,٨	٢١,٨	٦٨٤	٦٥٤	٨,٦	٥	٥,٢	٣,٥
١٩٨٨	١٥,٢٠	١٠,٥٠	٤٥	٣٦	٣٣,٧	٢٩,٢	١٠١١	٨٧٥	٨,٩	٤,٨	٥,٤	٣,٩
الامارات العربية المتحدة												
أبو ظبي												
١٩٩٧/١٩٩٦	١١,٦	٩	٣٨	٢٨	٣٠,٥	٢٥	٩١٥	٨٥٠	١٠	٤,٨	٤,٨	٣,٦

الجدول رقم (٢ ـ ٣) يحوي مؤشري الفقر في بلدان الخليج، وهما خط الفقر ونسبة الفقر لكل من فئتي السكان. والانطباع الأولي الذي يأخذه القارىء بأن ظاهرة الفقر قد اتجهت للتراجع بمرور الزمن هي ملاحظة صحيحة كما تشير إلى

الجدول رقم (٢ ـ ٣)
مؤشرات الفقر في بلدان الخليج العربي
(بالعملة المحلية/ للفرد/ شهر)

البلد/ الفترة	خط الفقر		الفقر (نسبة مئوية) (السكان تحت خط الفقر)	
	المواطن	غير المواطن	المواطن	غير المواطن
الكويت				
١٩٧٩/١٩٧٨				
المؤلف	٢٤١	٢٠٠	٩,٣	١٤,٤
١٩٨٧/١٩٨٦				
المؤلف	٤٨٠	٣٨٠	٣,١	١٦
باقر[1]	٢٣٠	٣٣٦	٢	٢٠
البحرين				
١٩٨٤/١٩٨٣				
باقر[1]	٣٢٦	٤٢٧	٥	١٧
جودة عبد الخالق[2]	٤٠٣	-	٢٣,٦	-
قطر				
١٩٨٨				
المؤلف	٥٤٥٩	٣٤١٦	١,٧	١٠,٥
باقر[1]	٣٥٩١	٤٢٥٥	١	٤٠
الإمارات العربية المتحدة				
(أبو ظبي)				
المؤلف	٤٣٩٢	٣٦٠٠	٦,٥	١٩

(١) محمد حسين باقر، قياس الفقر في أقطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٣ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٦).

(٢) جودة عبد الخالق، «تقدير خط الفقر للأسرة البحرينية من واقع بحث نفقات دخل الأسرة (٨٣/ ١٩٨٤)،» (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا] ١٩٨٧، دراسة غير منشورة).

ذلك بيانات الكويت التي تصور فترتين زمنيتين يفصل بينهما حوالى عقد من الزمن. وللأسف فإن التعدد في البيانات لا يتاح لدول الخليج الأخرى بالتفصيل نفسه، إلا أنه انطباع يستخلصه الباحث من قراءة المسوح غير المكتملة لكل من قطر وأبو ظبي والتي لم ترد نتائجها هنا بسبب المشاكل العديدة التي تحيط بها.

وتقرير تلك الحقيقة لا يعفينا من إعادة تأكيد أن الفقر بمفهومه النسبي الذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل قطر هو ظاهرة موجودة في بلدان الخليج، وإن كنا سنكتشف لاحقاً أن المشكلة الحقيقية التي تواجهها هذه الأقطار هي في مقدار التفاوت الكبير في توزيع الدخل وليس في انتشار ظاهرة الفقر وبخاصة المدقع منه. وبالطبع فإن تقرير طبيعة المشكلة ستكون له آثار في أنماط الحلول المقترحة والسياسات التي ينبغي أن توجه لمعالجة هذه المشكلة.

ويلاحظ في كل التقديرات الواردة في الجدول رقم (٢ ـ ٣) أن تقديرات خط الفقر ونسبة الفقر التي قدمها الدكتور محمد حسين باقر تقل في معظم الأحيان عن التقديرات الأخرى. ونظراً لتشابه المنهجية المستخدمة من قبل جميع هؤلاء الكتاب، فإن السبب في ذلك قد يرجع إلى اعتماده على تقديرات متدنية لعدد السعرات الحرارية التي يحتاج إليها الفرد في هذه الأقطار، مقارنة مع التقديرات الواردة في دراسات ومنشورات المنظمات المتخصصة. وقد انعكس ذلك على حاجة الفرد من الطعام، ومن ثم على مقدار الإنفاق على المأكل وأوجه الصرف الأخرى. اعتبار آخر ربما ساهم أيضاً في هذا التباين، هو لجوء الدكتور باقر إلى احتساب قيم السعرات الحرارية لكل فئة دخلية وذلك للوصول إلى متوسط لقيم تلك السعرات، بينما لجأ الباحثون الآخرون لتقدير قيم السعرات الحرارية للفئة الأقل دخلاً في المجتمع وذلك للوصول إلى حساب دقيق لخط الفقر. وعلى الرغم من أنه كان من المفترض أن تؤدي المنهجية التي اتبعها باقر إلى تقديرات أعلى لخط الفقر، إلا أنه في واقع الأمر توصل إلى تقديرات أدنى[٥].

الجدول رقم (٢ ـ ٣) يشير أيضاً إلى أن ظاهرة الفقر تتفاوت بين فئتي السكان المواطنين وغير المواطنين، حيث تصل هذه النسبة في الفئة الأخيرة إلى عدة أضعاف مثيلاتها في المجموعة الأولى. وأسباب هذا التباين قد لا تكون عصية على الإدراك، فمواطنو هذه الأقطار يحصلون على العديد من الامتيازات بحكم المواطنة مثل الوظائف المأمونة والمساكن والخدمات المجانية، ناهيك عن الفرص العديدة التي

---

(٥) انظر الجزء الخاص بمؤشرات الفقر في بلدان الخليج، في: محمد حسين باقر، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٣ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، ١٩٩٦)، ص ٢٣ ـ ٢٥.

تسمح لهم بالحصول على دخول إضافية تتصف بالطابع الريعي، مثل الكفالات والوكالات التجارية والحق الحصري في استصدار أنواع من الرخص التجارية. إلا أنه في جميع بلدان الخليج يظل الحصول على السكن المجاني أو المدعوم العامل الحاسم في تحديد التفاوت في توزيع الفقر بين فئتي السكان، وذلك لأن السكن يستحوذ على حصة كبيرة من الإنفاق تتراوح بين الربع والثلث.

ثانياً: الفقر في الأقطار المتوسطة الدخل

لقد استطاعت هذه الأقطار خلال ربع القرن الماضي تحقيق العديد من الإنجازات في مضمار التنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية البشرية. فنصيب الفرد من الدخل القومي في جميع هذه الأقطار قد ارتفع على نحو ملحوظ (باستثناء العراق ولبنان). كما أن مؤشرات التنمية الأخرى مثل معدلات الالتحاق بالتعليم ووفيات الأطفال والعمر المتوقع عند الولادة وغيرها جميعها تشير إلى تقدم ملحوظ أيضاً. وتتباين هذه الأقطار من حيث اهتمامها بظاهرة الفقر، وكذلك عدد مسوحات إنفاق ودخل الأسرة التي أجريت فيها. وتأتي مصر والأردن في رأس قائمة هذه الأقطار من حيث درجة الاهتمام وكذلك عدد المسوحات وشمولها. ويليها في الأهمية كل من المغرب وتونس والجزائر العراق قبل أزمة عام ١٩٩٠. أما سوريا فهي على الرغم من وجود مسح لها، إلا أنه لم يتح لكاتب الدراسة الإطلاع عليه، ولبنان يوجد حوله العديد من الدراسات والتقديرات غير الشاملة.

١ ـ مصر

حصلت مصر على الاهتمام الأكبر في دراسة «ظاهرة الفقر في الوطن العربي». وقد ساهم في تلك الدراسات باحثون محليون وخبراء أجانب ومنظمات دولية. ومصدر هذا الاهتمام يعود إلى جملة من العوامل مثل الأهمية النسبية الإقليمية والدولية، وكبر حجم السكان، والسياسات الاقتصادية التي شهدت تبدلات عميقة وجذرية خلال ربع القرن الماضي. وقد ساعد على إنجاز تلك الدراسات وجود مسوح موازنات وإنفاق الأسرة على نحو شبه منتظم. ويحوي الجدول رقم (٢ ـ ٤) أهم تقديرات خطوط الفقر ومعدلات الفقر في مصر خلال سنوات مختارة ومن قبل مصادر مختلفة. ويظهر الجدول جملة من المشاهدات البارزة والعامة التي يمكن تلخيصها في الآتي:

أ ـ على الرغم من اعتماد معظم هذه الدراسات على منهجية متشابهة، كتحديد خطوط الفقر بناء على احتساب تكاليف الغذاء الذي يوفر السعرات الحرارية المناسبة، ثم بعد ذلك احتساب قيم المصروفات على الأوجه الأخرى، فإن

هذه الدراسات جاءت بنتائج متباينة على نحو كبير وملحوظ. ولو أخذنا عام ١٩٨١/١٩٨٢ كمثال على ذلك فإن خط الفقر في المناطق الحضرية يتراوح بين ١٣٨,٦ جنيه/فرد/سنة وفقاً لتقديرات الليثي وعثمان و٢٢٨,١ جنيه/فرد/سنة في دراسة كريم. الحكم ذاته ينطبق على تقديرات خطوط الفقر للمناطق الريفية التي يصل مقدار الاختلاف بين الحدين الأدنى والأعلى فيها إلى حوالى ٤٠ بالمئة. ومن المؤكد أن ذلك قد انعكس على تقديرات نسبة الفقر في كل من الحضر والريف والتي تراوحت بمعدلات كبيرة أيضاً. إن تقدم الزمن، وتوافر إحصاءات وبيانات أفضل، ووسائل وطرق تحليل أكثر تقدماً لم تعمل على تضييق الهوة بين تقديرات الباحثين، وأوضح دليل على ذلك هو الدراسات التي أجريت على مسح موازنة وإنفاق الأسرة لعام ١٩٩٠/١٩٩١، بل نلاحظ الاختلاف يبرز حتى للكاتب نفسه، حيث إن دراستي الليثي وعثمان والليثي وخير الدين قد جاءتا بنتائج متباينة

الجدول رقم (٢ ـ ٤)

مؤشرات الفقر في مصر

المصدر/الفترة	خط الفقر جنيه/فرد/سنة		الفقر (نسبة مئوية)			نوع التقدير
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الجملة	
١٩٧٤/١٩٧٥						
البنك الدولي[٤]	٧٠	٥٢	٣٤,٥	٤٤	-	إنفاق
١٩٧٧						
Radwan & Lee[٥]		٦٧		٦١		إنفاق
١٩٨١/١٩٨٢						
كريمة كريم[١]	٢٢٨,١	١٥٣,٧	٣٠,٤	٢٩,٧		إنفاق
الليثي وعثمان[٢]	١٣٨,٦	١٠٩,٧	١٨,٢٢٨	١٦,١		إتفاق
البنك الدولي[٤]	١٦٠	١١٧	٢٦,٥	٢٧		إنفاق
١٩٩٠/١٩٩١						
كريمة كريم[١]	٧٢٧,٧	٦٤١,٢	٣٥,٩	٥٤,٥	٤٥,٨	إنفاق
الليثي وعثمان[٢]	٥٥٦	٤٢٣	٢٠,٣	٢٨,٦		إنفاق
Bartsch[٣]	٨٢٩,٤		٤٣ ـ ٤٩			إنفاق
كارديف[٦]	٧٦٢,٤	٦٣٧,٩			٢٠,٧	إنفاق
الليثي وخير الدين[٧]						
خط الفقر المدقع	٣٦١,٣	٢٤٢,٩	٤,٦٥	٥,٠٤		إنفاق
خط الفقر المطلق	٧٢٢,٦	٤٨٥,٩	٢٩,٢	٢٠,٨		إنفاق
١٩٩٥/١٩٩٦						
الليثي وعثمان	٩٦٨,٤	٦٩٦,٢	٢٢,٥	٢٣,٣	-	إنفاق
كارديف[٦]	١٣٧٩,٤	١٠٦٠,٦	-	-	٤٤,٣	إنفاق

(١) كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر (القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٩٤). خط الفقر =

= وفقاً لنفقات الأسرة، وليس الدخل المفترض للأسرة (أي استبعاد فرضية وجود ادخار عند هذا المستوى من الإنفاق).

(٢) قام الباحثان الليثي وعثمان بتقدير خطين للفقر في مصر، الخط الأدنى والخط الأعلى، وما تم اقتباسه هنا هو الخط الأدنى. وفي حالة اختيار خط الفقر الأعلى، فإن نسبة الفقر سترتفع إلى حوالى ٤٥ بالمئة في المناطق الحضرية و٥٠,٢ بالمئة في المناطق الريفية. وخطوط الفقر للسنوات ١٩٨١/ ١٩٨٢ و١٩٩٠/ ١٩٩١ تم تقديرها بالأسعار الإسمية. Heba El-Laithy and O.M. Osman, *Profile and Trend of Poverty and Economic Growth in Egypt*, Research Paper Series (Cairo: Institute of National Planning, 1996).

(٣) يفترض ألرخ بارتش أن الأرقام الواردة في مسح الإنفاق الأسري لعام ١٩٩٠/ ١٩٩١ تقل كثيراً عن أرقام الحسابات القومية. وفي دراسة مفصلة حاول احتساب مقدار الفرق بين المصدرين، وتأثير ذلك في تقديرات الفقر وتوزيع الدخل. وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن تقديرات مسح الإنفاق الأسري تقل كثيراً عن تقديرات الحسابات القومية، وأن هذا يرجع إلى عدم تمثيل الأغنياء بدرجة كافية في مسح الإنفاق الأسري. وبعد عملية التصحيح، فإن خط الفقر قد ارتفع ما عنى أن عدد الأفراد والأسرة التي تقع أسفل هذا الخط قد ازداد. وهو في تقديره لم يقدم فصلاً بين المناطق الحضرية والريفية، ولذا فإن هذا الخط هو لمصر ككل. Ulrich Bartsch, *Interpreting Household Budget Surveys: Estimates for Poverty and Income Distribution in Egypt*, Working Paper; 9714 (Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, [1997?]).

(٤) وردت تقديرات البنك الدولي في: William Van Eaghen, «Poverty in the Middle East and North Africa,» in: Nemat Shafik, ed., *Prospects for Middle Eastern and North African Economies: From Boom to Bust and Back?*, foreword by Heba Handoussa (London: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1998).

(٥) على الرغم من أن الكاتبين قد استخدما بيانات الدخل لتحديد خط الفقر، إلا أنه عند الوصول لهذه النتيجة أشارا في الحاشية إلى أن هذا الرقم قد بني على تقدير الإنفاق الاستهلاكي وليس الدخل. Samir Radwan and Eddy Lee, *Agrarian Change in Egypt: An Anatomy of Rural Poverty* (London; Dover, NH: Croom Helm, 1986), pp. 84 and 130.

(٦) الأرقام لعام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ تم تعديلها لتأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم (محسوبة على أساس مؤشر أسعار المستهلك للسلع الغذائية). Patrick W. Cardiff, «Poverty and Inequality in Egypt,» (Unpublished Paper).

(٧) خطا الفقر (المدقع والمطلق) تم تقديرهما على أنهما يمثلان ٣/ ١ و٣/ ٢ (بالتتابع) متوسط نصيب الفرد من الإنفاق لعام ١٩٩٠/ ١٩٩١. Heba El-Laithy and H. Kheir El-Din, «Assessment of Poverty in Egypt Using Household Data,» paper presented at: Economic Reform and Its Distribution Impact, Cairo, 21-23 November 1992.

في تحديد خط الفقر المطلق، وكذلك في تقدير نسب الفقراء. الدراسات المسحية المقارنة حاولت تقديم تفسيرات لهذا الاختلاف، وهذا يقع خارج نطاق الدراسة، ويمكن للقارىء الرجوع إليها(٦).

ب ـ إن ظاهرة الفقر في مصر قد مرت بمنحنى متعرج، فهي وبمعدلاتها المرتفعة في منتصف السبعينيات قد واصلت الارتفاع حتى أواخر السبعينيات ثم بدأت تشهد انخفاضاً ملحوظاً في الثمانينيات، لتعاود الارتفاع من جديد منذ مطلع التسعينيات. جميع التقديرات، مهما تباينت مصادرها، تؤكد ذلك. وللأسف فإنه لا يوجد تقديرات يعتمد عليها للفترة ما قبل منتصف السبعينيات، إلا أن إحدى الدراسات المقارنة تشير إلى أن ظاهرة الفقر في مصر في أواخر الخمسينيات قد كانت أقل مما هي عليه في منتصف العقد السابع(٧). ولو كان ذلك صحيحاً فإن هذا يعني أن ظاهرة الفقر قد بدأت من درجات منخفضة نسبياً (تتراوح بين ٣٠ بالمئة ـ ٣٥ بالمئة) في أواخر الخمسينيات وارتفعت على نحو ملحوظ في منتصف وأواخر السبعينيات ثم عاودت الانخفاض من جديد في عقد الثمانينيات لتعود إلى الارتفاع من جديد في عقد التسعينيات.

ج ـ وإذا كان هذا تصويراً عادلاً لظاهرة الفقر في مصر، فإن هذا يعني أن الظروف الإقليمية والدولية، وكذلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة قد لعبت دوراً مهماً في زيادة أو الحد من ظاهرة الفقر.

وقد يكون الارتفاع الملحوظ والمفاجىء في ظاهرة الفقر في مصر في منتصف السبعينيات قد ارتبط إلى حد كبير بسياسات الانفتاح الاقتصادي التي سعت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد بعيداً عن تدخل القطر وباتجاه التحرير وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص. وكما أسلفنا سابقاً، فإن برامج التصحيح الاقتصادي غالباً ما تتضمن في مراحلها الأولى تدهوراً في مستوى معيشة الفئات الفقيرة. السبب في ذلك يعود إلى أن الخطوات الأولية في سياسات الانفتاح تضمنت تقليل الدعم المقدم للسلع الغذائية ورفع أسعار السلع الأساسية والكمالية لتعكس تكاليف إنتاجها واتجاهاً نحو تقليل التدخل في أسعار صرف الجنيه. ومن المؤكد أن هذه السياسات التي جاءت متعاقبة قد كانت لها آثار هائلة في الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل.

أما التحسن في مستوى المعيشة الذي شهدته مصر في المرحلة التالية (مرحلة

---

(٦) انظر: Karima Korayem, *Poverty in Egypt: Literature Review, 1985-1991*, Research Projects ([Cairo]: Center for Economic and Financial Research and Studies, 1993).

(٧) انظر: نجيب عيسى، «الفقر في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: اجتماع الخبراء التحضيري حول «الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية»، [الاسكوا]، عمان، ١٩ ـ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ص ٣٤.

الثمانينيات) فهو يعود إلى جملة من العوامل من أهمها استرجاع مصر لحقوقها في إنتاج وتصدير النفط، والتحسن الهائل في أسعاره في الأسواق العالمية، والتحسن الذي طرأ على أسعار السلع الأولية الأخرى، وازدياد فرص العمل للمصريين في الخارج وبالذات في بلدان الخليج، وارتفاع تحويلات العاملين، وبدء تدفق الاستثمارات الأجنبية بعد زوال احتمالات تجدد النزاعات المسلحة في المنطقة. وفي الداخل، فإن سياسات الحكومة استهدفت الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم التي كان لها دور مهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي التي حافظت على مستوياتها العالية، والتي ساهمت في تخفيف ظاهرة الفقر. وكما يشير وليام فان إيغن فإن «التأثير المشترك لكل من النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية الفعالة كان انخفاضاً هائلاً في الفقر: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ازداد بمقدار ٧ بالمئة، ومتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية ازداد من ٢,٤٠٠ إلى ٣,٣٠٠ في اليوم. جزء من هذه الزيادة في السعرات يرجع إلى برنامج موسع وباهظ التكاليف للدعم الاستهلاكي، معظمه للقمح والطحين. . . ومن المؤشرات الأخرى فإن معدلات الوفيات العام قد انخفض من ٢٠ إلى ١٠ لكل ألف، والوفيات بين الأطفال انخفضت من ١٧٩ إلى ٦٠ لكل ألف، وتوقعات الحياة ازدادت من ٤٦ إلى ٦٢ عاماً خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢»[٨].

أما لماذا عاودت ظاهرة الفقر الارتفاع من جديد في مصر في عقد التسعينيات؟ فهو ما قد تختلف حوله الاجتهادات. إلا أن تضافر عوامل مثل برنامج التصحيح الاقتصادي الذي بدأ منذ عام ١٩٨٥، والتدهور الكبير في الإيرادات النفطية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لحرب الخليج عام ١٩٩٠ وعودة مئات الآلاف من العمال المصريين من العراق والكويت، ثم تفاقم أعمال العنف الداخلي التي ألقت بظلالها على القطاع السياحي وتدفقات الاستثمار الخارجي، قد تكون جميعها لعبت أدواراً مختلفة ولكن باتجاه واحد، نحو تقليل معدلات النمو وازدياد معدلات الفقر.

د ـ على الرغم من تباين الحكومات، والسياسات المتنوعة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة، فإن معدلات الفقر ظلت مختلفة في الحضر عنها في الريف. ويبدو أن التحسن الذي طرأ في الثمانينيات قد شمل الحضر والريف على قدم المساواة، ما قلل من ظاهرة الفقر في كلا الإقليمين، كما تدل على ذلك كل الدراسات التي أجريت حول مسح موازنة الأسرة لعام ١٩٨١/ ١٩٨٢. إلا أن

(٨) Van Eaghen, «Poverty in the Middle East and North Africa,» p. 233.

التباين بين الحضر والريف قد عاد للظهور من جديد بعد ذلك كما تدل عليه التقديرات لسنوات التسعينيات، باستثناء دراسة الليثي وخير الدين. وكما تشير الدكتورة كريمة كريم فإنه في عام ١٩٨١/١٩٨٢ كان مدى انتشار الفقر يقل بدرجة قليلة في القطاع الريفي عنه في القطاع الحضري، أما في عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ فقد تجاوز الفقر في القطاع الريفي نظيره في القطاع الحضري بكثير... وبعبارة أخرى، فإنه وفقاً لبيانات توزيع الدخل (أي وفقاً «لتقدير الدخل») زاد الفقر في الحضر عام ١٩٩٠/١٩٩١ بأكثر مما كان عليه عام ١٩٨١/١٩٨٢، في حين زاد الفقر في الريف بأكثر من ١٠٠ بالمئة خلال الفترة نفسها، ووفقاً لبيانات الإنفاق (أي وفقاً «لتقديرات الإنفاق») زاد الفقر بأقل من ٢٠ بالمئة في الحضر (من ٣٠,٤ بالمئة إلى ٣٥,٩ بالمئة) وبما يقارب ٨٤ بالمئة في الريف (من ٢٩,٧ بالمئة إلى ٥٤,٥ بالمئة من الأسر)[٩].

٢ ـ الأردن

امتاز الأردن باهتمامه الرسمي بظاهرة الفقر، وقيام الحكومة بإعداد مسوح مختلفة ودراسات متعددة حول هذه الظاهرة وجوانبها الاقتصادية والاجتماعية، سواء من قبل المؤسسات الرسمية ذاتها أو من خلال التعاون مع المنظمات الدولية. وخلال فترة قصيرة من الزمن نسبياً (١٩٨٠ ـ ١٩٩٥) أجري العديد من المسوح المتعلقة بموازنة وإنفاق الأسرة، والاستخدام، والعمالة والبطالة والعائدين والفقر.

ولم تكن هذه الجهود للأغراض الأكاديمية أو العلمية البحتة، بل تم الاعتماد عليها لتحديد خط فقر رسمي للأردن، وعلى ضوئه تم تصميم العديد من السياسات الهادفة لدعم الأسرة الفقيرة ومساعدتها للارتقاء بمستواها المادي والاجتماعي. كما تم الاعتماد على مؤشرات الفقر للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وفي رسم السياسات الاقتصادية الكلية. ولاثنين من المسوح الخاصة بموازنة وإنفاق الأسرة والعمالة والبطالة (١٩٨٦/١٩٨٧ ـ ١٩٩٢) تم إعداد لجنة خاصة تم تشكيلها بقرار حكومي لدراسة النتائج والوصول إلى الخلاصات والتوصيات والسياسات الواجب اتباعها. وباستخدام المسح الأول قامت اللجنة بإعداد دراسة تفصيلية عن الفقر في الأردن، كما قامت اللجنة بتقدير «خطي الفقر المدقع والمطلق بطريقتين: اعتمدت الأولى منهما على تقدير خط فقر واحد بالنسبة لكل محافظة على أساس تكلفة الحد الأدنى لسلة غذاء مقترحة ونتائج دراسة نفقات

(٩) كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر (القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٩٤)، ص ٣٥.

ودخل الأسرة الأردنية. . في حين اعتمدت الطريقة الثانية على تقدير خط الفقر على مستوى الأسرة الواحدة تبعاً لحجمها وتركيبة أفرادها بحسب العمر ونوع الجنس»[١٠]. أما مسح عام ١٩٩٢، فقد قامت لجنة مشابهة بدراسة النتائج وتقدير خطوط ونسب الفقر مع إدخال عامل مهم جديد وهو السكن. ولذا تم التمييز بين الأسر التي تدفع إيجاراً لمسكنها، وتلك التي لا تدفع إيجاراً، باعتبار أن السكن هو أحد المكونات المهمة للإنفاق العائلي الشهري.

والجدول رقم (٢ ـ ٥) يحوي التقديرات الرئيسية التي أجريت لتحديد خط الفقر ونسب الفقر في الأردن. والصورة العامة توحي بأن ظاهرة الفقر ظلت ثابتة وأن نسبة الفقراء بقيت تراوح حول حصة تقارب خمس السكان تقريباً. وعلى الرغم من اختلاف المناهج التي اتبعها الباحثون، وتباين خطوط الفقر التي توصلوا إليها، إلا أن نسب الفقر التي قاموا باحتسابها جاءت متقاربة على نحو ملحوظ، وهذا يثير العديد من التساؤلات حول تلك النتائج.

في الدراسة التي قام بها البنك الدولي عن ظاهرة الفقر في الأردن عام ١٩٩٤، تم اعتماد خمسة تقديرات لخطوط الفقر: **الأول** هو الذي تم احتسابه من قبل د. محمد الصقور وآخرين (خط الفقر المطلق). **والثاني والثالث** هما خط الفقر العام وخط الفقر الحرج المقدران من قبل البنك الدولي، **والرابع والخامس** هما الإنفاق الكلي لأدنى ١٠ بالمئة و٢٠ بالمئة من فئات الإنفاق للسكان. ويلاحظ البنك أن الدكتور الصقور قد اقترح خطاً للفقر يعتمد على سلة من الغذاء والاحتياجات غير الغذائية للسكان التي تم تقدير تكلفتها بأسعار عام ١٩٨٧. وميزة هذا الخط أنه تم تصميمه لحاجات وظروف الأردن، إلا أن مثالبه تتمثل في عدم تبني الحكومة له، وكذلك بأنه أصبح غير ذي جدوى بعد الارتفاع الحاد في الأسعار منذ عام ١٩٨٧ والتغيرات في أنماط الاستهلاك التي قد تكون ترتبت عليه[١١].

وتخلص دراسة البنك الدولي إلى أن الانخفاض في عدد الفقراء بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦ يعود للنمو الاقتصادي وكذلك لتحول مهم في توزيع الدخل لصالح الفقراء. أما في الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٢) فإن مؤشر عدد الفقراء ازداد ١١,٩ بالمئة، وفجوة الفقر ارتفعت بمقدار ٣,٤ بالمئة. وكل هذه الزيادة تقريباً تعود للانكماش الاقتصادي وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٨,٨ بالمئة. ومن المعلوم

(١٠) باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(١١) World Bank, *Hashemite Kingdom of Jordan: Poverty Assessment* (Washington, DC: The Bank, 1994), pp. 8-9.

الجدول رقم (٢ ـ ٥)
مؤشرات الفقر في الأردن

المصدر/الفترة	خط الفقر دينار/فرد/سنة			الفقر (نسبة مئوية)			نوع التقدير
	الحضر	الريف	الجملة	الحضر	الريف	الجملة	
١٩٨٠							
شعبان	-	-	٨٨	-	-	٢٢	
حداد[1]	-	-	١٦٨,٥	-	-	٢٠ ـ ٢٥	إنفاق
البنك الدولي				١٤	١٧	١٥	
١٩٨٧/١٩٨٦							
الصقور وآخرون[2]	٢٠٢	١٤٥	١٨٢	-	-	٢٣,٥	إنفاق
البنك الدولي[3]	-	-	٧٩	-	-		إنفاق
١٩٩١							
البنك الدولي	-	-	١٣٧	-	-	١٩,٨	إنفاق
١٩٩٢							
الصقور وآخرون	-	-	٢١٠	-	-	٢١,٣	إنفاق
باقر	٤١٥	٣٤٠	٣٩٨	٢٢	٢٩	٢٤	إنفاق
البنك الدولي	-	-	٢٦١	-	-	١٤,٤	إنفاق
١٩٩٧							
البنك الدولي	-	-	٣١٣,٥			١١,٧	إنفاق

(١) Adeeb Haddad, «Jordan's Income Distribution in Retrospect,» in: Kamel Abu Jaber, Matthes Buhbe and Mohammad Smadi, eds., *Income Distribution in Jordan*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1990).

(٢) محمد الصقور [وآخرون]، دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية (عمان: وزارة التنمية الاجتماعية، ١٩٨٩). وفي دراسة أخرى بعنوان: «تقرير دراسة الفقر: الواقع والخصائص،» (١٩٩٣)، يقرر الفريق الباحث، برئاسة محمد الصقور أن الاختلاف في خط الفقر يعود بشكل أساسي إلى ما إذا كان الفرد يدفع إيجاراً أم يملك سكناً أو يسكن في منزل لا يدفع مقابله إيجاراً. وبمقارنة خط الفقر (الكفاف) وهو ٦١ ديناراً، وخط الفقر (الكفاية للمستأجرين) وهو ١١٩، فإن الفرق بينهما هو ٥٨ ديناراً، أي يشكل ٤٩ بالمئة من قيمة خط الفقر، وهي عالية بكل المقاييس.

(٣) في دراسة البنك الدولي عن ظاهرة الفقر في الأردن، هناك تفضيل لاستخدام الإنفاق وليس الدخل في احتساب خط الفقر، والأسباب هي تلك السائدة في الأدبيات الاقتصادية (سبق الإشارة إليها في الفصل الأول من الكتاب). وقدم البنك عدة تقديرات لخط الفقر بناء على الإنفاق وعلى الدخل. ولعام ١٩٨٧، التقديران الأول والثاني يمثلان على التوالي خط الفقر المدقع وخط الفقر العام، أما التقديران الثالث والرابع فيمثلان المستوى الأدنى من الدخل (الثالث لأدنى عشير أو لأدنى ربيع). وهذا ينطبق على التقديرات المقدمة لعام ١٩٩٢.

وينبغي ملاحظة أنه لكل من عام ١٩٨٧ و١٩٩٢، فإن التقديرات قد بنيت على أساس مسح الدخل والإنفاق (Income and Expenditure Survey (IES)، بينما تقدير ١٩٩١ بني على أساس مسح التوظيف والبطالة والعائدين والفقر (EURPS). World Bank, *Hashemite Kingdom of Jordan: Poverty Assessment* (Washington, DC: The Bank, 1994).

أنه نتيجةً لسياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي اتبعها الأردن، فإن أسعار الطعام ارتفعت بمقدار ٧٨ بالمئة نظراً لتخفيض قيمة الدينار الأردني وإلغاء الدعم عن العديد من السلع. ولذلك شهدت الفئات الفقيرة في المجتمع أكبر انخفاض في الإنفاق على الطعام بين مجموعات الدخل المختلفة(١٢).

ويقر البنك الدولي بأن النتائج التي تضمنتها الدراسة المسحية عن العمالة والبطالة والعائدين والفقر (EURPS) التي أجريت عام ١٩٩٢ هي غير موثوقة وذلك لأن متوسط الإنفاق الذي تم تسجيله في هذا المسح يمثل ٧٦ بالمئة فقط من مثيله في حسابات الدخل القومي، ولأن التسجيل الناقص (Under-reporting) يظهر الفقر أكبر مما هو عليه فعلياً. كما يقر البنك بأن خطوط الفقر التي قام هو بتقديرها للأردن تعتبر عموماً متدنية، حيث إنها وضعت بناء على بيانات الأقطار المنخفضة الدخل، بينما يدخل الأردن في مجموعة الأقطار المتوسطة الدخل. وعلى الرغم من هذه التحفظات، فإن دراسة البنك الدولي تشير إلى ملاحظتين مهمتين حين تتم مقارنة نتائج ١٩٨٦/١٩٨٧ مع نتائج عام ١٩٩٢. جميع المؤشرات تدل على أنه في عام ١٩٩٢:

١ ـ أصبح الفقر أكثر انتشاراً، ففي تعداد عام ١٩٨٦/١٩٨٧ لم يكن هناك بين المشاركين في التعداد من يقع دون خط الفقر للبنك الدولي، و٣ بالمئة فقط يقعون تحت خط الفقر المطلق للصقور. في عام ١٩٩٢، هذه المؤشرات ارتفعت إلى ١,٨ بالمئة أدنى خط الفقر للبنك الدولي و١٤,٩ بالمئة أدنى خط الفقر للصقور.

٢ ـ إن الفقر غدا أعمق. ففجوة الفقر وفقاً لخط الفقر المطلق للصقور، ارتفعت من ٠,٠٣ بالمئة من خط الفقر عام ١٩٨٦/١٩٨٧ إلى ٣,٧ بالمئة عام ١٩٩٢(١٣).

النتيجة ذاتها توصلت إليها دراسة للأمم المتحدة عن سياسات التكيف الاقتصادي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. وتشير الدراسة إلى أن منظمة اليونسيف قد قامت في أوائل عام ١٩٩١ «بدراسة ميدانية شملت مئات العائلات الأردنية من ذوي الدخل المنخفض تم اختيارها عشوائياً من أربع وثلاثين منطقة شعبية في المملكة. وتشير الدراسة إلى أنه «إذا ما قورنت نتائج هذه الدراسة (أي الدراسة التي قامت بها عدة وزارات) بالدراسة التي أعدتها وزارة التنمية الاجتماعية في سنة ١٩٨٧، نجد أن حجم الأسرة ذات الفقر المدقع قد ارتفع من

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(١٣) فجوة الفقر تم قياسها كمتوسط الإنفاق الضروري لرفع شخص فقير إلى مستوى خط الفقر، ومعبراً عنه كنسبة من خط الفقر. انظر: المصدر نفسه، ص ١٢.

١,٥ بالمئة في سنة ١٩٨٧ إلى ٦,٦ بالمئة في سنة ١٩٩٢. كما ارتفع حجم الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً من ١٧ بالمئة في سنة ١٩٨٧ إلى ٢٣,٢ بالمئة في سنة ١٩٩٢. وبذلك يكون عدد الأفراد الذين يعيشون في حالة فقر مدقع قد ارتفع من ٧٢ ألف نسمة في سنة ١٩٨٧ إلى ٢٥٧ ألف نسمة في سنة ١٩٩٢، كما ارتفع عدد الأفراد الذين يعيشون في حالة فقر مطلق من ٦٨٠ ألفاً في سنة ١٩٨٧ إلى حوالى ٩٠٦ آلاف نسمة في سنة ١٩٩٢[١٤].

إن دراسة البنك الدولي اللاحقة عن الأردن، والتي بنيت على تحليل نتائج مسح موازنة الأسرة لعام ١٩٩٧ وإن كانت مبدئية، تظهر أن الفقر في الأردن، وباستخدام جميع المؤشرات، قد انخفض خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٧). والسبب الرئيسي للانخفاض هو تراجع حدة التفاوت في توزيع الدخل وليس زيادة معدلات النمو. خلال الفترة المذكورة انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من ٨٢١ ديناراً أردنياً عام ١٩٩٢ إلى ٧٦٢ ديناراً أردنياً عام ١٩٩٧. ومع ذلك فإن حصة أدنى ٤٠ بالمئة من السكان قد ارتفعت بينما انخفضت حصة أعلى ٦٠ بالمئة من إجمالي الاستهلاك.

٣ ـ تونس

تونس أيضاً من الأقطار العربية التي اهتمت بظاهرة الفقر. وقد أجريت مسوح عدة لموازنة واستهلاك الأسرة، كانت محل دراسة من قبل المنظمات الدولية وبعض الباحثين. والنتائج التي تم عرضها في الجدول رقم (٢ ـ ٦) تغطي فترات زمنية مختلفة منذ منتصف الستينيات وحتى منتصف التسعينيات، وخلالها مرت تونس بتغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة. والانطباع العام الذي يعطيه الجدول هو أن معدلات الفقر في كل من المناطق الحضرية والريفية، ووفقاً للباحثين المختلفين، قد انخفضت على نحو ملحوظ، وأن معظم هذا الانخفاض قد حصل في عقد الثمانينيات. أما في النصف الأول من التسعينيات فإنه لم تحدث أية تغيرات مهمة في ذلك الصعيد حيث ظلت معدلات الفقر عند مستوياتها التي كانت سائدة في مطلع العقد.

وقد اهتمت الحكومة التونسية، من خلال معهد الإحصاء القومي، بظاهرة الفقر، وقامت، بناء على مسوح استهلاك الأسرة، بتحديد خط الفقر معتمدة على صيغة منهج «حصة الطعام» الشائعة الاستخدام في دراسات الفقر وذلك منذ عام

---

(١٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة التخطيط الإنمائي، «سياسات التكييف والإصلاح الاقتصادي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الأردن،» E/ESCWA/SED/(1993/13)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

١٩٨٠. ولضمان أن خطوط الفقر تعكس مستويات المعيشة المشابهة في المناطق المختلفة، فإن السلطات التونسية قررت إعادة احتساب خط الفقر وقامت بالتعاون مع البنك الدولي بصياغة خط فقر جديد لعام ١٩٩٠ وكذلك عام ١٩٩٥.

ومن خلال مقارنة نتائج مسح موازنة الأسرة للأعوام ١٩٨٥ و١٩٩٠ و١٩٩٥، وبناء على خطوط الفقر الجديدة، فإن ١١,٢ بالمئة من السكان كانوا فقراء عام ١٩٨٥، وانخفضت هذه النسبة إلى ٧,٤ بالمئة عام ١٩٩٠ ثم ازدادت بمقدار طفيف عام ١٩٩٥ إلى ٧,٦ بالمئة. ومعظم الانخفاض في الفقر خلال هذه الفترة حدث في المناطق الريفية، على الرغم من أن ظاهرة الفقر ظلت متركزة في الريف حيث يقدر أن ٧٠ بالمئة من فقراء تونس يعيشون في المناطق الريفية، مع تباين واضح بين المناطق. ويبدو من المسح أن معظم الفقراء يتركزون في مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي، وهي المناطق المرتفعة التي تبتعد عن مدن الساحل الشرقية ذات الطبيعة الديناميكية العالية[١٥]. أما اتجاه معدلات الفقر للارتفاع من جديد خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) فيعزى إلى الجفاف الذي ضرب تونس خلال الفترة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٥) والذي أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بمقدار كبير.

وفي حالة تونس، فإن اختيار خط الفقر له تأثير مهم في نسبة الفقر، وذلك لأن توزيع الاستهلاك منحدر قرب خط الفقر. وعلى سبيل المثال فإن نصف الفقراء لديهم مستويات من الإنفاق أقل بمقدار ٢٠ بالمئة من خط الفقر. وزيادة خط الفقر بمقدار ٢٥ بالمئة إلى ٢٥٠ ديناراً تونسياً للفرد في العام سيزيد حصة الفقراء في السكان من ٧,٤ بالمئة، إلى ١٤,١ بالمئة، أي حوالى الضعف[١٦].

ويعترض باحثون آخرون لهم دراسات مهمة عن الفقر في المناطق الريفية على النتائج التي توصل إليها البنك الدولي. وهم يشيرون إلى أن المنهجية التي استخدمها البنك الدولي يكتنفها العديد من المشاكل، التي من أهمها: أن البنك الدولي يقدم منهجية بسيطة في تعريف خط الفقر. ولهذا الغرض فقد قام البنك باستخدام الدخل الذي تحصل عليه أدنى فئة من فئات الدخل (الفئة ٢٠ بالمئة في سلم الدخل)، ثم بعد ذلك تم إدخال بعض التعديلات عليه من خلال تبني مستوى منظمة الفاو (FAO) للمعدل الاستهلاكي. وقد تم تطبيق هذا المنهج على كل من الريف والمدينة على حد سواء. وقد ترتب على تطبيق ذلك المنهج:

(١٥) World Bank, *Republic of Tunisia: Poverty Alleviation: Preserving Progress While Preparing for the Future* (Washington, DC: The Bank, 1995), p. 10.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١١.

- ان نسبة الفقر بالتعريف ستكون ٢٠ بالمئة.
- ان مستوى خط الفقر لكل من الريف والمدينة سيكون مختلفاً.
- ان مكونات خط الفقر غير معروفة.

وبدلاً من ذلك فقد قام الباحثون الثلاثة بالنظر إلى الفقر باعتباره مفهوماً مطلقاً وليس نسبياً، ولهذا الغرض قاموا بتقدير خط الفقر بناء على المنهجية الحديثة، التي تعتمد على تكاليف سلة غذائية مختارة لتحديد الحد الأدنى من الإنفاق الكلي للفرد، ومن ثم خط الفقر. ووفقاً لتقديراتهم (ILO) فإن ظاهرة الفقر قد تراجعت قليلاً جداً في الريف في الفترة منذ منتصف الستينيات حتى منتصف السبعينيات، بينما ظلت ثابتة في المناطق الحضرية. ومنذ منتصف السبعينيات فإن معظم التحسن في مستوى المعيشة تركز في المناطق الحضرية. ولم تشهد تونس تقدماً واضحاً في تخفيض معدلات الفقر إلا منذ مطلع الثمانينيات (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٦))[١٧].

الجدول رقم (٢ ـ ٦)

مؤشرات الفقر في تونس

المصدر/ الفترة	خط الفقر دينار/ فرد/ سنة			الفقر (نسبة مئوية)			نوع التقدير
	الحضر	الريف	الجملة	الحضر	الريف	الجملة	
١٩٦٦							
World Bank	٥٥	٢٦	-	٢٧	٢٠		
Van Ginneken	٧٠	٥٤		٤٠	٦٠		
ILO	٦٨	٤٨	-	٣٤	٤٩		
١٩٧٥							
World Bank	٧٩	٣٨		٢٠	١٥		
INS	٨٧	٤٣		٢٧	١٨		
ILO	١٠١	٧١		٣٤	٤٣		
١٩٨٥							
INS	١٢٠	٦٠	-	١٢	١٤		
ILO	١٥١	١٠٩		٢٢	٤٢		
١٩٨٥							
World Bank	١٥٨	١٣٤	١٤٢	٤,٦	١٩,١	١١,٢	استهلاك
INS	١٩٠	٩٥		٨	٧		
ILO	٢٣٩	١٧٢		١٦	٣١		
١٩٩٠							
World Bank	٢١٨	١٨٥	١٩٦	٣,٥	١٣,١	٧,٤	استهلاك
١٩٩٥							
World Bank	٢٩٠	٢٤٢	٢٥٨	٣,٦	١٣,٩	٧,٦	استهلاك

(١٧) Samir Radwan, Vali Jamal and Ajit Ghose, *Tunisia Rural Labour and Structural Transformation* (London; New York: Routledge, 1991), pp. 52-53.

٤ ـ المغـرب

المغرب هو أحد الأقطار العربية التي تقع في المنطقة الفاصلة بين الأقطار المتوسطة الدخل وتلك المنخفضة الدخل. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققها المغرب في مجال التنمية الاقتصادية، كما ينعكس ذلك في مؤشرات التنمية البشرية، إلا أن ذلك قد شابته جملة من المؤشرات السلبية التي أثرت في الحصيلة النهائية. والمؤشرات العامة تحمل دلائل إيجابية عديدة، منها أن معدل الوفيات بين الأطفال قد انخفض منذ مطلع السبعينيات بمقدار النصف. كما أن معدلات الالتحاق بالتعليم قد ازدادت هي الأخرى بمستويات كبيرة.

إلا أن هذه الإنجازات قد شابها أنها تقل كثيراً عما حققته أقطار أخرى مشابهة من حيث مستوى الدخل، كما أن الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية ظلت عند مستوياتها العالية من دون تحسن يذكر، والحكم ذاته ينطبق على الفوارق بين الذكور والإناث. وقد قام المغرب بإجراء مسوح موازنة أسر مختلفة وللفترات ١٩٦٠، و١٩٧٠، و١٩٨٤/ ١٩٨٥ و١٩٩٠/١٩٩١. ولا يوجد أية دراسات تحليلية للمسح الأول، ولذا فإن النقاش سيتركز على المسوح الثلاثة الأخيرة. وتقديرات الفقر التي قام بها موريسون (الجدول رقم (٢ ـ ٧)) تظهر أن معدلات الفقر في المغرب في مطلع السبعينيات كانت عالية جداً تصل إلى ٣٢ بالمئة من جملة السكان، ومع تباين بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وقد اعتمد موريسون في تحديد خط الفقر على دراسة البنك الدولي الذي قام بتعريف خط الفقر بأنه الحد الأدنى من مستوى الدخل الذي يحقق إشباعاً مقبولاً من الغذاء.

والصورة العامة التي يظهرها الجدول رقم (٢ ـ ٧) عموماً هي أن ظاهرة الفقر في المغرب في تراجع مستمر. وفي هذا يتفق كل من موريسون والبنك الدولي، وأن ظاهرة الفقر في المناطق الريفية تفوق تلك السائدة في المناطق الحضرية بمعدلات عالية[(١٨)].

قام البنك الدولي بإبراز ثلاثة تقديرات لحالة الفقر: **الأول** بني على المتوسط غير المعدل لمسحي استهلاك الأسرة. ووفقاً لذلك فإن مؤشر عدد الفقراء يظهر أن ١٣,١ بالمئة من السكان هم فقراء عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ (وهناك ٧ بالمئة فقراء جداً)، وأن الفقر في الريف أعلى منه في المدينة بنسبة عالية (١٨,٠ بالمئة في مقابل

(١٨) Christian Morrisson, *Adjustment and Equity in Morocco*, Development Centre Studies (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development, Development Centre, 1991).

٧,٦ بالمئة). ومسح عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ يظهر أن الفقراء كانوا يشكلون ٢٦ بالمئة من السكان، وفي ذلك دلالة واضحة على أن نسبة الفقر قد انخفضت خلال الفترة المذكورة.

الجدول رقم (٢ ـ ٧)

مؤشرات الفقر في المغرب

المصدر/ الفترة	خط الفقر درهم/ فرد/ سنة		الفقر (نسبة مئوية)			نوع التقدير
	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الجملة	
١٩٧٠						
Morrisson	٤٣٧	٣٥٥	٣٨,٣	٤٤,٧	٤٢	الدخل
١٩٨٤/ ١٩٨٥						
Morrisson			٢٨	٣٢	٣٠	الدخل
World Bank[(١)]						
خط الفقر المدقع	١٥١٩	١٤٧٣	٩	٢٢,٢	١٦,٥	الدخل
خط الفقر المطلق	١٩٦٦	١٧٦٠	١٧,٣	٣٢,٦	٢٦,٠	الدخل
١٩٩٠/ ١٩٩١						
World Bank[(١)]						
خط الفقر المدقع	٢١٠٦	٢٠٤٢	٢,٨	١٠,٧	٧	الدخل
خط الفقر المطلق	٢٧٧٥	٢٤٣٩	٧,٦	١٨,٠	١٣,١	الدخل

(١) يوجد في المغرب نوعان من الإحصاءات التي تساعد على تحديد طبيعة وخصائص ظاهرة الفقر: مسح استهلاك وإنفاق الأسرة الذي أجري عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، ومسح مستوى المعيشة (LSMS) عام ١٩٩٠/ ١٩٩١.

وقد أشار تقرير البنك الدولي إلى أنه بسبب طبيعة كل من المسحين، فإنه يجب الحذر في المقارنة بينهما. والمقارنة المبدئية بين المسحين تظهر أن معدل النمو الحقيقي في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كانت ٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٤/ ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠/ ١٩٩١، في مقابل نمو قدره ٣,٨ بالمئة في الاستهلاك الخاص كما تظهره حسابات الدخل القومي. وهذا التباين قد يكون سببه طبيعة وحجم العينة وإجراءات المسح. ويعتقد خبراء البنك أن مسح ١٩٩٠/ ١٩٩١ هو أكثر دقة من المسح السابق.
World Bank, *Morocco: Poverty, Adjustment, and Growth* (Washington, DC: The Bank, 1994), p. 2.

الثاني تم الحصول عليه من خلال تعديل متوسط مسح عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ بمعدل النمو الفعلي للاستهلاك الحقيقي للفرد الذي يتم نشره في حسابات الدخل القومي. وفقاً لذلك فإن نسبة الفقراء في مسح عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ تشكل ٢١ بالمئة من جملة السكان وليس ٢٦ بالمئة.

الثالث يضيف تعديلاً لكل من متوسطي المسحين ليعكس حقيقة أن الاستهلاك في عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ كان أقل بمقدار كبير من قيمة الاتجاه العام، بينما كان في عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ أعلى. ووفقاً لذلك فإن الفقر قد قدر في عام

١٩٨٤/ ١٩٨٥ بأنه يشكل ١٧,٥ بالمئة بينما يشكل في عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ ١٤,٦ بالمئة. ووفقاً لهذا التقدير الأخير فإن الفقر في واقع الأمر لم ينخفض إلا بمعدلات متواضعة تعكس بدرجة كبيرة التغير في سياسات الحكومة[١٩].

كما هو الحال في تونس، فإن توزيع الاستهلاك هو أيضاً منحدر هنا قرب خط الفقر، مما يعني أن عدد الفقراء المقدر سيكون حساساً جداً للطريقة التي سيتم بها اختيار خط الفقر. وعلى سبيل المثال فإن نصف الفقراء لديهم مستويات من الإنفاق تقل عن خط الفقر المقدر بـ ٢٠ بالمئة فقط. ولو تم رفع خط الفقر بمقدار ٥٠ بالمئة تقريباً إلى ٣٠٠٠ درهم للفرد في السنة، فإن هذا سيزيد من نسبة الفقراء من جملة السكان من ١٣ بالمئة إلى ٢١ بالمئة[٢٠].

الجدول رقم (٢ ـ ٧) يظهر أيضاً أن ظاهرة الفقر في المغرب هي ظاهرة ريفية، وأن السبب الرئيسي للفقر في تلك المناطق هو عدم وجود فرص العمل (Under-employment)، حيث تعتبر الزراعة التي تتصف بالموسمية، النشاط الأساسي. ووفقاً لمسح عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ فإن ٢,٥ مليون من سكان الريف هم فقراء، منهم ١,٥ مليون ممن يعدون فقراء جداً. وخلال الفترة ١٩٨٤/ ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠/ ١٩٩١ ازدادت نسبة الفقراء الريفية من ٧٠ بالمئة إلى ٧٢ بالمئة. أما الفقر في المناطق الحضرية، فهو قد ارتبط بدرجة وثيقة بمعدلات السكان المرتفعة في هذه المناطق والناتجة من الهجرة من الريف. فقد ولدت هذه ضغوطاً قوية على مستويات الأجور المتدنية أصلاً، وبخاصة للعمال غير المهرة. وقد فاقم من المشكلة عدم مجاراة معدلات خلق الوظائف في المناطق الحضرية لمعدلات نمو السكان والقوى العاملة، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة[٢١].

٥ ـ العراق

مر العراق في تاريخه المعاصر بفترات من التحولات الجذرية في تركيبه السياسي والاقتصادي الداخلي وفي علاقاته الإقليمية والدولية، ما أثر في مسيرة التنمية والرفاه الاجتماعي لشعبه. والتغيرات السياسية الداخلية في العراق وكذلك النزاعات الإقليمية التي كان طرفاً فيها هي جزء من المعلومات العامة التي لا ينبغي لنا تكرارها هنا.

---

(١٩) World Bank, *Morocco: Poverty, Adjustment, and Growth* (Washington, DC: The Bank, 1994), p. 3.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٣.

ودراسة ظاهرة الفقر في العراق تعود بشكل أساسي إلى بعض الدراسات الأكاديمية، وفي مقدمتها دراسة الدكتور محمد حسين باقر. والجدول رقم (٢ ـ ٨) يحوي عدداً من تقديرات خط الفقر ومعدلات الفقر منذ مطلع السبعينيات وحتى مطلع التسعينيات. ولو أخذت الصورة العامة، على الرغم من التباين في المنهجيات المستخدمة لتحديد خط الفقر، فإن الانطباع الأولي الذي يعطيه الجدول المذكور هو أن ظاهرة الفقر في العراق قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في عقد السبعينيات، ساعد عليها التحسن الكبير في أسعار النفط. إلا أن تقديرات خطوط الفقر ومعدلات الفقر لعام ١٩٨٨ تشير إلى أن التحسن خلال عقد الثمانينيات كان طفيفاً، ووفقاً للكليدار فإنه كانت هناك زيادة في معدل الفقر بين الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨. ومن المعتقد أن يكون للحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات تأثيرات هائلة في معدلات الفقر وتوزيعه بين المناطق الجغرافية كذلك، حيث يتباين حجم المتأثرين بالحرب والمستفيدين منها.

تقديرات الفقر لعام ١٩٨٨ تظهر أن د. باقر هو الوحيد الذي تشير تقديراته إلى تحسن في معدلات الفقر خلال هذا العام. إلا أنه ينبغي الاستدراك بالقول بأن هذا التقدير قد بني على نمط غذائي فعلي، أما تقديره الآخر والذي بني على نمط غذائي مقترح، فهو يشير إلى أن نسبة الفقراء في عام ١٩٨٨ قد ارتفعت إلى ٢٨ بالمئة بعد أن كانت ١٩ بالمئة عام ١٩٧٩. وهو يشير في ذلك إلى أنه «في ما يخص نسبة الفقر فإنه يلاحظ أنها قد حققت انخفاضاً كبيراً خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ واستمرت في الانخفاض خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩، إلا أن نسبة الفقر في سنة ١٩٨٨ هي أعلى بكثير مما كانت عليه في سنة ١٩٧٩»[٢٢].

أزمة عام ١٩٩٠ حملت معها تبعات مختلفة للعراق، إذ وضع تحت الحصار الدولي، ناهيك عن الدمار الكبير الذي لحق بمنشآته الاقتصادية وبنيته التحتية. وقد اجتمعت عوامل مثل الحد من صادراته ووارداته، ومعدلات التضخم العالية، وانهيار العديد من أوجه النشاط الاقتصادي التي يقوم بها السكان، لتساهم في تراجع النمو الاقتصادي وتدهور مؤشرات التنمية البشرية. وتشير إحدى الدراسات إلى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الثابتة قد انخفض خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢ بمقدار الثلثين (من ١٠٠٦ دينار للفرد عام ١٩٨٨ إلى ٣٣٢,٤ دينار للفرد عام ١٩٩٢)[٢٣].

---

(٢٢) باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص ٤٢.

(٢٣) محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق: قبل وبعد حرب الخليج، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٤ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، ١٩٩٧)، ص ١٤.

الجدول رقم (٢ ـ ٨)
مؤشرات الفقر في العراق

المصدر/ الفترة	خط الفقر دينار/ فرد/ سنة			الفقر (نسبة مئوية)		
	الحضر	الريف	الجملة	الحضر	الريف	الجملة
١٩٧٢						
محمد حسين باقر[١]	٦٤,٨	٥٠,٤	٥٨,٨	٤٢	٥٢	٤٦
١٩٧٦						
محمد حسين باقر[١]	١٠٨	٨٧,٦	١٠٠,٨	٢١	٣٥	٢٦
١٩٧٩						
الكليدار	-	-	١٥٦	-	-	٢٣
١٩٨٨						
المهاجر						
خط الفقر المدقع	-	-	٢٢٣,٦	٣	٨,٣	-
خط الفقر المطلق	٣٩٩	٣٥٩	-	٢٤,٩	٣٣,٩	-
باقر	٤٤٤	٣٦٠	٤٠٨	١٦	٢١	١٧
الكليدار	٤٠٨	٣٠٠	٣٧٢	-	-	٢٥
١٩٩٣						
المهاجر						
خط الفقر المدقع			٧٧٨٩	٢٠,٨	٢٢,٣	-
خط الفقر المطلق	١٢٣٦٠	١١٣٢٢		٧٢,١	٧١,٧	-

(١) باقر، قياس الفقر في أقطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وقد قدم محمد حسين باقر تقديرين لخط الفقر في العراق للسنوات المذكورة: الأول يعتمد على أسلوب النمط الغذائي الفعلي اعتماداً على نتائج بحوث موازنة الأسرة لعامي ١٩٧١ و١٩٧٦.

أما التقدير الثاني، فقد اعتمد على أسلوب النمط الغذائي المقترح، وهو نمط قامت بإعداده لجنة عام ١٩٧٥. وبمقارنة التقديرين، يتضح أن تقديرات محمد حسين باقر تنحو لتخفيض خط الفقر مما ينتج منه نسب متدنية للفقر في العراق مقارنة مع النسب التي يمكن الوصول إليها باعتماد المنهج الثاني. التباين يتضح من الجدول التالي:

خط الفقر في العراق (دينار/ فرد/ سنة)

السنة	نمط غذائي فعلي	نسبة الفقراء	نمط غذائي مقترح	نسبة الفقراء
١٩٧٢	٥٨,٨	٤٦	٨٢,٨	٥٧
١٩٧٦	١٠٠,٨	٢٦	١١٠,٤	٣٩
١٩٨٨	٤٠٨	١٧	٤٦٣,٢	٢٨

المصدر: المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٣.

وتشير الدراسة ذاتها إلى أن نسبة الفقر قد ارتفعت إلى حوالى ٧٢,١ بالمئة في المناطق الحضرية و٨١,٨ بالمئة في المناطق الريفية عام ١٩٩٣، بعد أن كانت ٢٤,٩ بالمئة و٣٣,٩ بالمئة بالتتابع عام ١٩٨٨. وفي تقدير خطوط الفقر في العراق، اتبع المهاجر المنهجية الشائعة القائمة على تحديد قيمة الحاجة الغذائية للفرد والأسرة اعتماداً على مسح موازنة الأسرة لعام ١٩٨٨. ثم بعد ذلك، واعتماداً على الأرقام القياسية للمواد الغذائية والأرقام القياسية العامة لأسعار المستهلك، قام بتحديد خطوط الفقر للعامين ١٩٩٣ و١٩٩٤ بالأسعار الجارية[٢٤].

٦ ـ لبنان

تعود أولى الجهود لتحديد خط الفقر في لبنان إلى أعمال بعثة ايرفد (IRFED) الفرنسية وذلك عام ١٩٦٠. إلا أن لبنان قد شهد تطورات اقتصادية كبيرة أثرت في ظاهرة الفقر لديه، وبخاصة منذ منتصف السبعينيات بعد بدء الحرب الأهلية. ولا يوجد في لبنان مسح لموازنة وإنفاق الأسرة، ولذا فإن جميع التقديرات قد اعتمدت على مسوح جزئية لشريحة سكانية أو لمنطقة جغرافية معينة. الجدول رقم (٢ ـ ٩) يحوي بعض التقديرات لخطوط الفقر ونسب الفقر في لبنان قامت بها جهات متعددة وخلال سنوات متباينة. ويلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في هذه التقديرات، وذلك يعود بشكل أساسي لغياب الإحصاءات الموحدة، ولاختلاف المناهج المستخدمة لتقدير خط الفقر ومن ثم معدلات الفقر. وعلى سبيل المثال فإن الدراستين اللتين أجريتا عام ١٩٨٧ تظهران اختلافاً في نسبة الفقر في لبنان يصل إلى حوالى ٥٧ بالمئة.

وإذا كانت الصورة العامة التي يقدمها الجدول رقم (٢ ـ ٩) تشير باتجاه انخفاض معدلات الفقر مع مرور الزمن، إلا أن هذه النتيجة يجب التعامل معها بحذر شديد وذلك لغياب البيانات الضرورية. وعلى الرغم من أن هذه هي النتيجة الأولى التي توصل إليها أنطوان حداد في دراسته عن الفقر في لبنان حيث يشير إلى أن مقارنة النتائج التي توصلت إليها بعثة ايرفد والنتائج التي توصل إليها في مطلع التسعينيات تدعوه للاستنتاج بـ «حدوث تحسن ملحوظ في السنوات الثلاث الأخيرة، لكن لا بد من التحفظ، أولاً لأن تقدير الاحتياجات متفاوت بين أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وثانياً لاختلاف الوسائل ومناهج البحث، مما يجعل الأرقام غير قابلة للمقارنة الدقيقة. ولكن النتيجة العامة صحيحة، وهي أن رقعة الفقر تقلصت بين نقطة

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٧.

الانطلاق (١٩٦٠) ونقطة الوصول (١٩٩٣)، رغم عدم دقة القياس»[٢٥].

الجدول رقم (٢ ـ ٩)

تقديرات خط الفقر ونسبة الفقر في لبنان

المصدر	التاريخ	خط الفقر/للأسرة/شهرياً		الأسرة الفقيرة (نسبة مئوية)
		ألف ليرة	دولار (نهاية ١٩٩٣)	
بعثة ايرفد	١٩٦٠	٢,٥	٨٢٠	٤٩
ميلنكوفيتش	١٩٨٧/٩	٦٢,١	١٠٢٨	٥٥
الاتحاد العمالي العام	١٩٨٧/١٠	٣٩,٣	٥٥٨	٣٥
مؤسسة البحوث والدراسات	١٩٩٢/١٢	٨٤,٨	٦١٨	-
بشارة حنا	١٩٩٣/٤	١٣٦,٦	٩٦٥	-
أنطوان حداد	١٩٩٣	-	٦٠٠	٢٨

المصدر: باقر، المصدر نفسه.

النسب المئوية للأسرة الفقيرة داخل كل قطاع في لبنان، ١٩٩٤ (نسبة مئوية)

	الزراعة	الصناعة	التجارة	الإدارة العامة	الخدمات الأخرى
تحت خط الفقر المدقع	٤٠	٣	١	٥	١
تحت خط الفقر المطلق	٧٥	٢٦	١٣	٣١	١٦

المصدر: أنطوان حداد، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٢ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، ١٩٩٦)، ص ٥. ويقول انطوان حداد (ص٤): «بافتراض أن التوزيع النسبي للأسرة اللبنانية تبعاً للقطاع الذي يعمل فيه المعيل الأول يماثل تقريباً توزيع القوى العاملة في لبنان، نستنتج أن نسبة ٧,٢٥ بالمئة من الأسر اللبنانية تعيش تحت خط الفقر المدقع، أي أن دخولها لا تفي بالحد الأدنى من احتياجاتها من الغذاء، وأن حوالى ٢٨ بالمئة من الأسر اللبنانية تعيش تحت خط الفقر المطلق، أي أن دخولها لا تغطي نفقات احتياجاتها الأساسية من غذاء ومسكن وملبس ونقل وصحة وتعليم...».

ثالثاً: الفقر في الأقطار المنخفضة الدخل

هذه المجموعة من الأقطار تحوي السودان واليمن والصومال وموريتانيا وفلسطين. وفي معظم إن لم يكن في جميع هذه الحالات فإن ضعف قاعدة الإنتاج وشح الموارد أو عدم استخدامها بطريقة مثلى قد صاحبته معضلات سياسية داخلية أو خارجية فاقمت من حدة الفقر. وضعف أو قلة الموارد الاقتصادية عكست نفسها من جهة أخرى على نوعية قاعدة الإحصاءات المتوافرة والموارد المخصصة

(٢٥) أنطوان حداد، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٢ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، ١٩٩٦)، ص ١٢.

لإجراء المسوح المختلفة التي تساعد في تقويم ظاهرة الفقر. ولذا فإن هذه الأقطار تشترك في خاصية أن المعلومات المتوافرة حولها تعتبر قليلة وغير كافية. وباستثناء السودان الذي يوجد لديه عدة مسوح موازنة أسرة، فإن الأقطار الأخرى لديها مسح واحد لكل منها، ما سيعطي صورة ثابتة (Static) وليس ديناميكية عن مدى تطور ظاهرة الفقر عبر الزمن، وتأثير السياسات الاقتصادية المختلفة فيها. وحتى في حالة السودان، فإن التغيرات السياسية الجذرية التي حملت في طياتها تحولات في النظم والسياسات الاقتصادية، ناهيك عن الحرب الأهلية في الجنوب والنزاعات المستمرة مع أقطار الجوار تجعل الصورة التي ترسمها مسوح موازنة واستهلاك الأسرة عديمة الجدوى تقريباً. وفي الجدول رقم (٢ ـ ١٠) تم رصد أهم التقديرات التي أنجزت حول ظاهرة الفقر في السودان منذ مطلع الثمانينيات. وفي الدراسة الأولى التي أعدها كوهن وهاوس اعتمد الكاتبان في تقدير خط الفقر على مسح استهلاك وإنفاق الأسر في منطقة حضرية واحدة في السودان هي جوبا. وقد شملت دراستهم المسحية ١٠٠٠ أسرة، أي حوالى ٥ بالمئة من حجم الأسرة في المدينة، وذلك خلال الفترة حزيران/يونيو ـ آب/أغسطس ١٩٨٣. والدراسة تصوير لوضع الفقر في جزء من أجزاء السودان قبل بدء الحرب الأهلية، ولذا فهي نافعة في إطارها التاريخي. وقد اعتمد الكاتبان على منهجية تحديد الحد الأدنى من الدخل اللازم لتحقيق إشباع معين من الغذاء. والتقدير الذي توصلا إليه وهو أن الحد الأدنى يمثل ٨,٥٨ جنيه سوداني للفرد في الشهر (١,٩ دولار أمريكي) يعتبر منخفضاً جداً. وقد افترض الكاتبان أن الفئة الفقيرة تخصص ٧٠ بالمئة من دخلها للغذاء. والنتيجة النهائية لذلك هي أن تقدير خط الفقر، ومن ثم نسبة الفقر جاء متدنياً في هذه الدراسة. وعلى العكس من ذلك فإن أناند ونور افترضا أن النسبة المخصصة للغذاء من موازنة الأسرة تمثل الثلث، وهذه نسبة متدنية[٢٦].

وتعتبر التقديرات التي تقدم بها د. علي عبد القادر هي أشمل التقديرات من حيث الفترات الزمنية التي غطتها وكذلك المنهج الموحد الذي استخدمته. إلا أن النتائج التي توصل إليها بشأن معدلات الفقر تعتبر عالية بالمقارنة مع الدراسات الأخرى. ونظراً إلى أن العديد من المسوح قد اقتصر على بعض المناطق الجغرافية فقط، فإنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى أحكام أو خلاصات نهائية بشأن معدلات الفقر في السودان.

---

(٢٦) علي عبد القادر علي، برامج التكييف الهيكلي والفقر في السودان (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٤)، ص ٥٥ وما بعدها.

الجدول رقم (٢ ـ ١٠)
مؤشرات الفقر في الأقطار العربية المنخفضة الدخل

القطر/ المصدر	خط الفقر			الفقر (نسبة مئوية)		
	الحضر	الريف	الجملة	الحضر	الريف	الجملة
السودان (فرد/ جنيه/ سنة)						
Cohen & House (١٩٨٣)	١٧٢ ـ ٢٥٧			١٢ ـ ٢٥		
Anand & Noor (١٩٨٤)			١٣٣٥			
عبد القادر						
١٩٦٨			١٣٦	١٥,٩	٦٢,٧	٥١,٦
١٩٧٨			٧٧٧	٢٠,٥	٦٤,٢	٥٤,٣
١٩٧٦			٦٣٨٤	٥٢,٩	٨٣,١	٧٧,٨
١٩٩٣			٢٧٠٠٠٠	٨٤,٤	٩٣,٢	٩١,٤
اليمن (ريال/ فرد/ سنة)						
البنك الدولي ١٩٩٢	٧٤٦٥	٦١٨٧	٦٤٣٥	١٨,٦	١٩,٢	١٩,١
موريتانيا (دولار/ فرد/ سنة)						
البنك الدولي ١٩٨٩/ ١٩٩٠	ـ	ـ	٢٧٥	١٠ ـ ٤٠	٤٩ ـ ٦٠	٤٤
الفقر المدقع						
الفقر المطلق	ـ	ـ	٣٧٠	١٨ ـ ٥٤	٦٢ ـ ٧٥	٥٧
الضفة الغربية وقطاع غزة						
جميل هلال ١٩٩٦	ـ	ـ	٨٧٥	ـ	ـ	٢٥
شعبان والبطمة						
الضفة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٠
قطاع غزة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٠
جملة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٤

أما عن اليمن، فإن التقديرات التي قام بها البنك الدولي اعتمدت على مسح موازنة الأسرة لعام ١٩٩٢. وقد تم احتساب خط الفقر لكل منطقة على حدة، ثم لليمن ككل. وتم احتساب هذه الخطوط بالطريقة المنهجية التي تعتمد على احتساب قيمة الغذاء الأساسي، ثم احتساب تكاليف الحاجات الأساسية الأخرى. وقد تم افتراض أن الإنفاق على الطعام يشكل حوالى ٧٠ بالمئة من جملة إنفاق العائلة، وهو تقدير مبالغ فيه بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى. وقد انعكس ذلك على تقدير خط الفقر وكذلك على معدلات الفقر التي اعتبر البنك أنها تقارب ١٨,٦ بالمئة و١٩,٢ بالمئة للمناطق الحضرية والريفية بالتتابع، وهي معدلات متدنية بمقاييس الدول النامية المقاربة لليمن من حيث مستوى التنمية أو مستوى المعيشة.

أما في موريتانيا فعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي مقارنة مع أقطار أفريقيا جنوب الصحراء، فإن الفقر يعتبر ظاهرة شائعة، والدعم موزع بطريقة غير عادلة. وهذا المستوى المرتفع من الفقر ينعكس في حقيقة أن واحداً من كل خمسة أطفال يموت قبل سن الخامسة، وأن واحداً من بين كل ثلاثة يعاني سوء التغذية، وأن متوسط العمر المتوقع هو ٤٧ عاماً، وأن ثلثي السكان هم من الأميين. والفقر يوجد بشكل خاص في المناطق الريفية وبين غير المتعلمين. وفي دراسته لظاهرة الفقر، اعتمد البنك الدولي على تقدير الحكومة الموريتانية لخط الفقر. وهذا الأخير اعتمد بدوره على الأرقام التي أوردها البنك الدولي في تقرير التنمية عن الفقر (١٩٩٠) والذي قدر فيه خط الفقر المدقع عند ٢٧٥ دولاراً للفرد في السنة، وخط الفقر المطلق عند ٣٧٠ دولاراً في السنة (بأسعار عام ١٩٨٥).

ويشير البنك إلى أن الخط الثاني (٣٧٠ دولاراً) هو أعلى من متوسط الإنفاق الفردي الذي يظهره مسح عام ١٩٨٧/١٩٨٨، وبذلك يتم تصنيف معظم السكان كفقراء، وهي نتيجة غير واقعية. ولذا فهو قد حبذ الخط الأول ووفقه يكون معدل الفقر ٤٤ بالمئة، مع تباين كبير بين الحضر والريف[٢٧].

أما في فلسطين المحتلة، فإن التقديرات تتباين على نحو يمنع من الوصول إلى خلاصة واضحة، إلا أن الدراسات المختلفة تتفق على أن معدلات الفقر في فلسطين تتباين بين المناطق، وأن أعلى مستويات الفقر تتركز في قطاع غزة.

(٢٧) World Bank, *Mauritania: Poverty Assessment* (Washington, DC: The Bank, 1994), p. 5.

الفصل الثالث

خصائص الفقر والفقراء في الوطن العربي

مقدمة

الفقر من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي تتسبب بعدد من العوامل وتتفاعل معها. وهي ظاهرة منتشرة في أنحاء المجتمع ولا تقتصر على جزء جغرافي منه. فهي في الحضر كما هي في الريف، وتوجد بين الأصحاء والمعافين جسدياً كما توجد بين الذين يعانون عاهات أو نقصاً في القدرات. ومع ذلك، فإنه من العدل القول بأن ظاهرة الفقر في معظم الأحيان تكون موزعة بطريقة غير متكافئة. فهي كظاهرة أعلى في الأقطار النامية منها في الأقطار المتقدمة. والظاهرة تستفحل بشكل أكبر في الأقطار الأقل نمواً مقارنة بالدول الحديثة التصنيع. وضمن القطر الواحد عادة ما تكون ظاهرة الفقر أكثر انتشاراً في الريف مما في المدن والمناطق الحضرية، وتقل مع ارتفاع مستوى التعليم وتنخفض مع انخفاض عدد أفراد الأسرة أو عدد المعالين فيها. في الدراسات الدولية المقارنة لوحظ أن «ثقل الفقر يقع في أقسى صوره على مجموعات معينة. فالمرأة محرومة بصفة عامة، إذ تتحمل عادة في الأسر الفقيرة عبء حمل من العمل أكبر مما يتحمله الرجل، وهي أقل تعليماً، وفرصها أقل في الوصول إلى الأنشطة المجزية. كذلك يقاسي الأطفال بصورة لا تناسب فيها، وتتعرض نوعية حياتهم مستقبلاً للمخاطر من جراء عدم كفاية التغذية والرعاية الصحية والتعليم. ويصدق هذا بصفة خاصة على البنات...»[١].

وفي المنطقة العربية، وعلى الرغم من وجود قواسم عامة يمكن الإشارة إليها، إلا أنه يوجد أيضاً العديد من الاستثناءات. فظاهرة الفقر مثلاً تقل في الأقطار النفطية التي تتسم بصغر حجم السكان مقارنة مع الأقطار العربية غير النفطية والتي تعتمد على القطاع الزراعي بشكل أساسي. وضمن القطر الواحد،

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٠ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٠)، ص ١٤.

تكون ظاهرة الفقر في المدن أقل منها في الريف، وبين المتعلمين أقل منها بين الأميين. إلا أن ظاهرة الفقر في الوطن العربي ارتبطت بمؤثرات أخرى بعيدة عن عملية توليد الدخل وتوزيعه في المجتمع. المؤثر الأول والأساسي هو الحروب والصراعات الإقليمية والدينية والإثنية والتي في غالب الأحيان كان لها دور مهم في تفاقم ظاهرة الفقر وتوزيعها في المجتمع. ينطبق هذا على العراق ولبنان والسودان والصومال وفلسطين، وبدرجة أقل على المغرب (نزاع الصحراء)، والجزائر (الصراع الداخلي) والأردن (وبخاصة العائدون من بلدان الخليج بعد الاجتياح العراقي للكويت). العديد من الفقراء في هذه الأقطار لم يكونوا كذلك من قبل، وقد ساهمت الظروف الطارئة في اجتذابهم من مواطنهم أو مهنهم وأعمالهم.

ونظراً لوجود قواسم مشتركة عامة، وفوارق عديدة بين الأقطار العربية من حيث خصائص الفقر والفقراء، فإننا سنتناول هنا أهم تلك الخصائص.

أولاً: فجوة الفقر وشدته

كما سبقت الإشارة في الفصل الأول، فإن خط الفقر هو مؤشر تقريبي مهم للتعرف على هذه الظاهرة، إلا أنه بحكم صياغته والأرقام التي ينتجها لا يصلح لأغراض هذا الفصل، ألا وهي التعرف على خصائص الفقر والفقراء أو مدى عمق ظاهرة الفقر. ولاستكمال هذا النقص، فإن الدراسات المقارنة المعنية ببحث ظاهرة الفقر تلجأ إلى مؤشرات أخرى لا تقل أهمية، ألا وهي فجوة الفقر (Poverty Gap)، وشدة الفقر (Poverty Severity Index). والمؤشر الأول (فجوة الفقر) يقيس حجم الفجوة الإجمالية المقدرة بين دخل الطبقة الفقيرة وخط الفقر، أو بتعبير آخر، ما هو حجم الدخل اللازم لتحويل الفرد أو العائلة من حالة الفقر إلى حالة عدم الفقر؟ المؤشر الآخر، شدة الفقر، والذي لا يقل أهمية، يوفر معلومات حول مدى تفاوت الدخل ضمن الفقراء ذاتهم.

الجدولان رقما (٣ ـ ١) و(٣ ـ ٢) يحويان إحصاءات خاصة بفجوة الفقر وشدة الفقر في عدد من الأقطار العربية التي تتيح احصاءاتها احتساب مثل هذه المؤشرات. كما جرت العادة في الفصول السابقة فإن التقسيم الأساسي بين فئات السكان في بلدان الخليج هو بين المواطنين وغير المواطنين. والجدول رقم (٣ ـ ١) يظهر أن هناك فرقاً واضحاً في هذا الاعتبار، حيث إن فجوة الفقر لغير المواطنين تفوق مثيلاتها للمواطنين بهامش كبير، وفي حالة جميع البلدان. في الإمارات فجوة

الفقر بين المواطنين تعتبر صغيرة نسبياً، حيث إن متوسط إنفاق الفقير يشكل حوالى ٩٨ بالمئة من خط الفقر. هذه النسبة لغير المواطنين تصل إلى حوالى ٩٠ بالمئة. وبجملة السكان فإن فجوة الفقر ٦,٢ بالمئة تعني أن متوسط إنفاق الفئات الفقيرة يشكل ٩٣,٨ بالمئة من خط الفقر في الإمارات. ضمن الأقطار الخليجية، فإن قطر تشابه الإمارات من حيث حجم التفاوت بين المواطنين وغير المواطنين في فجوة الفقر. فجوة الفقر لكل من الفئتين تبلغ ١,٧ بالمئة و٨,٣ بالمئة بالتتابع، وللسكان ككل تبلغ ٥,٣ بالمئة. بتعبير آخر فإن متوسط إنفاق الفئات الفقيرة من المواطنين يبلغ ٩٨,٣ بالمئة من خط الفقر، ولغير المواطنين يبلغ ٩١,٧ بالمئة.

الجدول رقم (٣ ـ ١)
مؤشرات الفقر في بلدان الخليج العربي

البلد	المواطن	غير المواطن	الجملة
الإمارات ١٩٩٦/١٩٩٧			
فجوة الفقر	١,٩٧	٩,٧٥	٦,٢٤
شدة الفقر	٠,٦٤	٤,٩٤	٣,٠
الكويت ١٩٨٦/١٩٨٧			
فجوة الفقر	١,٣١	٥,٢	٣,٢٣
شدة الفقر	٠,٢٣	١,٥	٠,٨٤
البحرين ١٩٨٣/ ١٩٨٤[(١)]			
فجوة الفقر	٠,٣	١,٧	٠,٧
شدة الفقر	٠,٠٢	٠,٣٥	٠,١٢
قطر ١٩٨٨			
فجوة الفقر	١,٧	٨,٣	٥,٣
شدة الفقر	٠,٦٣	٣,١	٢,١

(١) محمد حسين باقر، قياس الفقر في أقطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٣ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٦).

في الكويت تنخفض فجوة الفقر، كما أن مقدار التفاوت بين المواطنين وغير المواطنين ينخفض بدرجة أكبر. أما في حالة البحرين فإن هذا التفاوت بين المواطنين وغير المواطنين يتقارب على نحو ملحوظ جداً. التفسير المحتمل لتفاوت بلدان الخليج من حيث فجوة الفقر يعود إلى مستوى التنمية وكذلك مدى «الاستقرار» الاجتماعي لغير المواطنين في هذه البلدان. ونظراً لقدم ظاهرة الهجرة

الأجنبية في الكويت ومحدوديتها في البحرين، فإن الفوارق بين المواطنين وغير المواطنين في هاتين الدولتين اتجهت للانخفاض مع مرور الزمن.

وشدة الفقر، التي تقيس مدى التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء ذاتهم، تظهر النمط ذاته. في جميع بلدان الخليج التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء المواطنين يعتبر محدوداً جداً، ويتراوح بين ٠,٠٢ بالمئة في البحرين و٠,٦٤ بالمئة في الإمارات. ومن جهة ثانية، فإن التفاوت يبلغ أقصاه في الإمارات، ويبلغ أدناه في البحرين. إلا أنه ضمن غير المواطنين ذاتهم، هناك تفاوت في شدة الفقر في جميع بلدان الخليج. التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء غير المواطنين يبلغ أدناه في البحرين، ويبلغ أقصاه في قطر الإمارات (٠,٣٥ بالمئة و٤,٩٣ بالمئة بالتتابع). ومرة أخرى فإن مراحل التنمية الأولى تعتمد على مهارات متباينة يتم استجلابها من الخارج تتراوح بين تخصصات عالية يحصل أصحابها على دخول مرتفعة، وأيدٍ عاملة غير مؤهلة تعتمد على العمل اليدوي وتحصل على دخول منخفضة جداً. ولذا فإنه خلال مراحل التنمية الأولى يكون التفاوت في توزيع الدخل بين غير المواطنين عالياً. وبمرور الوقت، وبسبب الاستغناء المستمر عن العمالة اليدوية فإن حجم فجوة الدخل بين غير المواطنين تتجه للانكماش والتقلص.

في الأقطار العربية غير النفطية، الفروق عادة تظهر بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وبهذا الاعتبار فإن جميع الأقطار العربية التي يضمها الجدول رقم (٣ ـ ٢) تكون فجوة الفقر فيها في المناطق الحضرية أقل منها في المناطق الريفية، وفي بعض الأحيان بدرجة كبيرة كما هو الحال في مصر في مطلع التسعينيات والمغرب وتونس. وللأسف لا توجد إحصاءات كافية تسمح بالمقارنة الزمانية لكل قطر على حدة، إلا أن الإحصاءات المتاحة تشير إلى أن هذه الأقطار اختلفت أيضاً من حيث تطور فجوة الدخل. في حالة مصر، خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ ـ ١٩٩٥/١٩٩٦ فجوة الفقر تضاعفت في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء، إلا أن حجم التفاوت بين الحضر والريف قد انخفض على نحو ملحوظ. في عام ١٩٩٠/١٩٩١ كانت فجوة الفقر في المناطق الريفية ثلاث مرات مقدار فجوة الفقر في المناطق الحضرية (٥,٨ بالمئة في مقابل ١,٨ بالمئة)، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى الضعف فقط (٨,٨ بالمئة في المناطق الريفية مقابل ٤,٤ بالمئة في المناطق الحضرية).

الظاهرة ذاتها تكررت في الجزائر التي شهدت خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٥ زيادة في حجم فجوة الفقر وانخفاضاً في التباين في حجم هذه الفجوة بين المناطق

الحضرية والمناطق الريفية. في عام ١٩٨٨ كانت فجوة الفقر في المناطق الريفية تشكل ٣,٥ مرة مقدارها في المناطق الحضرية (١,٣ بالمئة مقابل ٠,٤ بالمئة). في عام ١٩٩٥ ازداد حجم الفجوة في كل من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، إلا أن التفاوت في حجمها قد انخفض إلى ٢,٥ مرة. في الأردن لا توجد مؤشرات للمناطق الحضرية والريفية بشكل منفصل، إلا أن مؤشر فجوة الفقر للقطر ككل يشير إلى أنه قد اتبع نمطاً مشابهاً لمؤشر الفقر. ففجوة الفقر قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال النصف الأول من الثمانينيات وذلك بسبب الآثار التي خلفها الانتعاش الاقتصادي وتحويلات العاملين في فئات الشعب كافة. وبعد ذلك وللآثار المعاكسة للعوامل ذاتها فإن فجوة الفقر قد ارتفعت من جديد خلال النصف الثاني من الثمانينيات ومطلع التسعينيات، ولتعاود الانخفاض من جديد خلال الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧.

الجدول رقم (٣ ـ ٢) يظهر أيضاً أنه ولجميع الأقطار العربية المذكورة، فإن حجم التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الفقيرة (مؤشر شدة الفقر) في المناطق الحضرية يقل عن حجم التفاوت في المناطق الريفية. يبلغ التفاوت في مؤشر شدة الفقر بين المناطق الحضرية والريفية أقصاه في تونس (شدة الفقر في المناطق الريفية تبلغ ٨ مرات مستوياتها في المناطق الحضرية)، بينما يبلغ أدناه في اليمن ثم الجزائر. والأقطار التي تسمح إحصاءاتها بالمقارنة الزمنية (مصر والجزائر) تشير إلى أن حجم التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء قد ازداد سوءاً بمرور الزمن، إلا أن التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية قد اتجه إلى التقلص.

ظاهرة تقلص التفاوت في كل من فجوة الفقر وشدة الفقر بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الأقطار العربية المذكورة قد يكون سببه الرئيسي تطور البنية الأساسية في معظم الأقطار العربية، والتواصل الجغرافي الذي ألغى أو خفف من حدة التباين على نحو ملحوظ. وكذلك فإن العديد من الأنشطة الاقتصادية، خارج قطاع الزراعة، قد بدأت تنتقل خارج المناطق الحضرية وذلك لاعتبارات توزيع التنمية الإقليمية أو تخفيض التكاليف أو القرب من المواد الأولية والخام التي تدخل في صناعات محدودة. وبالطبع فإن الاعتبارات السابقة لا تلغي أو تخفف من الدور المهم الذي قامت به العديد من الحكومات في الأقطار العربية من أجل إعطاء المزيد من الاهتمام بالمناطق الريفية من خلال سياسات الإنفاق العام الهادفة لنشر التعليم والخدمات الصحية وشبكة التأمينات الاجتماعية، والتي كان لها أثر واضح في تخفيف حدة ظاهرة الفقر في هذه المناطق.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)
مؤشرات الفقر في الأقطار العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل

القطر	سنة المسح	الحضر	الريف	الجملة
مصر				
فجوة الفقر	١٩٩١/١٩٩٠	١,٨	٥,٨	٣,٤
	١٩٩٦/١٩٩٥	٤,٤	٨,٨	٦,٩
شدة الفقر	١٩٩١/١٩٩٠	٠,٥	١,٨	١,٠
	١٩٩٦/١٩٩٥	١,٠	٢,٣	١,٧
الأردن				
فجوة الفقر	١٩٨٠	-	-	٧,٥
	١٩٨٦	-	-	٠,٣
	١٩٩٢	-	-	٣,٧
	١٩٩٧	-	-	٢,٥
شدة الفقر	١٩٩٢	-	-	١,٣
	١٩٩٧	-	-	٠,٨٧
المغرب				
فجوة الفقر	١٩٩١/١٩٩٠	١,٣٦	٣,٨٧	٢,٧٠
شدة الفقر	١٩٩١/١٩٩٠	٠,٤٣	١,١٥	٠,٨١
تونس				
فجوة الفقر	١٩٩٠	٠,٥١	٣,٢٥	١,٧٤
شدة الفقر	١٩٩٠	٠,١٥	١,٢١	٠,٦٣
الجزائر				
فجوة الفقر	١٩٨٨	٠,٤	١,٤	٠,٨
	١٩٩٥	١,٨	٤,٥	٣,٢
شدة الفقر	١٩٨٨	٠,٢	٠,٧	٠,٤
	١٩٩٥	٠,٧	١,٩	١,٣
اليمن				
فجوة الفقر	١٩٩٢	٥,١	٥,٩	٥,٧
شدة الفقر	١٩٩٢	٢,٢	٢,٧	٢,٦

ثانياً: الحضر والريف

البعد الإقليمي لظاهرة الفقر هو واحد من أهم الجوانب التي تشترك فيها الأقطار العربية جميعها، والتي تشارك فيها هذه الأقطار الأمم الأخرى في العالم النامي. وبجانب التطور التاريخي ودوره في إبراز هذه الظاهرة، فإن المدن غالباً ما

تستحوذ على اهتمام أكبر في حجم ونوعية الخدمات والاستثمارات، كما أن الفرص الاقتصادية فيها للتوظيف والاستثمار والترقي أكبر. الخدمات الأساسية التي يكون لها تأثير في ظاهرة الفقر مثل التعليم والخدمات الصحية والإسكان والبنية الأساسية وخدمات الكهرباء والمياه النظيفة تكون في المناطق الحضرية التي يسهل الوصول إليها نسبياً، كما أن تكلفتها تكون أقل وذلك بسبب وجود اقتصادات وفرة النطاق (Economies of Scale) في العديد منها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم الأقطار العربية، مثلها مثل العديد من الدول النامية، قد شهدت ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن. وفي المراحل الأولى من هذه الهجرة، وبسبب عدم توافر الخدمات الأساسية لهؤلاء المهاجرين، فإن هناك دراسات عديدة تشير إلى أن الوضع المعيشي للعديد من هؤلاء قد تدهور مقارنة بما كان عليه سابقاً. تشير دراسة صدرت عن منظمة الإسكوا عن واقع الحياة في المدن العربية الكبرى إلى أن العديد من هذه المدن يشهد «تدهوراً لأحوال المعيشة عموماً، وانتشار الفقر الحاد وانخفاض نصيب الفرد من الدخل وارتفاع معدلات البطالة إلى جانب افتقار الحيز العمراني للمعيشة إلى الخدمات الأساسية كالمياه والمرافق الصحية والكهرباء والطرق، مما يؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية»[٢].

وتشير دراسة البنك الدولي إلى أنه «لئن كان الدخل في الحضر أعلى بصورة عامة، كما أن الوصول إلى الخدمات أكبر، فإن الفقراء من سكان المدن قد يعانون بعض نواحي الفقر أكثر مما تعانيه العائلات الريفية. فالفقير في الحضر يسكن بصورة نمطية في الأحياء الفقيرة أو في مستوطنات وضع اليد، وكثيراً ما يكون عليه أن يقنع بالازدحام الفظيع والأحوال الصحية السيئة والمياه الملوثة، وكثيراً ما تكون المواقع غير مشروعة وخطرة»[٣].

ومع ذلك، فإن هذا لا ينفي أن «الفقر كظاهرة» هو أكثر انتشاراً في الريف، وأن فرص التخلص من ظاهرة الفقر هي أكثر في المناطق الحضرية. يدل على ذلك العديد من الدراسات المسحية التي أجريت على بعض الأقطار العربية، والتي أشير إلى بعضها في الفصول السابقة. تشير د. كريمة كريم في حالة مصر إلى «أن الفقر

---

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، **الفقر في غربي آسيا: منظور اجتماعي**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ١ (نيويورك: الأمم المتحدة، الاسكوا، ١٩٩٧)، ص ٢٧.

(٣) البنك الدولي، المصدر نفسه، ص ٤٦.

أكثر انتشاراً بين الأسر الريفية منه في الأسر الحضرية، كما يتبين في نسبة الأسر الفقيرة في كل من القطاعين»[٤]. وفي الأردن، تشير دراسة البنك الدولي إلى أنه على الرغم من أن معظم الفقراء في الأردن يعيشون في المناطق الحضرية، إلا أن أكثر حالات تركز الفقر وأعمق فجوات الفقر توجد في المناطق الريفية[٥]. وفي موقع آخر تشير الدراسة إلى أن «سكان الريف عانوا بشكل أكبر التغيرات في الفقر مقارنة مع ما حدث في الحضر، كما يتضح ذلك من معدلات عدد الفقراء خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢»[٦]. وفي معرض تحليله لمسح موازنة الأسرة في العراق عام ١٩٨٨ يشير محمد حسين باقر إلى أن «قيمة خط الفقر في الحضر تزيد عن قيمته في الريف بما يقارب ٢٠ بالمئة. وبرغم ذلك فإن نسبة السكان الفقراء في الريف أعلى مما هي عليه في الحضر بحوالى ٣٠ بالمئة. وتعد فجوة الفقر في العراق منخفضة نسبياً وهي متقاربة للحضر والريف، إلا أن شدة الفقر أعلى في الريف مما هي عليه في الحضر ما يدل على أن توزيع دخول الفقراء هو أكثر تفاوتاً في الريف»[٧]. وإذا كانت مؤشرات الدخل والإنفاق في بعض الأحيان لا تظهر على نحو بارز الفوارق الكبيرة في الفقر بين الحضر والريف، فإن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لا تقل دلالة. الجدول رقم (٣ ـ ٣) يحوي بعض هذه المؤشرات للمناطق الحضرية والريفية في المغرب وفقاً لمسح موازنة الأسرة لعام ١٩٩٠/ ١٩٩١. في المناطق الريفية، تعتبر معدلات النشاط الاقتصادي عالية نسبياً، ٥٥,٣ بالمئة للذكور و٣٢,٩ بالمئة للإناث مقارنة مع ٥٠,٥ بالمئة و١٧,١ بالمئة للذكور والإناث بالتتابع في المناطق الحضرية. وقد انعكس ذلك على معدلات البطالة التي ترتفع في المناطق الحضرية مقارنة مع المناطق الريفية. وفيما عدا ذلك، فإن المناطق الريفية تتأخر في معدلات أدائها الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بالمناطق الحضرية. نسبة السكان الذين يعيشون في منازل غير ملائمة (أكواخ) تقل عن ١٠ بالمئة في المناطق الحضرية، بينما تكاد تبلغ ثلاثة أرباع السكان في المناطق الريفية. والصورة ذاتها تعطيها الإحصاءات الخاصة بالحصول على الخدمات

---

(٤) كريمة كريم، **الفقر وتوزيع الدخل في مصر** (القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٩٤)، ص ٢٤.

(٥) World Bank, *Hashemite Kingdom of Jordan: Poverty Assessment* (Washington, DC: The Bank, 1994), vol. 1, p. 13.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٧) محمد حسين باقر، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٣ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، ١٩٩٦)، ص ٤٧.

الأخرى مثل نسبة المنازل التي تصلها مياه نظيفة والمنازل التي تجمع منها القمامة، والسكان الذين يتمتعون بخدمات الكهرباء. فجوة التعليم هي الأخرى كبيرة بين الريف والمدن حيث إن احتمال التحاق أحد الأطفال الفقراء في الريف يشكل نصف احتمال التحاق أبناء الحضر في العمر نفسه. وتتفاقم هذه النسبة حين النظر للنساء، حيث إن صافي معدل التحاق الإناث بالتعليم في المدن يشكل حوالى ثلاث مرات المعدل السائد في المناطق الريفية.

وتخلص دراسة البنك الدولي إلى القول «حيث إن نسبة الفقراء الريفيين قد ازدادت من ٧٠ بالمئة عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ إلى ٧٢ بالمئة عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، فإن الفقر في المغرب يظل بشكل أساسي ظاهرة ريفية: هناك ٢,٥ مليون من سكان الريف هم فقراء، منهم ١,٥ مليون ممن يعدون فقراء جداً. وبينما هناك تقدم في جهود محاربة الفقر، إلا أن التحسن هش، فحوالى ٢٠ بالمئة من السكان يعيشون في فقر، يضاف إليهم ١٢ بالمئة من السكان لديهم مستويات إنفاق أكثر ٢٥ بالمئة من خط الفقر»(٨).

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

بعض المؤشرات في المناطق الحضرية والريفية في المغرب

المؤشر	الحضر	الريف
معدل البطالة	٢٠,٦	٥,٦
السكان الذين يعيشون في أكواخ	٩,٣	٧٢,١
المنازل التي تصلها مياه نظيفة	٩١,٩	١٤,٢
المنازل التي تجمع منها القمامة	٨٤,٨	٢,٠
السكان الذين لديهم الكهرباء	٩٠,٤	١٢,٧
النساء اللواتي ولدن في المنزل	٤٣	٨٤
صافي معدل التحاق الإناث بالتعليم	٨٤,٧	٢٩,٩
معدل التعليم (+ ١٠)	٦٠,٥	٣١,٧

المصـــدر: World Bank, *Morocco: Poverty, Adjustment, and Growth* (Washington, DC: The Bank, 1994), p. 10.

---

(٨) World Bank, *Kingdom of Morocco: Poverty, Adjustment, and Growth* (Washington, DC: The Bank, 1994), p. 44.

الجدول رقم (٣ ـ ٤) يحوي المؤشرات العامة للفقر والمؤشرات الاجتماعية لليمن وفق التوزيع الإقليمي. وواضح أيضاً أن الفقر يعتبر ظاهرة ريفية، حيث إن ٨١ بالمئة من كل الفقراء، و٨٣ بالمئة من الفقراء فقراً مطلقاً يعيشون في المناطق الريفية. ومعظم الفقراء يتركزون في محافظات ذمار والبيضاء ومحويت، حيث ثلث السكان فقراء. أما المحافظات التي تقع على حدود السعودية مثل الجوف وشبوة ففيها أقل نسبة من الفقراء[٩]. مؤشر آخر هو متوسط نصيب الفرد من الإنفاق في كل من الإقليمين. فهذا المتوسط في المناطق الريفية يشكل ٨٣ بالمئة من متوسط الإنفاق السائد في المناطق الحضرية ويقل بمقدار ٤ بالمئة من المتوسط السائد على مستوى اليمن ككل.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)
مؤشرات الفقر في المناطق الحضرية والريفية في اليمن (١٩٩٢)

القطاع	توزيع السكان	توزيع الفقراء	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق	الفقر (نسبة مئوية)	معدلات الالتحاق بالتعليم		
					الذكور	الإناث	الجملة
الحضر	١٩,٩	١٩,٤	٧,٤٦٥	١٨,٦	٥٩	٤٧	٥٣
الريف	٨٠,١	٨٠,٦	٦,١٨٧	١٩,٢	٥٤	١٩	٣٧
الجملة	١٠٠	١٠٠	٦,٤٣٥	١٩,١	٥٥	٢٥	٤١

المصـــــــدر: World Bank, *Republic of Yemen: Poverty Assessment* (Washington, DC: The Bank, 1996), p. 5.

وتبدو الفروق بشكل أوضح في معدلات الالتحاق بالتعليم، وبخاصة للإناث. ففي مقابل كل أنثى تلتحق بالتعليم في المناطق الريفية يكون هناك ٢,٥ من الإناث ممن التحقن بالتعليم في المناطق الحضرية.

ثالثاً: حجم الأسرة والفقر

هناك خلاف واسع وكبير في الأدبيات الخاصة بالتنمية ودراسات الفقر وتوزيع الدخل حول العلاقة بين حجم الأسرة والفقر. ويلاحظ العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية أن احتمالات الفقر في الأقطار النامية بين العائلات

(٩) World Bank, *Republic of Yemen: Poverty Assessment* (Washington, DC: The Bank, 1996), p. 5.

الكبيرة تكون أقوى منها بين العائلات الصغيرة. وتلخص إحدى الدراسات المسحية هذا الرأي بالقول «إن حجم الأسرة التي تعيش تحت سقف واحد يتناسب تناسباً عكسياً مع معدل استهلاك الفرد ودخله في الدول النامية. ورغم أن صحة هذا الرأي لم تثبت بعد بصورة قاطعة، فالمفترض عادة أن أفراد الأسرة المعيشية الكبيرة وأعمارهم صغيرة في الغالب هم من أفقر الناس. وفي حال الأسر الفقيرة، فإن حجم الأسرة الكبيرة وبالتالي وجود أسرة معيشية كبيرة الحجم، يؤدي إلى الاكتظاظ والأحوال المعيشية غير الصحية وتردي نوعية الحياة»[10]. والاعتراض الذي يرد على هذه الفرضية هو: هل الحجم بحد ذاته يمثل جوهر المشكلة، أم أن الخصائص الأخرى للأسرة، مثل الهيكل العمري لأفراد الأسرة ومعدلات الإعالة، وعدد العاملين في الأسرة الواحدة تلعب دوراً أكثر أهمية. وكما تشير دراسة البنك الدولي، فإن العديد من الأسر الفقيرة ترى أن إحدى الوسائل المهمة للخروج من دائرة الفقر هي من خلال زيادة الذرية لأن هذا سيعني زيادة عدد العاملين في الأسرة في المستقبل، وكذلك فإن في هذا تعويضاً لمستويات الوفيات المرتفعة بين الفقراء عادة. وكذلك ففي المجتمعات النامية التي لا توجد فيها أنظمة ضمان اجتماعي متقدمة أو شبكات أمن، فإن وجود عدد كبير من الأطفال يعتبر إحدى وسائل الضمان للوالدين حين يصلون إلى سن الشيخوخة[11]. ويذهب بعض الباحثين الاقتصاديين إلى تقديم جوانب أخرى تدعم وجهة النظر الأخيرة هذه، وهذه الجوانب تقوم على مفهوم اقتصادات النطاق (Economies of Scale). ويحاجّ كل من لانجو ورافاليون بـ «أن الأسرة الكبيرة تستطيع أن تقتصد في الاستهلاك المنزلي، ويحذران من التسرع في الخلوص إلى أن الأسرة الأكبر حجماً ستكون الأكثر فقراً، إذ إن بنود الإنفاق، مثل الأثاث والتجهيزات المنزلية الثابتة وأدوات المطبخ والملابس والسكن يمكن المشاركة في استعمالها بحيث تقل تكاليف حياة الفرد داخل الأسرة عن تكاليف حياته حين يقيم بمفرده. ولكن المفترض في غالب الأحيان هو أن تكلفة مثل هذه البنود تتفاعل نسبياً عند مقارنتها بالنفقات الأكبر حجماً على البنود اليومية الأساسية مثل الطعام الذي يستأثر بالنصيب الأكبر من النفقات في البلدان الأكثر فقراً وبين الفقراء»[12]. وينبغي ملاحظة أن استخدام العديد من الوسائل المنزلية الحديثة المرتفعة الثمن يظل محدوداً في العديد من الدول

---

(١٠) الاسكوا، الفقر في غربي آسيا: منظور اجتماعي، ص ٥٣.

(١١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٠، ص ٤٧.

(١٢) هذه المحاجة وردت في: Peter Lanjouw and Martin Ravallion, *Poverty and Household Size*, Policy Research Working Paper; 1332 (Washington, DC: World Bank, [1994]).

النامية، ما يضعف فرضية وفورات النطاق.

ولأغراض المقارنة، تم إعداد الجدول رقم (٣ ـ ٥) الذي يبين حجم الأسرة لكل من الفقراء وغير الفقراء في عدد من الأقطار العربية التي تتفاوت في مستويات الدخل. وعلى الرغم من أن الجدول لم يعد بطريقة تعكس وجود علاقة سببية بين أحد المتغيرين والآخر، إلا أن الإحصاءات فيه تشير بوضوح إلى أن حجم الأسر الفقيرة في جميع الأقطار العربية المذكورة يفوق حجم الأسر غير الفقيرة. وإذا كان حجم الأسرة ليس سبباً للفقر، بمعنى أن زيادة عدد الأفراد في الأسرة الواحدة يؤدي لا محالة إلى انخفاض حجم الدخل والاستهلاك الذي يحصل عليه كل فرد، فإن زيادة حجم الأسرة قد يكون نتيجة لظاهرة الفقر أيضاً. فانخفاض دخل أسرة قد يدفع عائلها لزيادة النسل من أجل زيادة عدد العاملين في الأسرة. ويصدق هذا بشكل خاص في المناطق الريفية حيث يكون القطاع الزراعي الذي يدار من قبل العائلة هو النشاط الأساسي الذي يزاوله السكان هناك.

الجدول رقم (٣ ـ ٥)

حجم العائلة ومستوى الدخل في الوطن العربي

القطر	الأسرة غير الفقيرة	الأسرة الفقيرة	متوسط القطر
الإمارات العربية المتحدة(١)	٧,٣	١١,٦	٩,٢
مصر	٥,٢	٥,٥	٥,٣
الأردن	٦	٨,٣	٦,٤
الجزائر	٥,١	٨,٥	٦,٦
تونس	٤,٣	٧,٠	٥,٧
المغرب	٤,٣	٧,٣	٥,٧
اليمن	٦,٩	٨,٥	٧,٢
موريتانيا	٤,٠	٥,٤	٥,٣

(١) تشير الأرقام، في الإمارات العربية المتحدة للعائلات المواطنة. لغير المواطنين حجم الأسرة هو ٣,٣ و٦,٣ لغير الفقراء والفقراء بالتتابع.

إلا أن العديد من الدراسات المقارنة لم تعد تركز على حجم الأسرة فقط، وإنما على تكوينها أيضاً. فمن الملاحظ أن ظاهرة الفقر ترتبط بالأسر التي ترتفع فيها معدلات الإعالة (أي يزداد فيها عدد كل من الأطفال وكبار السن الذين هم خارج سوق العمل). وبتساوي جميع العوامل الأخرى، فقد لاحظ عدد من الباحثين أن الأسر التي يكون على رأسها امرأة غالباً ما تكون عرضة للفقر أكثر من

الأسر التي يكون على رأسها رجل.

وتشير دراسة البنك الدولي عن الأردن إلى أن «نسبة العائلات في وضع الفقر تزيد مع كل إضافة فرد للعائلة. والعائلة المكونة من ١٢ فرداً يكون احتمال أنها فقيرة خمس مرات احتمال وقوع عائلة مكونة من ستة أفراد في الفقر. وينبغي التنبه هنا إلى أن هذه الملاحظة تقوم على فرضية أن جميع أفراد العائلة يتطلبون المستوى نفسه من الدخل بغض النظر عن السن. والفقراء يدركون هذه العلاقة. ففي الدراسة التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية عن جيوب الفقر عام ١٩٨٩، فإن حجم العائلة بدا أنه العامل الرئيسي وراء ظاهرة الفقر. ويبدو هذا أيضاً من مسح التوظف والبطالة والعائدين والفقر (EURPS) الذي أجاب فيه ٢٨ بالمئة من الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم فقراء بأن سبب الفقر هو كبر حجم العائلة. وحجم العائلة اعتبر أكثر أهمية من البطالة التي أعطيت الترتيب الثاني؛ ٢٧ بالمئة من الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم فقراء»[١٣].

ومثل الأقطار الأخرى، فإن حجم الأسر الفقيرة في اليمن يعتبر أكبر من حجم الأسر غير الفقيرة؛ ٨,٥ أفراد مقابل ٧,٩ أفراد. ويلاحظ أن الأسر الفقيرة تحوي عدداً من الصغار أو المعالين أكبر من تلك الأسر الغنية (٥,٢ أفراد أقل من سن ١٨ سنة للأسر الفقيرة في مقابل ٤,٢ أفراد للأسر الغنية).

وتشير دراسة أخرى عن تونس إلى الملاحظة ذاتها. فمسح الاستهلاك لعام ١٩٩٠ يشير إلى أن العائلات التونسية الفقيرة في كل من الريف والحضر حجمها أكبر من المتوسط ولديها عدد أكبر من الأطفال، ولديها معدل إعالة أكبر. وفي كل من الحضر والريف فإن أكثر من ثلاثة أرباع الفقراء هم في سن العمل (٣١ ـ ٦٠ سنة). والعائلات الفقيرة غالباً ما يكون فيها رب الأسرة طاعناً في السن: فقط ٥ ـ ٦ بالمئة من الفقراء هم أعضاء في أسرة يكون مسؤولها في سن ١٨ ـ ٣٠ سنة. وقد يكون السبب في ذلك أن الأفراد في هذه السن لم يحصلوا على الوسيلة الملائمة لتأسيس منزل مستقل، ولذا يظلون في مساكن ذويهم. والعائلات الريفية التي ترأسها امرأة غالباً ما تكون فقيرة[١٤].

وفي المغرب يظهر مسح عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ أن العائلات الفقيرة في المناطق

---

(١٣) World Bank, *Hashemite Kingdom of Jordan: Poverty Assessment*, pp. 21-22.

(١٤) World Bank, *Republic of Tunisia: Poverty Alleviation: Preserving Progress While Preparing for the Future* (Washington, DC: The Bank, 1995), p. 14.

الحضرية لديها حجم عائلي أكبر من المتوسط. يضاف إلى ذلك أن العامل من العائلات الفقيرة عليه أن يدعم عائلة حجمها أكبر بمقدار ٢٠ بالمئة من مقدار المتوسط. وهذه الظاهرة ترجع إلى حقيقة أن المتوسط العمري في العائلات الفقيرة هو أقل من نظيره في العائلات الغنية؛ نصف العائلات الفقيرة تقل أعمارها عن ١٥ سنة، بينما تبلغ هذه النسبة الثلث بين العائلات الغنية[١٥].

وتشير دراسة عن لبنان إلى أن «الأسرة الفقيرة في لبنان أكبر حجماً في المتوسط من الأسر الغنية. ويبلغ حجم الأسر الفقيرة في المتوسط ٦,٧ أشخاص مقابل ٥ أشخاص على الصعيد الوطني. ووجد أيضاً أن متوسط نسبة الإعالة أعلى من المتوسط على المستوى الوطني: ٣,٨ مقابل ٣,٣. وفي ما يتعلق بحجم الأسرة وجد الباحثون أيضاً أن الأسر الريفية التي هاجرت مؤخراً من المناطق الريفية كانت أكبر حجماً من الأسر المهاجرة في السابق، والتي كانت بدورها أكبر حجماً من الأسر الفقيرة من أصل حضري. ومن بين الأسر العشرين التي جرت دراستها، وجد أن ثلاثاً منها تعولها نساء، وأن متوسط دخل الأسرة في هذه المجموعة أقل من نظيره في الأسر التي يعولها الرجال، وأن النساء في تلك الأسر يعانين من زيادة عبء العمل والمسؤوليات»[١٦].

رابعاً: الأمية والفقر

العلاقة بين الفقر والأمية أو عدم التعليم هي من الظواهر القليلة التي لا تحتاج إلى كثير جدال. وهذه الظاهرة هي ظاهرة عالمية حيث لا تختلف الأقطار كثيراً في هذا الاعتبار. إلا أن ما تتباين فيه الأقطار، والعائلات داخل القطر الواحد، هو مدى النجاح في فك التلازم هذا بين عدم التعليم والفقر، وبخاصة في المدى الطويل. فيلاحظ أن ظاهرة «الفقر المزمن» بين العديد من العائلات ترجع بشكل أساسي إلى الأمية. ونظراً لضعف تعليم الوالدين وقلة إدراكهم لأهمية التعليم، أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره لذريتهم، أو عدم قدرتهم على التضحية بالحاضر (العمل المنزلي أو في المزرعة) من أجل مستقبل أفضل، فإن الأولاد يكونون أيضاً غير متعلمين، ما يعزز استمرار ظاهرة الفقر من جيل لآخر ضمن العائلة الواحدة.

---

(١٥) World Bank, *Morocco: Poverty, Adjustment, and Growth*, p. 30.

(١٦) الاسكوا، الفقر في غربي آسيا: منظور اجتماعي، ص ٤٤.

هذه «الحلقة المفرغة» يكون لها في أحيان كثيرة بعد اجتماعي. فالعمل ضمن نطاق العائلة هو من خصائص المناطق الريفية، وبخاصة تلك التي تعتمد على النشاط الزراعي. ولذا فإن المناطق الريفية تتميز باستمرار ظاهرة شيوع «الأمية» مقارنة مع المناطق الحضرية. وهذا بدوره يعمل على زيادة فجوة الدخل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وضمن العائلات الفقيرة ذاتها، سواء في الحضر أو الريف، فإن عبء التضحية غالباً ما يقع على الإناث وبخاصة في حالة وجود خيارات، ولذا فإن الذكور تكون لديهم فرص أفضل للتعليم، وهذا بدوره يزيد الهوة بين الذكور والإناث من حيث الدخل أو الرفاه الاجتماعي أو الفرص الوظيفية.

وظاهرة التلازم بين الفقر وعدم التعليم تكاد تكون عامة في جميع الأقطار العربية، وبخاصة تلك التي يوجد فيها قطاع ريفي كبير. الجدول رقم (٣ ـ ٦) يبرز معدلات التعليم وفقاً لمستويات الدخل في المغرب. والفجوة بين الفقراء والأغنياء في تحقيق التعليم واضحة بدرجة كافية. فالعشير الأدنى من الدخل (أقل ١٠ بالمئة من مستويات الدخل) مستوى التعليم بينها يصل إلى ٢٦,٦ بالمئة، بينما يبلغ لدى أعلى عشير من الدخل (أغنى ١٠ بالمئة من السكان) ٦٥,١ بالمئة. وهناك علاقة ارتباط قوية بين مستوى الدخل ومعدلات التعليم، كما يلاحظ ذلك من ارتفاع مستويات التعليم كلما اتجهنا صعوداً في مستويات الدخل. فالعشير الخامس من مستويات الدخل مثلاً لديه ٣٠,٦ بالمئة من مستويات التعليم، أما العشير السابع فهو يحقق ٣٨ بالمئة من مستويات التعليم.

الجدول المذكور يؤكد أيضاً الفوارق المهمة بين الذكور والإناث في هذا المجال. بين أفقر فئة من السكان (العشير الأدنى) تبلغ معدلات التعليم بين الذكور ٤٥,٧ بالمئة، بينما هي بين الإناث ٧,٧ بالمئة. وعلى الرغم من أن مستويات التعليم لكل من الذكور والإناث تتجه للارتفاع كلما سلكنا الاتجاه التصاعدي للدخل، إلا أن الفوارق الكبيرة بين الذكور والإناث في مستويات التعليم تظل واضحة. لأغنى فئة من السكان (العشير الأعلى)، معدلات التعليم بين الذكور هي ٨٠,٧ بالمئة، بينما تبلغ لدى الإناث ٥٠,٨ بالمئة.

يقدم غرتلر وغلوي تفسيراً لهذه الظاهرة في المناطق الريفية في الدول النامية يؤكد أنه بما أن الوالدين هما اللذان يتحملان القسط الأكبر من تكاليف تعليم الأبناء، وبسبب قيود الميزانية أو محدودية الموارد، فإنهما يحاولان استثمار هذه الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وبشكل يعطي أكبر عائد محتمل. ومن الواضح أن الوالدين يستطيعان الحصول على عائد أكبر من تعليم الذكور، وذلك من خلال

المشاركة في دخولهم المستقبلية، ولذا فإنهما يفضلان تعليم الذكور على تعليم الإناث. وبكلمات أخرى فإن تعليم الذكور ينحو لأن يكون أقل تأثراً بتكاليف التعليم أو بدخل الوالدين مقارنة بالإناث. وفي واقع الأمر فإن العديد من الأبناء الفقراء يتعاملون مع تعليم الإناث على أنه «سلعة كمالية» يمكن اقتناؤها بعد تحقيق كل الحاجات الضرورية(١٧).

الجدول رقم (٣ ـ ٦)

نسبة غير الأميين وفقاً لمستويات الدخل في المغرب

مستوى الدخل(١)	الذكور	الإناث	الجملة
أقل ١	٤٥,٧	٧,٦	٢٦,٦
٢	٣٣,٣	١٢,٠	٢١,٧
٣	٤٥,٢	١٨,٠	٣٠,٤
٤	٤٣,٢	١٨,٨	٣٠,٠
٥	٤٤,٧	١٧,٣	٣٠,٦
٦	٥٦,٠	٢٠,٨	٣٨,٦
٧	٥٤,٣	٢٣,١	٣٨,٠
٨	٦٠,٥	٣٥,٨	٤٧,٢
٩	٦٥,٥	٣٥,٥	٤٩,٨
١٠	٨٠,٧	٥٠,٨	٦٥,١
الجملة	٦٠,٥	٣١,٧	٤٥,٣

(١) مستويات الدخل مرتبة من الأدنى إلى الأعلى.

المصدر: World Bank, *Morocco: Poverty, Adjustment and Growth*, vol. 2, p. 73.

الصورة ذاتها في الفوارق الإقليمية والنوعية (أي بين الذكور والإناث) يمكن الحصول عليها من اليمن، كما يصور ذلك الجدول رقم (٣ ـ ٧). فمعدلات الأمية بين الفقراء تصل إلى أعلى مستوياتها: ٤٤ بالمئة بين الذكور و٨٥ بين الإناث، سواء بالمقارنة بغير الفقراء أو بالمستوى الوطني. وبالمقابل فإن مستويات التعليم تنخفض بين الفقراء كلما اتجهنا في السلم التعليمي إلى الأعلى. فبينما يوجد بين الفئات الفقيرة ١٠ بالمئة ممن حصلوا على الشهادة الإعدادية (هذه النسبة أقل للإناث وتبلغ ٢ بالمئة فقط) فإن نسبة الحاصلين على تعليم من معاهد بعد التعليم

(١٧) P. Gertler and P. Glewwe, «The Willingness to Pay for Education for Daughters in Contrast to Sons: Evidence from Rural Peru,» *World Bank Economic Review*, vol. 6, no. 1 (1992), pp. 171-188.

الثانوي تصل إلى ١ بالمئة بين الذكور و٠,٢ بالمئة بين الإناث. وتنخفض هذه النسبة بدرجة أكبر في الدرجات العلمية الأعلى. وينبغي ملاحظة أنه بسبب كبر حجم القطاع الريفي في اليمن، ٨٠ بالمئة، فإن ذلك قد ينعكس أيضاً على معدلات الالتحاق بالتعليم لليمن ككل التي تعتبر منخفضة في الأقطار العربية، والدول النامية ككل.

الجدول رقم (٣ ـ ٧)

مستوى التعليم بحسب الدخل والجنس في اليمن

مستوى التعليم	الفقراء		غير الفقراء		جملة اليمن	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
أمي	٤٤	٨٥	٣٤	٨٣	٣٥	٨٣
يقرأ ويكتب	٢٩	٧	٣٢	٨	٣١	٨
الابتدائية	٧	٢	٨	٣	٨	٣
الإعدادية	١٠	٢	١٠	٣	١٠	٣
الثانوية	٢	١	٢	١	٢	١
كليات المجتمع	٦	٢	١١	٣	١٠	٢
معاهد	١	٠,٦	١	٠,٠	١	-
جامعة	١	٠,٣	٣	١	٣	-
شهادة عليا	-	٠,١	-	٠,٠	٠,٠	-
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: World Bank, *Republic of Yemen: Poverty Assessment*, p. 50.

والجدول رقم (٣ ـ ٨) عن الأردن يصور الحالة التعليمية لأفقر ١٠ بالمئة و٢٠ بالمئة من السكان بالتتابع. ولو كانت الأمية موزعة بالتساوي بين جميع فئات الدخل، فإن أدنى عشير من الدخل (أقل ١٠ بالمئة من فئات الإنفاق) ينبغي أن يحقق مستوى أمية يساوي ١٠ بالمئة، إلا أن هذه النسبة لهذه الفئة تزداد بمقدار ٣,٤ بالمئة لتصل إلى ١٣,٤ بالمئة. ومن جهة ثانية لو كان التعليم موزعاً بالتساوي بين فئات الدخل لحققت أدنى فئة دخل من السكان مستويات تعليمية أكثر عدالة، إلا أن الجدول يظهر أنه بين هذه الفئة فإن مستوى التعليم الثانوي يصل إلى ٢,٧ بالمئة والجامعي إلى ٠,٧ بالمئة فقط. ولو أخذنا أدنى فئة دخل من السكان بشكل منعزل، فإن مستويات الأمية في هذه الفئة تصل إلى حوالى ٤٢ بالمئة، والذين يقرأون ويكتبون ١٥,٩ بالمئة، أي أن نسبة الذين لم يحصلوا على أي تعليم نظامي بين الفقراء في الأردن تصل إلى ٥٧,٦ بالمئة. ولو انتقلنا إلى العشير الثاني فإن

الصورة لا تتحسن كثيراً. فنسبة الذين لم يحصلوا على أي تعليم نظامي بين الخميس الأدنى (أدنى ٢٠ بالمئة من فئات السكان وفقاً لتوزيع الدخل) تصل إلى ٥٠,٣ بالمئة. وكلما اتجهنا في السلم التعليمي إلى أعلى، اتضح لدينا الترابط بين الفقراء والتعليم. فالسكان الذين لديهم تعليم ثانوي أو مهني أو أعلى منهما يشكلون ٣٤ بالمئة من السكان الذين تبلغ أعمارهم ٢١ سنة فأكثر، ولكنهم يمثلون ١١ بالمئة من أفقر ١٠ بالمئة من السكان و١٥ بالمئة من أفقر ٢٠ بالمئة من السكان. وتشير دراسة مقارنة إلى «أن الحالة التعليمية تؤثر أيضاً في الفقر تأثيراً غير مباشر. ففي الأردن، مثلاً، وجد أنه بين السكان الفقراء، هناك ٦٦,٨ بالمئة أمهات أميات أو يستطعن القراءة والكتابة فقط، وكانت هذه النسبة لا تزيد عن ٥٩,٩ بالمئة بين غير الفقراء. ووجد أيضاً أن للفقراء آباء أميين أو آباء يمكنهم القراءة والكتابة بصعوبة في ٥٤,٥ بالمئة من الحالات، في حين انخفضت هذه النسبة إلى ٤٨,١ بالمئة بين غير الفقراء. وكل ذلك يوحي في ما يبدو بأن للتعليم آثاراً بعيدة المدى لا تقتصر على هؤلاء الأفراد ودخولهم المحتملة فحسب، بل من الأرجح أن تمتد أيضاً إلى الأجيال المقبلة»[١٨].

ومستوى الدخل لا يؤثر في مستوى التحصيل العلمي فقط، وإنما يؤثر أيضاً في نوعية التعليم الذي يحصل عليه الأفراد، ومن ثم تعدد فرص التوظيف المتاحة للفرد الذي تكون «نوعية تعليمه» مختلفة عن أقرانه الذين يحصلون على المستوى التعليمي نفسه. وتشير الدراسة المسحية ذاتها إلى بعض هذه الجوانب بالقول «ومن المعتقد أن نوعية التعليم وبالتالي المزايا المحتمل الحصول عليها منه تبدو منخفضة في المناطق الفقيرة والمحرومة. وعلى سبيل المثال، كشفت الدراسات الميدانية في مصر عن انخفاض مستوى التدريس في المناطق المحرومة، وأن مواقف المدرسين إزاء تعليم الفقراء سلبية. ويثبت ذلك بالدليل في لبنان حيث يعزى ارتفاع معدل التسرب من التعليم إلى ثلاثة عوامل: ١ ـ انخفاض نوعية التعليم؛ ٢ ـ انخفاض عائدات الاستثمار من حيث العمل والمهارات؛ ٣ ـ الضغط الاقتصادي للرسوم الدراسية على دخل الأسرة»[١٩].

---

(١٨) الاسكوا، المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٠

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١.

الجدول رقم (٣ ـ ٨)
الفقر والتعليم في الأردن (نسبة مئوية)

الحالة التعليمية	أقل ١٠ بالمئة من الدخل		أقل ٢٠ بالمئة من الدخل	
	السكان تحت خط الفقر	التوزيع النسبي	السكان تحت خط الفقر	التوزيع النسبي
أمي	١٣,٤	٤١,٧	٢٤,٧	٣٥,٨
يقرأ ويكتب	١٠,٦	١٥,٩	٢٠,٧	١٤,٥
ابتدائي	٨,١	١٦,٩	١٨,٣	١٨,٠
متوسط	٥,٩	١٤,٦	١٤,٥	١٦,٩
فني	٥,٥	٠,٨	١٢,١	٠,٨
ثانوي	٢,٧	٥,٧	٧,٦	٧,٧
معاهد	٢,٤	٣,٧	٦,٩	٤,٩
جامعة	٠,٧	٠,٧	٣,١	١,٤
تعليم عالٍ	٠,٠	٠,٠	١,٦	٠,١

المصـــــدر: World Bank, *Hashemite Kingdom of Jordan: Poverty Assessment* (Washington, DC: The Bank, 1994), vol. 1, p. 14.

وفي مسح آخر جرى في الأردن عن التحصيل العلمي لطلاب الجامعة والوضع الاجتماعي والاقتصادي لآبائهم، وجد أن هناك تناسباً عكسياً واضحاً بين درجات الطلاب ودخول آبائهم. ووجد أن تأثير الآباء في طموحات الطلبة التعليمية قوي، ويعزى ذلك إلى رغبة الآباء في أن يحصل أبناؤهم على مستوى أفضل من الآباء[٢٠].

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٧١.

الفصل الرابع

التفاوت في توزيع الدخل
المفاهيم.. وأساليب القياس

مقـدمـة

التفاوت في توزيع الدخل كان موضوعاً للبحث والحوار والخلاف منذ أقدم العصور. وقد جاءت جميع الأديان لتشير إلى الفوارق في توزيع الثروة بين البشر، والسبل التي يمكن من خلالها معالجتها وتكوين مجتمعات أكثر مساواة. ولا يوجد فلسفة أو فكر مهم في أي مرحلة من مراحل تاريخ البشرية وفي أية أمة من الأمم لم تتطرق لهذا الموضوع، أو لم يكن جزءاً مهماً من مكوناتها. ومع كل ذلك، فلا تزال هذه القضية تستقطب الاهتمام والبحث، من دون أن يكون هناك خلاصة واضحة وقاطعة، ولا يزال البشر يختلفون حتى هذه اللحظة حول ما يمكن أن يعنيه «التوزيع العادل للدخل». فكل فرد من المجتمع له أفكاره الخاصة حول الموضوع، وفي بعض الأحيان يكون لديه أيضاً الحلول التي يعتقد أنها ضرورية للتصدي لهذه المعضلة. وبالطبع فإن هذا التباين في الفكر يعكس بدرجة كبيرة الموقع الذي يحتله الفرد في سلم التراتيب الاجتماعية. فالعمال يعتقدون أن أصحاب رأس المال يحصلون على حصة من الدخل أكبر مما يستحقونه بسبب الأرباح العالية التي يفرضونها على السلع التي يقومون بإنتاجها، والأجور المتدنية التي يدفعونها للعمال. وأصحاب الأعمال يعتقدون أن مطالبات العمال المستمرة بزيادة الأجور تؤدي لا محالة للتضخم ومن ثم إلى إعادة توزيع الدخل في المجتمع لغير صالح العمال في الكثير من الحالات. وكما يقال فإن هذا النقاش في نهاية المطاف قد ولد حرارة أكثر مما ولد ضوءاً يمكن الاهتداء به.

وقد يبدو السؤال: كيف يوزع الدخل والثروة في المجتمع، سؤالاً سهلاً لأول وهلة، إلا أنه يحمل في طياته الكثير من التعقيدات. فتوزيع الدخل في أي مجتمع لا يتم بصورة آلية، بل هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي والتطور الاجتماعي وكذلك التحولات في عملية الإنتاج. ولا يوجد في أي مجتمع

هيئة مركزية تحصل على الإنتاج وتقوم بعد ذلك بتوزيع عوائده، بل إن العملية تتم من خلال تفاعل البشر داخل المجتمع وخارجه. وبالطبع فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن الهيئات المركزية أو الحكومات لا تأثير لها في توزيع الدخل، فهي تستطيع من خلال سياسات الضرائب والإعانات والدعم والإنفاق العام التأثير بشكل هائل في توزيع الدخل وإعادة توزيعه في المجتمع.

وهناك بعض المفكرين الذين يرون أن تدخل القطر من أجل تخفيف التباين في توزيع الدخل مما لا يمكن تبريره وفق أسس أخلاقية. أحد أهم الأمثلة على ذلك هي نظرية العدالة وفقاً للاستحقاق لنوزك (NOZICK). ويقول أتباع هذه المدرسة أن الأحكام الأخلاقية ينبغي أن تبنى على أساس العملية التي يتم بها تحقيق التوزيع، وليس النتيجة النهائية للتوزيع. وعدالة توزيع الدخل تعتمد على الكيفية التي حصلت بها (الآليات التي تمت من خلالها في أي مجتمع من المجتمعات) وليس على النتيجة النهائية في التوزيع بين فردين أو فئتين أ و ب. ووفقاً لهذه النظرية فإننا لو بدأنا من نقطة مقبولة يكون فيها لجميع الأفراد الحق في التصرف في ملكياتهم والأصول التي يحملونها، ثم تحركنا بعد ذلك من خلال سلسلة من عمليات التبادل والهبات والعطايا التي تعتبر عادلة، فإن التوزيع النهائي للدخل يعتبر مشروعاً من الناحية الأخلاقية. وبالطبع فإن القضية الأساسية هنا هي تحديد ما إذا كان التوزيع المبدئي عادلاً، وهنا تبدو النظرية أقل تطوراً.

وعلى العكس من ذلك فإن النظرية التقليدية في المساواة (Egalitarianism) تبدأ من وضع مثالي نهائي ـ المساواة في توزيع الدخل ـ وتنتقل بعد ذلك لبحث المبررات التي تؤدي للخروج عن ذلك. من أنصار هذه المدرسة المفكر الشهير راولز (Rawls) وتاوني (Tawney)، وهما مع تأكيدهما التباين الكبير بين البشر في ما يتعلق بقدراتهم الشخصية وقابليتهم للتعلم والتطور، فإنهما يؤكدان أن العدالة تعني عدالة الفرص والظروف المتاحة[1].

مفهوم التوزيع

عند الحديث عن توزيع الدخل، يجري عادة الفصل بين ثلاث قضايا مهمة ذات اتصال بالموضوع وهي: التوزيع الشخصي، والتوزيع الوظيفي، والحصص

(١) Anthony B. Atkinson, «The Concept of Inequality,» in: Anthony B. Atkinson, ed., *Wealth, Income, and Inequality*, 2nd ed. (Oxford; New York: Oxford University Press, 1980), p. 1.

التوزيعية. والتوزيع الفردي يتعلق بالأفراد والدخول التي يحصلون عليها. وفي العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل كثيراً بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة، بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الأحيان باهتمامها بمصدر هذا الدخل: ما إذا كان أجراً أو ريعاً أو ربحاً.

أما التوزيع الوظيفي (Functional Distribution) فهو لا يهتم بالأفراد ودخولهم الشخصية، وإنما بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم. ونظرية التوزيع هنا تبحث في الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله، وهذا لا يتم عادة من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج. أما الثالث، الحصص التوزيعية، فهو يبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل فرد من عناصر الإنتاج من الدخل القومي. وفي العديد من الأحيان لا يفرق بعض الاقتصاديين بين الثاني والثالث، وذلك للصلة الوثيقة بينهما[٢]. ويلاحظ أن اهتمام الفكر الاقتصادي الكلاسيكي قد تركز بشكل أساسي على القضيتين الأخيرتين، أي توزيع الدخل القومي على عناصر الإنتاج، والعوامل التي تحدد الحصص النسبية لكل منها في مراحل التطور المختلفة للأمم وللهيكل الاقتصادي. أما النظريات المختلفة التي قدمت من أجل شرح توزيع الدخل بين الأفراد فقد جاءت من مدرستين فكريتين رئيسيتين: **الأولى** التي يمكن أن يطلق عليها مدرسة النظرية الإحصائية، ويمثلها جبرات (Gibrat)، وروي (Roy)، وتشامبرنون (Champernowne)، وأيتكسون وبراون (Aitchison & Brown) ورذرفورد (Rutherford). وقد حاول هؤلاء تفسير عملية توليد الدخل بمساعدة نظرية العملية العشوائية (Stochastic Process). وقد انتقدت هذه المدرسة على اعتبار أنها توفر فقط تفسيراً جزئياً لعملية توليد الدخل، ولا تلقي الضوء على اقتصادات عملية التوزيع. والمدرسة الفكرية **الثانية** التي يمكن أن يطلق عليها المدرسة الاقتصادية الاجتماعية. وهذه تحاول تفسير توزيع الدخل من خلال العوامل الاقتصادية والتنظيمية، مثل الجنس والعمر والوظيفة والتعليم والفروقات الجغرافية. وهناك ثلاث مجموعات من الكتاب تنتمي لهذه المدرسة:

١ - **الأولى** تتبع منهج رأس المال البشري الذي يقوم على فرضية تعظيم الدخول طوال فترة الحياة. وهذا المنهج تم تقديمه من قبل منسر (Mincer) وتم تطويره من قبل بيكر (Becker) وتشزويك (Chiswick) ضمن آخرين.

---

(٢) Jan Pen, *Income Distribution* (London: Penguin Books, 1971), pp. 15-16.

٢ ـ المجموعة **الثانية** وتركز على جانب الطلب في السوق، ويشار إليها بأنها مدرسة تخطيط التعليم وتحوي مؤلفين من أمثال: بوليز (Bowles) ودورتي (Dougherty) ضمن آخرين. وتفترض هذه المجموعة أن الطلب على الأنواع المختلفة من العمل يتم اشتقاقه من دوال الإنتاج.

٣ ـ المجموعة **الثالثة** ويطلق عليها مدرسة العرض والطلب. والمساهمة الرئيسية لهذه المدرسة تم تقديمها من قبل جان تنبرغن (Tinbergen) الذي اعتبر أن توزيع الدخل هو نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب على الأنواع المختلفة من العمل. وتحليله لا ينطبق فقط على دخل العمل وإنما على الدخول المتأتية من العناصر الأخرى للإنتاج[٣].

اعتبارات منهجية

إن تحديد معنى «توزيع الدخل» أو التفاوت في توزيعه، على الرغم من الأحكام القيمة التي يتضمنها وذلك لارتباطه بمفهوم العدالة، هو الخطوة الأولى في بحثنا، والخطوة التالية هي في تحويل هذه المفاهيم إلى مقاييس كمية يمكن من خلالها الوصول إلى أحكام محددة بشأن توزيع الدخل في المجتمع. وهذه المقاييس ينبغي أن تكون، في حالة دراستنا المقارنة التي تحوي دولاً متنوعة وفترات زمنية ممتدة، صالحة لمثل هذه المقارنات الدولية والزمانية.

وتتلخص المشاكل التي تتعلق بتحليل توزيع الدخل في النقاط التالية:

١ ـ الإحصاءات ومصادر المعلومات. ٢ ـ وحدة القياس أو الحساب.
٣ ـ طرق قياس التفاوت في توزيع الدخل.

أولاً: الإحصاءات

المقارنة بين الأقطار بشأن توزيع الدخل كفيلة بتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الأقطار، وكذلك في القطر الواحد بمرور الوقت. كما أنها تساعد على توضيح كيف تؤثر كل من قوى السوق، والتغيرات الديمغرافية والسياسات العامة في الموقع الاقتصادي للمجموعات الاجتماعية المختلفة. إلا أن الخلاصات والنتائج التي يتم التوصل إليها من هذه المقارنات تعتمد بدرجة كبيرة على نوعية

---

(٣) Nanak C. Kakwani, *Income Inequality and Poverty: Methods of Estimation and Policy Applications* (New York: Oxford University Press, 1980), pp. 2-3.

الإحصاءات والمعلومات المستخدمة، وقابليتها للمقارنة. إن العديد من الدراسات المقارنة قد تم إجراؤها بناء على أنواع مختلفة من المصادر أو أن التوزيع قد تم تعريفه بطرق مختلفة. ولذا فإن من الضروري معرفة الكيفية التي تؤثر بها هذه الفروق في النتائج الخاصة بالتفاوت في توزيع الدخل.

وهناك طريقتان رئيسيتان للحصول على المعلومات: ١ ـ من خلال سؤال الناس وذلك عن طريق الإستبيانات والمسوح (مسح ميزانية الأسرة على سبيل المثال). ٢ ـ من خلال إلزام الناس بتقديم معلومات عن دخولهم وذلك لأغراض الضرائب.

والإحصاءات الخاصة بتوزيع الدخل تتكون من تقديرات للدخل لوحدات من السكان تنتمي لفئات مختلفة تستلم دخلها من مصادر متباينة. وغالباً ما يتم عرض هذه الإحصاءات في شكل توزيع تكراري (Frequency Distribution)، على شكل إعداد الوحدات من السكان التي يقع دخلها ضمن فئات محددة من الدخل.

وضمن هذه الصيغة، فإن الإحصاءات من الأقطار المختلفة لا يمكن مقارنتها بسهولة وذلك لأن فئات الدخل يتم تحديدها بعملات مختلفة. ولذا يتم عادة إعادة ترتيب هذه الفئات بشكل تصاعدي وفقاً لدخولهم، وتقسيم هذه الفئات إلى مجموعات خمسية (تحوي خمس فئات) أو عشرية (تحوي عشر فئات). ثم بعد ذلك يتم تلخيص الإحصاءات عن توزيع الدخل برقم مفرد بين الدخل الذي يحصل عليه أقل ١٠ بالمئة أو ٢٠ بالمئة من السكان. والبديل لذلك هو استخدام المؤشرات الإحصائية التي لا تكون عرضة للتغير بسبب التغير في العملات المحلية أو تقلبات الأسعار(٤).

ومشكلة الإحصاءات في الأقطار النامية، ومنها الأقطار العربية، تواجه صعوبات أكبر. فبسبب وجود العلاقات الاجتماعية القوية، فإن جزءاً مهماً من الدخل لا يمثل تعويضاً من مشاركة في الإنتاج، بل يكون على شكل هدايا أو مساعدات. وفي العديد من هذه الأقطار، فإن الدخل لا يكون «نقدياً»، بل يتم استلامه أو استلام جزء منه على شكل عيني. وبسبب هيمنة القطاع الزراعي، فإن جزءاً مهماً من «دخول الأفراد» يكون على شكل محصول لا يتم ذهابه للسوق عادة. وكذلك فإنه بسبب طبيعة النشاط في هذا القطاع التي تتصف بالموسمية،

---

(٤) R. M. Sundrum, *Income Distribution in Less Developed Countries* (London; New York: Routledge, 1990), p. 15.

فإن الدخل لا يكون منتظماً، ولذا فيجب تقديره لجميع الموسم.

ثانياً: وحدة القياس

عند الحديث عن الدخل فإنه ستواجهنا صعوبة: ما الذي ينبغي تضمينه في مفهوم الدخل، هل هو الدخل الكلي أم الدخل القابل للتصرف فيه. وهل ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والضمان الإجتماعي، والدخول التحويلية الأخرى، وكذلك العوائد التي تم استلامها من القطر مثل التعليم والخدمات الصحية. والدخل هو واحد من وجوه متعددة للرفاه الاقتصادي. وعائلتان لديهما دخل نقدي متساوٍ، قد يكون لديهما مستويات متباينة من الرفاه الاقتصادي، كما أن عائلتين لديهما مستوى متقارب من الرفاه قد يكون لديهما مستويات مختلفة من الدخل. والرفاه والدخل قد يختلفان عندما تتمكن العائلات من تمويل استهلاكها من السحب من المدخرات(٥).

وللعديد من الأفراد، فإن المقياس الطبيعي قد يكون الإنفاق وليس الدخل، وذلك لأن هذا يمثل المنافع التي يمكن شراؤها والتي يمكن للفرد التمتع بها. ومع ذلك فإن الإنفاق كمقياس للمركز الاقتصادي قد استخدم بدرجة أقل من الدخل.

والفرق بين الدخل كمقياس للقوة الشرائية والإنفاق الفعلي يمثل التحويلات الرأسمالية والادخار. وعموماً فإن تقديرات توزيع الدخل بناء على معلومات الاستهلاك تميل إلى تقليل درجة التباين الحقيقي بين المجموعات، وذلك لأن حصة الادخار في الدخل الإجمالي تزداد مع مستويات الدخل(٦).

وبسبب طبيعة النشاط الاقتصادي في الدول النامية، والأهمية التي يحتلها القطاع الزراعي، ووجود ظواهر مثل التهرب من الضرائب أو عدم الإقرار الكامل بالدخل الكلي للفرد، وكذلك بسبب أن الدخل النقدي في حالات كثيرة لا يعبر بشكل دقيق عن الدخل الحقيقي للفرد، فإن الباحثين يلجأون إلى مقارنة التباين في الاستهلاك كتقريب لقياس الفروقات في توزيع الدخل في هذه الدول.

---

(٥) *Income Distribution in OECD Countries: Evidence from the Luxembourg Income Study,* prepared by Anthony B. Atkinson, Lee Rainwater and Timothy M. Smeeding, Social Policy Studies; no. 18 (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], 1995), p. 13.

(٦) Anthony B. Atkinson, *The Economics of Inequality,* 2nd ed. (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1983), pp. 33-34.

والصعوبات الثانية تتمثل في وحدة التحليل، هل هي الفرد أم العائلة؟ وفي الحالة الأخيرة، هل هي العائلة الصغيرة أم العائلة الممتدة؟ ويزداد التحليل تعقيداً بسبب حقيقة أن حجم العائلات يختلف من حيث عدد أفراد الأسرة، والتركيب العمري، ومن ثم الاحتياجات الأساسية.

ولو كان الفرد هو وحدة التحليل، فإن عدداً كبيراً من الأفراد سيظهرون من دون دخل مسجل كالأطفال والزوجات العاملات في المنزل. ومع ذلك فإن هؤلاء قد يتمتعون بمستوى عال من المعيشة نتيجة لمشاركة الدخل مع الآباء أو الأزواج. وحقيقة أن الزوجات يشاركن أزواجهن والأطفال يشاركون آباءهم في الدخل تدل على أن هناك مشاركة في الدخل في المجتمع.

وحيث إن العائلات تختلف من حيث الحجم ومن حيث المكونات، فإنه من الضروري أن يتم تعديل الدخل للأخذ بالاعتبار الاختلاف في الحاجات. وقد استخدمت الدراسات، تقليدياً، نصيب الفرد من دخل العائلة لتعديل الدخل الكلي وفقاً لعدد الأفراد في العائلة. إلا أن هذا التعديل يهمل ما يمكن أن يطلق عليه وفورات النطاق في الاستهلاك العائلي.

ثالثاً: طرق قياس التفاوت

القضية الثالثة، هي المعايير التي يتم استخدامها لقياس التباين في توزيع الدخل. وتبدو هذه المشكلة أكثر وضوحاً حين تكون المقارنة عبر الزمن أو المقارنة بين دولتين أو أكثر. والنظر في التباين في الدخل الاسمي يخفي في طياته تبايناً أكبر في القوة الشرائية الحقيقية وذلك لأن التغير في الأسعار يؤثر في كل من الأغنياء والفقراء بدرجات مختلفة. وستتم مناقشة معايير القياس في الجزء اللاحق.

١ ـ مؤشرات قياس التباين في توزيع الدخل

يمكن تعريف التباين في توزيع الدخل (Inequality) بأنه تمثيل أو تصوير رقمي عددي للفروق بين دخول الأفراد في مجتمع معين. واستخدام الكلمة «عددي» يعني أن جميع الخصائص المختلفة للتباين قد تم اختصارها في رقم واحد. ويمكن تسطير العديد من الاعتراضات الوجيهة على اختصار المعلومات في هذا المقياس المجمع. إلا أن من مزايا الرقم الوحيد أنه يجيب عن العديد من الأسئلة: هل توزيع الدخل في قطر ما هو أفضل أو أسوأ مما كان عليه في الماضي؟ وهل توزيع الدخل في الدول المتقدمة هو أكثر مساواة وعدالة مما هو عليه في الدول

النامية؟ وهل السياسات الحكومية، مثل الضرائب والإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض التباين أو زيادته؟[٧].

ومقاييس التباين في توزيع الدخل التي تم اقتراحها في الأدبيات الاقتصادية يمكن تقسيمها إلى فرعين أساسيين: المقاييس الموضوعية، والتي تحاول دراسة ظاهرة التباين من خلال استخدام أدوات قياس إحصائية لظاهرة التباين في توزيع الدخل؟ والمقاييس المعيارية (Normative) التي تحاول قياس التباين ضمن إطار من الرفاه الاجتماعي، بافتراض أن وجود درجة عالية من التباين لا بد من أن تتطابق مع درجة أقل من الرفاه الاجتماعي. والمجموعة الأولى من المعايير تساعد على الوصول إلى قياس دقيق لظاهرة التفاوت في توزيع الدخل، مفسحة في المجال بعد ذلك لتقييمها وفق القيم الأخلاقية. أما المجموعة الثانية من المعايير، فإن مشكلة القياس تختلط مع التقييم الأخلاقي، ولا يمكن الفصل بينهما. ولهذا فإننا سنركز في دراستنا على المجموعة الأولى من المعايير[٨].

والمعايير المقترحة لقياس ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل عديدة، وتتراوح بين البساطة ودرجة التعقيد، وسنتطرق هنا لأهم هذه المقاييس التي يتم استخدامها بشكل منتظم في الدراسات التطبيقية والمقارنة.

أ ـ المدى (Range)

أبسط المقاييس المقترحة لقياس التفاوت في توزيع الدخل هو المدى، وهو مصمم لقياس الفرق بين القيم المتطرفة؛ أي أكبر قيمة وأصغر قيمة في الدخل. ويعرف المدى بأنه الفجوة بين أعلى مستوى للدخل مع أقل مستوى معبراً عنه كنسبة من متوسط الدخل.

$$R = (\text{Max } Yi - \text{Min } Yi)/u$$

حيث إن:

هو دخل الفرد (i) : yi

هو متوسط الدخل : u

(٧) Frank A. Cowell, *Measuring Inequality*, LSE Handbooks in Economics Series, 2nd ed. (London; New York: Prentice Hall/Harvester Wheatsheaf, 1995), p. 15.

(٨) Amartya Sen, *On Economic Inequality*, Radcliffe Lectures; 1972, 2nd ed. (Oxford: Clarendon Press, 1978), p. 2.

وحيث إن (n) ...$i = 1,2,$

وإذا كان الدخل موزعاً توزيعاً متساوياً فإن $R = o$، وبالعكس فإذا كان فرد واحد يحصل على كل الدخل فإن $R = n$، ومن ثم فإن قيمة R تقع بين صفر وn[٩].

ومشاكل هذا المقياس عديدة، فهو يهمل طبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة. ولو ازداد كل دخل بالمقدار نفسه فإن التباين سيزداد على الرغم من أن التوزيع يحافظ على الشكل الأساسي نفسه. ويمكن تعديل ذلك من خلال استخدام مخفض هو المتوسط، ثم ضربه بعد ذلك بالدخل من أجل الحصول على مقياس غير متأثر بالمتوسط. ولكن حتى مع هذا التعديل، فإن مقياس المدى يهمل المعلومات الخاصة بفروقات الدخل بين القيم المتطرفة. وكذلك فإن التوزيع الذي تكون فيه الفروقات بين الناس متساوية بين هاتين النقطتين سيعطي قيمة للتباين مساوية لتلك التي يحصل عليها توزيع آخر يكون فيه الناس موزعين بين واحدة من النقطتين[١٠].

ب ـ انحراف الوسط النسبي (The Relative Mean Deviation)

معظم مؤشرات التباين في توزيع الدخل تم بناؤها على أساس قياس الفرق بين توزيع معين وتوزيع مثالي متساو. وأبسط هذه المؤشرات يتم احتسابه من خلال أخذ متوسط الفروقات بين فئة دخل (X) والوسط لدخل السكان، وقسمة ذلك على الوسط، أو بتعبير آخر مقارنة مستوى الدخل لكل فرد مع متوسط الدخل، ثم أخذ مجموع القيم المطلقة لهذه الفروق، ثم النظر لهذا المجموع كنسبة من الدخل الإجمالي:

$$M = \Sigma I\ \mu - Y_i I / n\ \mu$$

وفي حالة التوزيع المتساوي للدخل، فإن $M = O$، وإذا كان الدخل يذهب لفرد واحد فإن $M = 2\ (2\text{-}1)/n$. وعلى العكس من المدى (R) فإن هذا المؤشر يأخذ بالاعتبار التوزيع الكلي. والمشكلة الأساسية لهذا المقياس هو أنه غير حساس

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(١٠) S. Jenkins, «The Measurement of Income Inequality,» in: Lars Osberg, ed., *Economic Inequality and Poverty: International Perspectives* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1991), pp. 12-13.

للتحويل من شخص فقير إلى شخص غني إذا كان كلاهما يقع على الجهة ذاتها من متوسط الدخل[١١].

ج ـ التباين ومعامل التباين (Variance & Coefficient of Variation)

وهذه أكثر المقاييس شيوعاً في الاستخدام في الدراسات الإحصائية المعنية بقياس التشتت (أو التباين). ومقياس التباين (Variation) يشبه المقياس السابق، إلا أنه يلجأ إلى تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط، ثم إضافة ذلك للحصول على المجموع. ومن مزايا ذلك أنه يعزز الفروق بعيداً عن الوسط، ومن ثم فإن عملية تحويل الدخل من الفقير إلى الغني ستؤدي إلى انخفاض مقاييس التباين. ويتم احتساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$V = \Sigma (\mu - Y_i)^2/n$$

ولكن التباين يعتمد على مستوى متوسط الدخل. وقد يظهر أحد التوزيعات تبايناً نسبياً أعظم من الآخر، ولكن مع ذلك يظهر تبايناً أقل إذا كان مستوى متوسط الدخل الذي تؤخذ حوله التباينات أصغر من مستواه في التوزيع الآخر. وللتغلب على ذلك يمكن احتساب معامل التباين (Coefficient of Variation) الذي يرتكز على التباين النسبي والذي هو الجذر التربيعي للتباين مقسوماً على الدخل[١٢].

$$C = ? V/\mu$$

ويمكن من ذلك استخدام اللوغاريتم في صيغة لا تختلف كثيراً عن هذه المستخدمة.

د ـ منحنى لورنز (Lorenz Curve)

إحدى أشهر الوسائل للتعبير عن التباين في توزيع الدخل بيانياً هي منحنى لورنز. ويعرف المنحنى بأنه العلاقة بين الحصة التراكمية للدخل والحصة التراكمية للوحدات المستلمة للدخل. فإذا كانت الوحدات المستلمة للدخل هي π (x)، والحصة من الدخل الكلي المستلمة من ذات المجموعة هي η (x)، فإن منحنى لورنز هو التعبير البياني عن العلاقة بين π وη. والتمثيل البياني يعبر عنه بوحدة تربيعية:

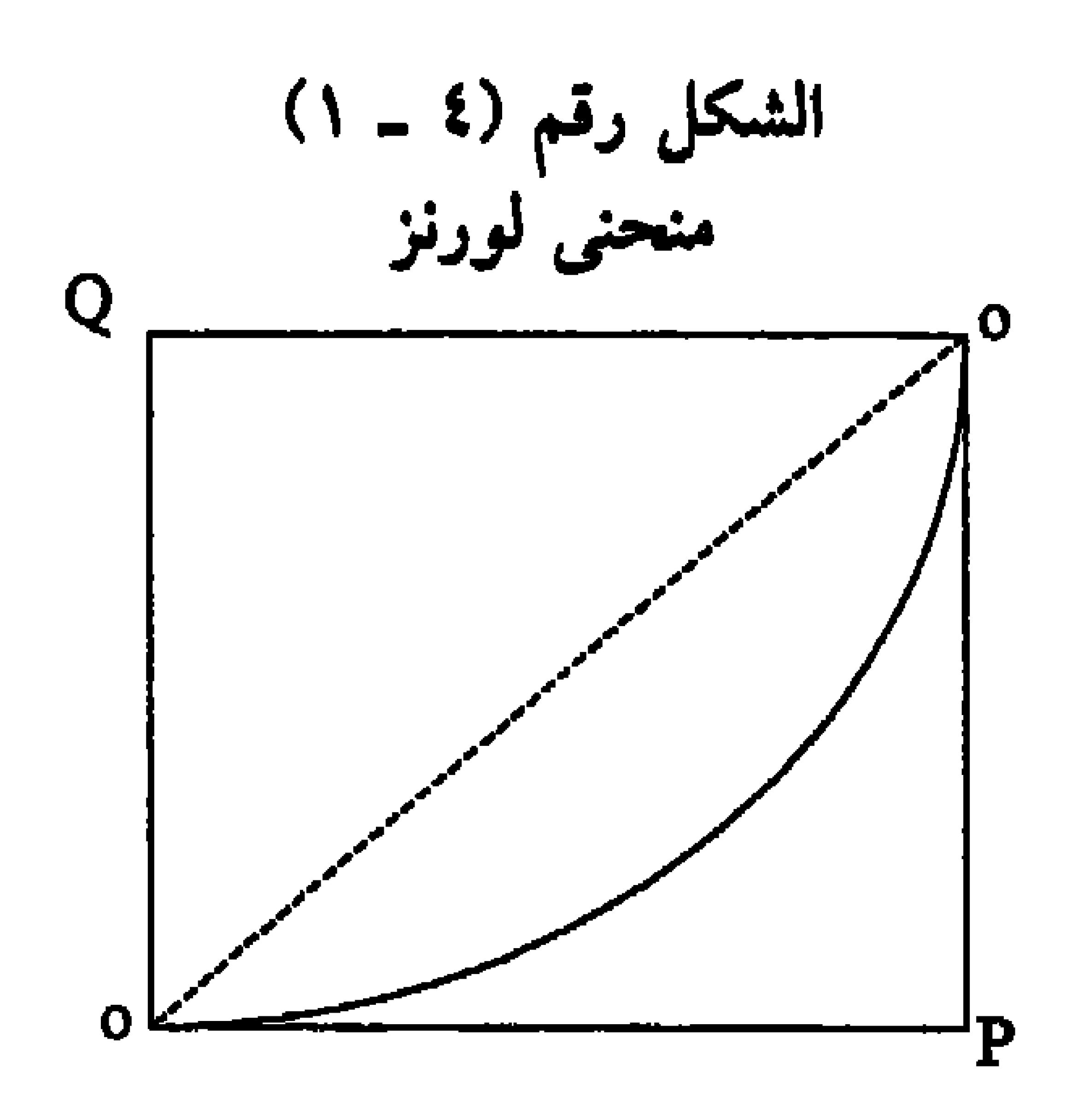
---

(١١) Sen, Ibid., pp. 25-26.

(١٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨. انظر أيضاً: Jenkins, Ibid., p. 15.

الشكل رقم (٤ ـ ١)

منحنى لورنز



الخط المستقيم بين النقاط (o,o) يطلق عليه خط التوزيع المتساوي حيث إنه على هذا الخط يكون $\pi = \eta$، وفيه تستلم كل وحدة حصة متساوية من الدخل. إلا أن منحنى لورنز يقع دون هذا الخط، والفجوة بين منحنى لورنز وخط التساوي تعادل مقدار التباين في توزيع الدخل.

هـ ـ معامل جيني (Gini Coefficient)

الاستخدام الأكبر لمنحنى لورنز هو اشتقاق معامل جيني الذي يعبر عنه بنسبة المنطقة المظللة (Shaded Area)، أي المساحة بين منحنى لورنز وخط المساواة، إلى إجمالي المنطقة تحت خط التساوي. وقيم المعامل تتراوح بين قيمة عظمى هي ١ وهي تعبر عن عدم المساواة الكاملة، والصفر وهي نقطة المساواة الكاملة. والإحصائيون يعبرون عن هذا المعامل بأنه متوسط القيم المطلقة للفروق بين كل مجموعات الدخول. ويعبر عنه رياضياً بأنه:

$$G = [1/(2n^2u)] \Sigma \Sigma \mid Yi - Yj \mid$$

أو

$$G = 1 + (1/n) - [2/n^2u)] \Sigma (n\text{-}i + 1) Yi$$

والعيب الرئيسي لهذا المؤشر هو أنه يضع قيمة نسبية ضمنية شاذة للتغيرات التي تقع في الأجزاء المختلفة من التوزيع. وإذا ما تم تحويل للدخل من شخص غني إلى شخص فقير فإن أثر ذلك في قيمة المؤشر ستكون أعظم فيما إذا كان كلا الشخصين قرب الوسط مما لو كانا على طرفي التوزيع[١٣].

(١٣) Cowell, *Measuring Inequality*, p. 23; Jenkins, Ibid., pp. 15-16, and N. C. Kakwani and N. Podder, «On the Estimation of Lorenz Curves from Grouped Observations,» *International Economic Review*, vol. 14, no. 2 (June 1973), p. 278.

و ـ معامل ثيل (Theil Coefficient)

في عام ١٩٦٧ قام ثيل بتقديم مؤشر للتفاوت، وفي عام ١٩٧٢ قام بتقديم بعض التطبيقات عليه. وقد تم اشتقاق هذا المؤشر من فكرة الأنتروبيا في نظرية المعلومات (Entropy). والفكرة الأساسية لهذه النظرية هي أن الوقائع التي تحصل مخالفة للتوقعات بدرجة كبيرة ينبغي أن تحصل على وزن أكبر من الأحداث أو الوقائع التي تتطابق مع توقعاتنا السابقة. ومؤشر ثيل (Theil Index) للتفاوت في توزيع الدخل هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل. وجبرياً يمكن التعبير عن هذا المؤشر كالتالي:

$$T = \Sigma\, qi \log qi/{}^{1}/n$$

حيث إن (n) هو عدد الأفراد أو العائلات، و(qi) هو الدخل لمجموعة (i) من الأفراد. وكما لاحظ ثيل، فإن هذا المؤشر يساوي متوسط الدخل واللوغاريتم التابع له. والميزة الأساسية لهذا المؤشر تكمن في قدرته التفسيرية. وتفسير هذا المؤشر يناسب تقدير المساهمة التي تقدمها المجموعات المختلفة للتفاوت الكلي: مثل مجموعات الأقاليم داخل قطر واحدة، أو مجموعات السكان وفقاً للتوزيع التعليمي أو العمري... الخ[١٤].

٢ ـ التنمية وتوزيع الدخل: فرضية كوزنتز

في مقالته الكلاسيكية قام سايمون كوزنتز (Kuznets) (١٩٥٥) بتقديم فكرة العلاقة بين التباين في توزيع الدخل والمستوى المحقق من التنمية الاقتصادية التي أطلق عليها فرضية المنحنى المنقلب (Inverse-U). وفي مقالته تلك قارن بين كل من الهند وسيلان (سيريلانكا) وبورتريكو وبريطانيا والولايات المتحدة. وقد لاحظ من ذلك أن درجة التفاوت في توزيع الدخل تزداد في حالة الأقطار النامية. وقد أكد النتائج ذاتها في دراسة لاحقة قام بها عام ١٩٦٣ وتم تطبيقها على ثماني عشرة قطر. وبناء على ذلك اقترح كوزنتز وجود منحنى له شكل (U) وقرر فيه أن التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى من التنمية ثم يصل إلى أقصى درجاته (قاع المنحنى)، ليعاود الارتفاع مرة أخرى، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية.

(١٤) Gary S. Fields, *Poverty, Inequality, and Development* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), pp. 103-104.

وعلى الرغم من أن كوزنتز قد بين أن هناك جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في نشوء هذه الظاهرة، ألا أنه أكد أن عاملاً يلعب الدور الأساسي في ذلك وهو تحول السكان من القطاع التقليدي إلى القطاع المتقدم في الاقتصاد. ويقول بأن التنمية الاقتصادية في أية قطر تتضمن الانتقال من قطاعات الأنشطة التقليدية إلى القطاعات الإنتاجية الحديثة وبالذات عملية التصنيع التي تتم في المناطق الحضرية. ولو افترضنا أن توزيع الدخل القومي يتم بين فئتين: تلك التي تسكن في المناطق الريفية، والأخرى التي تسكن في المناطق الحضرية، فإننا يمكن التوصل إلى نتيجة عامة. وعلى الرغم من عدم معرفتنا الدقيقة عن توزيع الدخل، إلا أنه يمكن القول بأن: أ ـ متوسط نصيب الفرد من الدخل في المناطق الريفية هو أقل من مثيله السائد في المناطق الحضرية. ب ـ إن التباين في توزيع الدخل في المناطق الريفية هو أقل من التباين السائد في المناطق الحضرية. ومن ذلك يمكن للمرء أن يستنتج بأن زيادة حصة المناطق الحضرية من السكان ستؤدي إلى زيادة حجم التباين في توزيع الدخل في المجتمع. وكذلك فإن الفرق النسبي في متوسط نصيب الفرد من الدخل بين المناطق الريفية والحضرية لا يتجه بالضرورة إلى التناقص خلال عملية التنمية هذه، بل إن هناك أدلة تشير إلى أنها قد تستقر، ثم تتجه إلى الزيادة وذلك لأن الإنتاجية في الأنشطة في المناطق الحضرية تزداد بمعدلات أكبر من مثيلاتها في الأنشطة التقليدية المتركزة في المناطق الريفية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا يعني أن التباين في توزيع الدخل الكلي ينبغي أن يزيد.

وقد دفعت هذه الفرضية، والدراسات التطبيقية التي بنيت عليها إلى اعتقاد بعض اقتصاديي التنمية بأن توزيع الدخل يتجه للتفاقم مع مراحل التنمية الأولى، قبل أن يأخذ بالتحسن من جديد. وقد استقطبت هذه الفرضية العشرات من الدراسات التطبيقية التي حاولت إما تثبيتها أو نفيها. وهذه الفرضية وإن كانت قد لاقت قبولاً ودعماً في الدراسات التطبيقية، إلا أنه ينبغي ملاحظة أن العديد من تلك الدراسات قد بنيت على مقارنات دولية بين أقطار مختلفة، وليس من دراسة التطور التاريخي لبلد أو مجموعة من البلدان(١٥).

(١٥) انظر: Simon Kuznets, «Economic Growth and Income Inequality,» *American Economic Review*, vol. 45, no. 1 (March 1955); Montek Ahluwalia, «Inequality, Poverty and Development,» *Journal of Development Economics*, vol. 3 (1976), and Sudhir Anand and S. M. Kanbur, «The Kuznets Process and the Inequality-Development Relationship,» *Journal of Development Economics*, vol. 40 (1993).

الفصل الخامس

توزيع الدخل في الوطن العربي

مقدمة

يتناول هذا الفصل بالتحليل أنماط توزيع الدخل في الأقطار العربية، والتغيرات التي طرأت عليه خلال تعاقب الزمن. والصعوبات التي ستواجه الباحث في هذا التحليل، من حيث المنهج المستخدم أو المعلومات المتاحة أو التفسير المحتمل للمؤشرات المحتسبة، لا تخفى على القارىء إذا كان قد اطلع على الفصول الماضية. ومع ذلك فإن هذه الصعوبات ينبغي أن لا تكون عائقاً عن الوصول إلى بعض الاستنتاجات العامة، وبعض الاستنتاجات الخاصة بكل قطر عربية على حدة.

وتتمثل المشكلة الرئيسية في البيانات التي ينبغي الاعتماد عليها لاحتساب التفاوت في توزيع الثروة. وإذا كانت بيانات الاستهلاك كافية لتكوين صورة عن الفقر في الأقطار العربية، فإن البيانات ذاتها لا تعتبر بديلاً جيداً لحساب توزيع الدخل، وذلك لأن الاستهلاك لا يعكس دخل الفرد أو العائلة بالضرورة بسبب وجود عامل الادخار الذي قد يكون ايجابياً أو سلبياً (السحب من المدخرات لتغطية حاجات استهلاك آتية). إلا أنه يجب أيضاً تذكر حقيقة أن المعلومات الخاصة بالدخل عادة ما تشوبها نواقص كثيرة، وذلك بسبب صعوبة تقدير الدخل في بعض الأحيان (في القطاع الزراعي أو القطاع غير المنظم)، أو تعمُّد إعطاء معلومات خاطئة عن الدخل لأغراض التهرب من الضرائب، أو وجود عناصر غير متوقعة في الدخل مثل الهدايا والمساعدات التي يحصل عليها الفرد من بقية أعضاء العائلة. وبعض هذه العوامل لا تقتصر على الأقطار العربية وحدها، وإنما تمتد أيضاً لتشمل معظم الدول النامية، وبعض الدول المتقدمة أيضاً.

المشكلة الثانية تتمثل في أن التفاوت في توزيع الدخل ليس من شاكلة الفقر. ومصطلح الفقر ينصرف إلى المستوى المطلق للمعيشة لشريحة معينة من

السكان، يتم تحديدها بناء على طبيعة كل مجتمع أو بناء على محددات الدراسة المقارنة بين المجتمعات. التفاوت في توزيع الثروة يركز على المستوى النسبي للمعيشة للمجتمع بأكمله. وإذا كان مفهوم الفقر غالباً ما يقتصر على الجوانب المادية من حياة الإنسان، فإن التفاوت في توزيع الثروة يتعدى ذلك ليشمل الفرص المتاحة في التوظيف والترقي، والنفوذ الذي يمكن أن يمارسه صاحب الثروة، أي أن توزيع الدخل غالباً ما يعكس أبعاداً اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة لا تتضمنها مفاهيم ومؤشرات الفقر. فخروج فرد من دائرة الفقر مثلاً لا يعتبر كافياً لحصوله على فرص اجتماعية عادلة مع أفراد يتمتعون بالثروة والمكانة الاجتماعية التي غالباً ما تجلبها مثل هذه العوامل. ونظراً إلى أن دراستنا المقارنة هذه تشمل أقطاراً عربية تتباين تبايناً كبيراً من حيث توافر الإحصاءات ودقتها، فإنه سيكون من الملائم أن نجري أولاً مقارنة لبعض المؤشرات العامة التي ستساهم بمجملها في تكوين صورة أولية عن توزيع الدخل في الأقطار العربية، ثم الانتقال بعد ذلك إلى التحليل المفصل للبيانات الخاصة بكل قطر على حدة.

أولاً: مستوى الرفاه في الوطن العربي

إذا نظرنا إلى مستويات الرفاه في الأقطار العربية من زاوية المؤشرات الاجتماعية أو من منظور الدخل والاستهلاك، فإنه لا يمكننا سوى الوصول إلى نتيجة أولية مفادها أن هناك تقدماً هائلاً قد حصل في معظم هذه الأقطار. جميع المؤشرات التي يمكن اشتقاقها مثل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ومعدلات التحصيل التعليمي، ومعدلات وفيات الأطفال، والوصول إلى الخدمات الأساسية والمياه النظيفة، تدل على هذه الحقيقة الواضحة. إلا أن الحقيقة الأخرى التي لا يمكن إغفالها هي أن هذه الإنجازات لم توزع بالتساوي بين الأقطار العربية، أو أن هذه الأقطار لم تحقق التقدم ذاته في جميع المجالات، مما خلق تفاوتاً كبيراً بينها، لم يتقلص بمرور الزمن.

والنتيجة العامة هذه قد تتأثر قليلاً بالمفاهيم المختلفة لمستوى الرفاه الاجتماعي أو الطرق المتباينة لقياسه، إلا أنها تبقى بمجملها صحيحة. ونظراً إلى أنه لا يوجد مؤشر واحد للرفاه متفق عليه عالمياً، فإننا سنختار هنا لأغراض المقارنة مؤشرات عدة يتعلق الأول منها بمستوى المعيشة، ألا وهو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، بينما تنصب المؤشرات الأخرى على نوعية الحياة.

المؤشر الأول، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لسنوات مختارة، تم عرضه في الجدول رقم (٥ ـ ١). والجدول يشير إلى جملة من الظواهر العامة في

هذا المجال. الأولى أن الفجوة في توزيع الدخل في الوطن العربي تعتبر كبيرة جداً، على الرغم من التغير الذي طرأ على المستوى العام لدخل الفرد. في عام ١٩٧٠، متوسط نصيب الفرد في الإمارات (وهي الأعلى بين مجموعة الأقطار العربية) كان أكبر ٨٩ مرة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في اليمن. في عام ١٩٩٨ كان أعلى متوسط نصيب للفرد في الوطن العربي (الكويت) أعلى ٧٠ مرة منه في أكثر الأقطار فقراً (السودان).

الجدول رقم (٥ ـ ١)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي

(دولار/ عام/ بالأسعار الجارية)

القطر	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨
العربية السعودية	٦٢٤	١٣٨٧٩	٧١٢٠	٦٨٥١	٦٩١٠
الإمارات	٤٠٩٩	٣٧٠٣٢	١٨٢٩٠	١٦٤٤٧	١٧٨٧٠
الكويت	٣٨٨٣	١٩٣١٦	٦٢٩٥	١٥٧٥٥	٢٠٢٠٠
عمان	٣٩٤	٥٩٣١	٦٩٣١	٦٤٢٧	٤٩٠٠
البحرين	١١٠٢	٩٨٥٩	٧٨٠٥	٨٧٢٨	٧٦٠٠
قطر	٢٧٥١	٢٧٤٦٠	١٥٣٣٤	١٢٠٠٥	١٢٠٠٠
ليبيا	٢٠١٧	١١١٥١	٧٩٠٥	٦٩١٢	٦١٣٥
الأردن	٢١٢	٩١٢	٩٨٤	١٥٣٧	١١٥٠
تونس	٢٨٢	١٣٤٨	١٥٣٠	٢٠٥٠	٢٠٦٠
سوريا	٢٨٦	١٤٣٧	١١٨٨	١١٧٤	١٢٠٤
العراق	٣٨٠	٣٠٤٢	٤٠٦٣	٣٨٣٤	٣٧٠١
لبنان	٦٠٣	١٢٦١	١١٠٤	٣٦٥٦	٣٥٦٠
مصر	٢٠٤	٦٠٨	٥٤٨	١٠٢٥	١٢٩٠
الجزائر	٣٥٨	٢٠٥٧	٢٢٢١	١٤٨٤	١٥٥٠
المغرب	٢٥١	٨٧٢	١٠٠٦	١١٩٥	١٢٤٠
السودان	١٤٣	٤٣٦	٤١٤	١٦٣	٢٩٠
موريتانيا	١٤١	٣٣٧	٥٠٥	٤٧٣	٤٤٠
اليمن	٤٦	٤٤١	٥٠٩	٢٩٥	٣٥٠
المجموعة الأولى(١)	٢١٢٤	١٧٨٠٤	٩٩٥٤	١٠٤٤٦	١١٣٨٨
المجموعة الثانية(٢)	٣٢٢	١٤٤٢	١٥٨١	١٩٩٤	٢١١٤
المجموعة الثالثة(٣)	١١٠	٤٠٥	٤٧٦	٣١٠	٣٤٦
جملة الأقطار العربية	٩٨٨	٧٦٣٢	٤٦٥٣	٥٠٠١	٥٤٢٥

(١) العربية السعودية، الإمارات، الكويت، عمان، البحرين، قطر وليبيا.

(٢) الأردن، تونس، سوريا، العراق، لبنان، مصر، الجزائر والمغرب.

(٣) السودان، موريتانيا واليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للأقطار العربية، أعداد مختلفة.

والمؤشر الثاني أنه يمكن تقسيم الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، هي الأقطار المرتفعة الدخل وهي تشمل بشكل أساسي الأقطار النفطية؛ دول مجلس التعاون الخليجي الستة وليبيا، ثم الأقطار المتوسطة الدخل وهي تشمل الأردن وتونس وسوريا والعراق ولبنان ومصر والجزائر والمغرب، وأخيراً الأقطار المنخفضة الدخل وهي السودان واليمن وموريتانيا. وفجوة الدخل بين مجموعة وأخرى كبيرة أيضاً، وظلت كذلك مع مرور الزمن. ففي عام ١٩٧٠ كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في المجموعة الأولى يشكل ٦,٦ مرات مثيله في الأقطار المتوسطة الدخل، وحوالى ٢٠ مرة مثيله في الأقطار الفقيرة. وفي عام ١٩٩٨، فإن هذه النسب كانت ٥,٤ مرات و٣٣ مرة بالتتابع.

المؤشر الثالث، أنه ضمن كل مجموعة، هناك تفاوت كبير أيضاً في مستوى الثروة، وهذا يتضح مثلاً لو قارنا بين نصيب الفرد من الدخل القومي في الإمارات وكل من عمان وليبيا مثلاً ضمن المجموعة الأولى، أو قارنا بين لبنان والمغرب ضمن المجموعة الثانية. ومن المنطق أيضاً افتراض أن هذا الحكم ينطبق أيضاً على متوسط نصيب الفرد داخل كل قطر على حدة، والذي لا تظهره هذه الإحصاءات. وهذا ما يجعل هذا المؤشر مفيداً كمؤشر عام من دون أن يعطينا القدرة على الوصول إلى نتائج محددة لحالة كل قطر. وهناك اعتبار آخر يقلل من فائدة هذا المؤشر كما عرض في الجدول رقم (٥ ـ ١) هو أن القيم المحتسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي، هي بالقيم الاسمية وليست بالقيم الحقيقية. وقد تعرضت الأقطار العربية لظروف وتجارب تنموية متباينة أثرت في معدلات التضخم المحلي فيها، ومن المؤكد أن يكون ذلك قد انعكس على مستويات المعيشة وعلى مستوى الدخل لكل فرد، ذلك لأن التضخم يؤثر في فئات المجتمع بطريقة مختلفة.

والمؤشر الرابع، أن النفط قد لعب دوراً مهماً في مستوى المعيشة في الوطن العربي، وأنه كان العامل الحاسم في تحديد مستويات الدخل في الأقطار العربية. وبالقدر ذاته، فإن التقلبات في أسعار النفط في السوق الدولية كان لها آثار مهمة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة حين تتبع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمجموعة الأولى الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في السبعينيات ومطلع الثمانينيات، تزامن مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ثم انخفض بعد ذلك حتى مطلع التسعينيات، وظل عرضة لتقلبات شديدة في عقد التسعينيات. الحكم ذاته ينطبق على كل قطر على حدة ضمن هذه المجموعة، وينطبق أيضاً على الأقطار التي يلعب فيها النفط دوراً مهماً ضمن

مجموعة الأقطار الثانية مثل الجزائر والعراق، مع ملاحظة الظروف الخاصة التي يعانيها العراق منذ عام ١٩٩٠.

ومنهج «متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي» كمؤشر لتوزيع الدخل قد ورد عليه اعتراضان أساسيان: **الأول** أن معدلات الترابط بين الدخل ومستوى المعيشة لا تكون دائماً قوية، ذلك لأن ما هو مهم هو طريقة التصرف في الدخل، وليس مستوى الدخل بحد ذاته. وإذا كانت نظريات التنمية التقليدية تركز بدرجة كبيرة على مستوى الدخل باعتباره هدف التنمية المطلوب أو مقياس الرفاه، فإن المفهوم الحديث للتنمية قد تجاوز ذلك ليحول الانتباه إلى الجوانب الأخرى من الحياة التي تمثل فرصاً، والتي لا يعتبر الدخل فيها سوى واحدة من هذه الفرص. ومن هذه الجوانب مجالات الصحة والتعليم والبيئة النظيفة والمشاركة الاجتماعية. **ثانياً**، في العديد من المجتمعات لا تتوافر مسوح موازنات الأسرة، ولذا برزت الحاجة لقياس الفقر أو التفاوت في مستويات المعيشة من خلال الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية أو الاجتماعية مثل وفيات الأطفال ومتوسط العمر المتوقع ومستويات التعليم والأمية والمؤشرات الأخرى ذات الدلالة.

والجدول رقم (٥ ـ ٢) يحوي عدداً من المؤشرات التي تدل على نوعية الحياة في الأقطار العربية. وعلى الرغم من أنه لا تتاح بيانات تسمح بالمقارنة عبر الزمن، إلا أنه ما لا يمكن إنكاره هو أن جميع الأقطار العربية (مع استثناءات محدودة تشمل العراق والسودان) قد شهدت تطوراً هائلاً في مؤشرات نوعية الحياة فيها. إلا أن الجدول ذاته يعرض أيضاً مقدار التفاوت في نوعية الحياة بين الأقطار العربية. المؤشرات الثلاثة الأولى تدل على مدى تقدم وانتشار الخدمات الصحية.

وأحد الأسباب المهمة للاستثمار في المجال الصحي هو تقليل جوانب الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في المجتمع. فانخفاض دخل بعض الفئات قد يحول بينها وبين تلقي العلاج اللازم في الكثير من الأحيان، كما أنها، وبسبب تدني مستواها التعليمي، غالباً ما تعتمد على قوتها العضلية في العمل، مما يجعلها أكثر عرضة للحوادث والتعطل عن العمل، ومن ثم الاستمرار في انخفاض الدخل (المزارعون، الصيادون. . . الخ). والارتباط بين الدخل والصحة واضح بدرجة كافية، حيث إنه على المستوى العالمي يكون انخفاض متوسط العمر المتوقع مقترناً بمستويات الفقر. وتدل التجارب العالمية أنه كلما ازداد مستوى التنمية، ومن ثم مستوى الدخل، ارتفع متوسط العمر المتوقع، وأن الفقراء يموتون في سن أصغر، ويعانون العجز بدرجة أكبر. وتحسن الوضع الصحي لا بد من أن ينعكس إيجابياً

على الفقراء، ويتمثل ذلك في زيادة الانتاجية وتناقص أيام الغياب عن العمل، ما يعني زيادة الدخل.

الجدول رقم (٥ ـ ٢)
مؤشرات نوعية الحياة في الأقطار العربية

القطر	توقع الحياة عند الولادة	معدل وفيات الأطفال	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل تعليم البالغين من السكان
السعودية	٧١,٤	٢٤	٢٨	٧٣,٤
الإمارات	٧٤,٨	٩	١٠	٧٤,٨
الكويت	٧٥,٩	١٢	١٣	٨٠,٤
عمان	٧٠,٩	١٥	١٨	٦٧,١
البحرين	٧٢,٩	١٨	٢٢	٨٦,٢
قطر	٧١,٧	١٦	٢٠	٨٠
ليبيا	٧٠	٢٢	٢٥	٧٦,٥
الأردن	٧٠,١	٢٠	٢٤	٨٧,٢
تونس	٦٩,٥	٢٧	٣٣	٦٧
سوريا	٦٨,٩	٢٧	٣٣	٧١,٦
العراق	٦٢,٤	٩٤	١٢٢	ـ
لبنان	٦٩,٩	٣٠	٣٧	٨٤,٤
مصر	٦٦,٣	٥٤	٧٣	٥٢,٧
الجزائر	٦٨,٩	٣٤	٣٩	٦٠,٣
المغرب	٦٦,٦	٥٨	٧٢	٤٥,٩
السودان	٥٥	٧٣	١١٥	٥٣,٣
موريتانيا	٥٣,٥	١٢٠	١٨٣	٣٨,٤
اليمن	٥٨	٧٦	١٠٠	٤٢,٥

المصادر: World Bank, *World Development Report, 1999/2000* (Washington, DC: The Bank, 2000), and United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1999* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1999).

المؤشر الأول في الجدول رقم (٥ ـ ٢) يشير إلى أن متوسط العمر المتوقع للفرد في الأقطار العربية الغنية (الكويت مثلاً) يفوق كثيراً مثيله في الأقطار الفقيرة، وهذا الفرق قد يصل إلى ٤٠ بالمئة في حالة موريتانيا. هذا التفاوت ينخفض كثيراً بين مجموعة الأقطار الأولى ومجموعة الأقطار الثانية (المتوسطة الدخل).

المؤشران الآخران في مجال الصحة، معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، يرسمان الصورة ذاتها عن ذلك التفاوت. معدل وفيات الأطفال يبلغ أدنى مستوياته في الإمارات (١٢ لكل ألف طفل)، بينما يبلغ أعلى مستوياته في موريتانيا (١٢٠ لكل ألف طفل).

والتعليم هو المؤشر الآخر المهم لنوعية الحياة. والجدول المذكور يظهر أيضاً مدى انتشار الأمية في الأقطار المنخفضة الدخل (حوالى ٦٢ بالمئة بين البالغين في موريتانيا وحوالى ٥٧,٥ بالمئة في اليمن)، بينما تنخفض هذه النسب إلى أقل من ١٤ بالمئة في البحرين، و٢٠ بالمئة في كل من الكويت وقطر.

توزيع الدخل في بلدان الخليج العربي

تتصف بلدان الخليج العربي بعدد من الخصائص والسمات المشتركة التي تبرر التعامل معها كمجموعة واحدة. فهذه البلدان، وباستثناء السعودية التي لا تتوافر حولها بيانات كافية، صغيرة الحجم من حيث المساحة الجغرافية ومن حيث السكان، واقتصاداتها تعتمد بدرجة كبيرة على إنتاج وتصدير النفط الذي يتميز بأنه قطاع كثيف رأس المال، ويعتمد على التقنية الحديثة، كما أن منتجاته موجهة للتصدير إلى الخارج بشكل أساسي. وحجم الإنتاج في القطاع النفطي لا يعتمد على حجم القوى العاملة أو حجم المدخلات من عوامل الإنتاج الأخرى، وبذلك فهو يتميز بوجود مكون كبير على شكل (ريع). والعوائد الريعية تذهب للحكومة، ومنها عن طريق الإنفاق العام يتم توزيع الثروة لبقية أفراد المجتمع. وليس الغرض هنا وصف الآلية التي يتم فيها توزيع الدخل في المجتمعات الريعية، وإنما التذكير بأنه يوجد في هذه المجتمعات انفصام كبير بين مقدار الجهد المبذول وحجم العائد المتحقق، والعائد يعتمد في أحيان كثيرة على عوامل خارجية لا علاقة لها بطبيعة وحجم الإنتاجية، مثل الجنسية، أو الموقع الاجتماعي أو العلاقات العائلية[1].

هذه البلدان تتميز أيضاً، وباستثناء عمان، بطغيان المجتمع الحضري، وبأن الريف لا يشكل سوى جزء صغير من هذه المجتمعات. ولذا فإن التقسيم المعتاد بين «الحضر» و«الريف» غير موجود، ولكن يوجد بالتأكيد تقسيم آخر ضمن المجتمع الحضري بين السكان المواطنين والسكان الوافدين.

---

(١) انظر على سبيل المثال: حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون]، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

ويحوي الجدول رقم (٥ ـ ٣) بعض المؤشرات الأساسية حول توزيع الدخل في بلدان الخليج العربي التي تتوافر حولها مسوح موازنة الأسرة. وهو لا يظهر أوجه تشابه عديدة من حيث مؤشرات توزيع الدخل، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي يتمتع بها كل بلد، وكذلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعها كل بلد في مجال الأجور والرواتب، والضمان الاجتماعي والإسكان وسياسات إعادة توزيع الدخل عموماً. ويتضح ذلك مثلاً في حالة الكويت التي اتبعت سياسات اجتماعية نشطة في مجال إعادة توزيع الدخل من خلال توليد الوظائف العامة وإعادة شراء الأراضي والعقارات القديمة بأثمان عالية. وقد انعكس ذلك على مؤشرات توزيع الدخل بين المواطنين ذاتهم، وبين هؤلاء وبين غير المواطنين عبر الزمن. في مسح موازنة الأسرة الذي أجري في عام ١٩٧٨/١٩٧٩، كان مؤشر جيني للأسر الكويتية يعتبر عالياً نسبياً (٣٦,٩ بالمئة)، وهو بالتأكيد أعلى من مؤشر جيني للأسر غير الكويتية (٢٧,٥ بالمئة). ويمكن للمرء أن يفترض أن ارتفاع أسعار النفط الذي بدأ في أواخر عام ١٩٧٣ ومطلع عام ١٩٧٤ لم يكن كافياً لينعكس في ذلك المؤشر، آخذين بالاعتبار عامل التباطؤ (Time-lag)، والفجوة الزمنية التي تفصل بين الحصول على الإيرادات النفطية ثم وصولها إلى السكان من خلال سياسات الإنفاق العام. والمؤشرات الأخرى لتوزيع الدخل تؤكد ذلك، حيث إن أدنى فئة في الدخل (أدنى ١٠ بالمئة من فئة الدخل) لا تحصل إلا على ١,٥ بالمئة من جملة الاستهلاك بينما تحصل الفئة الأغنى (أعلى ١٠ بالمئة من السكان) على ١٦,٣ بالمئة من جملة الاستهلاك.

الارتفاع الثاني في الإيرادات النفطية (١٩٧٩) واستمرار الحكومة في سياساتها التوزيعية عمل على تقليل فجوة الدخل بين الكويتيين وغير الكويتيين. ومؤشر جيني للمواطنين وغير المواطنين وفقاً لمسح موازنة الأسرة لعام ١٩٨٦/١٩٨٧ أصبح ٣١,٦ بالمئة و٢٩,٥ بالمئة بالتتابع. أما الحصة التي تحصل عليها أدنى فئة من السكان، فقد ارتفعت إلى ٥ بالمئة (زيادة بأكثر من الضعفين)، بينما ازدادت الحصة التي تحصل عليها أغنى فئة من السكان، وإن كان بمقدار أقل (زيادة مقدارها ٢٠ بالمئة).

ثلاثة عوامل مهمة تفرق بين الأسر الكويتية وغير الكويتية: **الأول** هو حجم الأسرة، حيث يلاحظ أن حجم الأسرة الكويتية وفقاً لمسح ١٩٧٨/١٩٧٩ كان أكبر من حجم الأسرة الوافدة؛ ٨,٤ افراد في الأسرة الكويتية مقابل ٦,٥ افراد في الأسرة الوافدة. المسح الثاني (١٩٨٦/١٩٨٧) يظهر أن تغيراً كبيراً قد طرأ على حجم الأسرة حيث انخفض حجم الأسرة الكويتية إلى ٦,٤ افراد بينما ازداد

متوسط حجم الأسرة غير الكويتية فأصبح ٧,٧ افراد. وحجم الأسرة له تأثير واضح في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق، حيث إن كبر حجم الأسرة يعمل على نقصان متوسط نصيب الفرد، والعكس صحيح. الثاني هو أن أعباء نفقات السكن عادة ما تكون أعلى للأسر الوافدة مقارنة مع الأسرة الكويتية، وذلك لما تقدمه الحكومة من مساعدة على هيئة قروض إسكان أو مساكن لذوي الدخل المحدود. ويظهر مسح موازنة الأسرة لعام ١٩٧٩/١٩٧٨ أن متوسط ما يتحمله الوافد من أعباء السكن والوقود والكهرباء يصل إلى ١٤,٣ دينار شهرياً، مقارنة مع ٦,٩ دينار تتحملها الأسرة الكويتية[٢].

الجدول رقم (٥ ـ ٣)

مؤشرات توزيع الدخل في بلدان الخليج العربي

البلد	سنة المسح	المؤشر الجيني			أدنى	أعلى
		المواطن	غير المواطن	الجملة	١٠ بالمئة	١٠ بالمئة
الإمارات[١]	١٩٩٧/١٩٩٦	٢٧,٥	٣٥,٧	٣٣,٩	٤,٤	٨,٢
الكويت	١٩٧٩/١٩٧٨	٣٦,٩	٢٦,٥	٣٢,٤	١,٥	١٦,٣
	١٩٨٧/١٩٨٦	٣١,٦	٢٩,٥	٣٣	٥,٠	١٩,٦
البحرين[٢]	١٩٨٤/١٩٨٣	٢٨	٣٩	٢٩		
قطر[٣]	١٩٨٨[٤]	٣٦,٣	٣٤,٢	٣٥,١	٧,٨	٣,٨
	١٩٨٨[٥]	٢٣	٣٠	٢٤		

(١) البيانات هي لإمارة أبو ظبي فقط.

(٢) تقديرات محمد حسين باقر في: محمد حسين باقر، قياس الفقر في أقطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٣ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، ١٩٩٦).

(٣) استخدمت قطر في عينتها المسحية فئات دخل عالية (فئة خمسة آلاف ريال قطري)، مما جعل نتائج توزيع الدخل متحيزة لصالح فئات الدخل المرتفع.

(٤) تقديرات المؤلف.

(٥) تقديرات محمد حسين باقر في: المصدر نفسه.

أما العامل الثالث فهو أن كلا المسحين يظهر أن حجم التفاوت في توزيع الدخل بين الكويتيين يفوق نظيره بين غير الكويتيين. السبب الرئيسي في ذلك

---

(٢) الكويت، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، بحث ميزانية الأسرة: النتائج النهائية التجميعية للسنة الثانية، ابريل ١٩٧٨ ـ مارس ١٩٧٩ (الكويت: الإدارة، [١٩٨٢ـ])، ج ١.

يعود إلى أن الأسر الكويتية، مثلها مثل الأسر الخليجية الأخرى، يكون لديها مصادر متعددة للدخل، بينما يكون المصدر الرئيسي للدخل للأسر غير الكويتية هو الأجر أو الراتب.

بالنسبة لقطر، الصورة لا تختلف كثيراً عن الكويت، وفقاً لحسابات الكاتب، حيث إن مقدار التفاوت في توزيع الدخل بين المواطنين القطريين يفوق التفاوت بين غير القطريين، للأسباب ذاتها تقريباً التي تمت مناقشتها سابقاً. وتظهر نتائج المسح أن الأجور والمرتبات شكلت ٦٢,١ بالمئة من جملة دخل الأسرة القطرية، أما إيجار العقارات وحقوق الملكية فشكلت ٢٢,٦ بالمئة من جملة الدخل. أما الدخول من مشروعات الأعمال الحرة وفقاً للمسح فشكلت ٩,١ بالمئة، بينما لم تتجاوز المصادر الأخرى، مثل التأمينات الاجتماعية والأرباح والفوائد، ٦,١ بالمئة. في حالة الأسرة غير القطرية فإن الدخل من الأجور والمرتبات الذي يشكل الجزء الأساسي من الدخل، استحوذ على ٩٥,٥ بالمئة من دخل هذه الأسر[٣].

ويشير معامل جيني في البحرين إلى أن توزيع الدخل بين المواطنين هو أكثر عدالة منه بين غير المواطنين (قيم معامل جيني هي ٠,٢٨ و٠,٣٩ للمواطنين وغير المواطنين بالتتابع). وقد يكون تفسير ذلك راجعاً إلى حقيقة أن مصادر الدخل للمواطنين تكاد تكون مستقرة ما لا يسمح بتباين كبير، بينما يرجع التفاوت بين غير المواطنين إلى الاختلاف في مستويات التعليم والمهن.

وبالنسبة للإمارات، والدراسة لا تشير إلا إلى إمارة أبو ظبي فقط، فإن الوضع مختلف نوعاً ما. فالتفاوت في توزيع الدخل بين المواطنين يقل نسبياً عن مثيله لغير المواطنين. قد يعود ذلك إلى درجة الحرية الاقتصادية التي تمنح لغير المواطنين، والتي تتيح لهم مزاولة الأعمال التجارية الخاصة. سبب آخر قد يعود إلى التباين الكبير في حجم الأسرة المواطنة وغير المواطنة (١٠ أفراد و٤,٨ افراد بالتتابع) الذي ينعكس على متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومن ثم على التفاوت في توزيع الدخل.

وهناك ملاحظتان أخيرتان جديرتان بالاعتبار: **الأولى** هي أن بلدان الخليج تتميز عموماً بأن حصة الدخل للفئة الأفقر في المجتمع (أدنى ١٠ بالمئة من فئات الدخل) تعتبر نسبياً كبيرة، بالمقاييس الإقليمية والعالمية.

---

(٣) قطر، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، بحث إنفاق ودخل الأسرة بالعينة، ١٩٨٨م ([الدوحة]: الجهاز، [١٩٨٩])، ص ٨٩.

ومن جانب آخر فإن حصة الفئة الأغنى في المجتمع (أعلى ١٠ بالمئة من فئات الدخل) تعتبر أقل من مثيلاتها في البلدان الأخرى. وهذا يعني أن الجزء الأكبر من فئات الدخل في المجتمعات الخليجية تقع ضمن فئة متوسطي الدخل. ولا شك في أن السياسات الحكومية الرامية إلى رفع مستوى الدخل للأفراد من خلال سياسات الإسكان الحكومية، والتوظيف في القطاع العام والضمان الاجتماعي وسياسات الدعم الأخرى قد عملت على تقريب التفاوت في الدخل بين المواطنين بشكل عام. ولذا فإن التفاوت الحقيقي في هذه المجتمعات يظل بين المواطنين وغير المواطنين من خلال التباين في مستويات الأجور[٤].

والملاحظة الثانية، أن تقديرات الدكتور محمد حسين باقر للتفاوت في توزيع الدخل لجميع بلدان الخليج تقل بدرجة كبيرة عن تقدير المؤلف. وهذا يعود إلى الافتراضات الخاصة التي أقام عليها تقديراته، والتي ساهمت في إظهار هذا التباين.

ثانياً: توزيع الدخل في الأقطار المتوسطة الدخل

يحتوي الجدول رقم (٥ ـ ٤) على مؤشرات توزيع الدخل في الأقطار العربية المتوسطة الدخل. والقواسم المشتركة بين هذه الأقطار هي أقل منها في أقطار المجموعة الأولى (بلدان الخليج)، ما لا يسمح بالوصول إلى استنتاجات عامة حولها. وتبرز مصر باعتبارها أكثر الأقطار العربية من حيث توافر الدراسات حول ظاهرتي الفقر وتوزيع الدخل. والإحصاءات في الجدول رقم (٥ ـ ٤) تغطي فترة طويلة نسبياً تمتد منذ أواخر الخمسينيات وحتى منتصف التسعينيات. ولو افترضنا أن جميع مسوح موازنة الأسرة التي تم إجراؤها متشابهة من حيث العينة وطبيعة الأسئلة والاعتبارات الأخرى، فإن الصورة التي ترسمها مؤشرات توزيع الدخل تظهر أن التفاوت في توزيع الدخل قد ظل عالياً في الخمسينيات والستينيات، وأنه شهد انخفاضاً في السبعينيات ومطلع الثمانينيات ليعود إلى الارتفاع من جديد في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، ثم يعود للانخفاض مرة أخرى في منتصف التسعينيات. ولأن هناك تبايناً كبيراً في طبيعة المسوح التي تم إجراؤها، فإن هناك قدراً غير قليل من الشكوك حول مدى صحة مثل هذه النتيجة. وأخذ التطور

---

(٤) لمناقشة أوسع لقضية التفاوت في الأجور بين المواطنين، انظر: S. S. Al-Qudsi, «Earnings Differences in the Labor Market of the Arab Gulf States: The Case of Kuwait,» *Journal of Development Economics*, vol. 18 (1985).

التاريخي بعين الاعتبار قد يلقي مزيداً من الضوء على بعض النتائج التي يمكن التوصل إليها.

والجانب المهم من قضية توزيع الدخل في مصر يعود إلى تقسيم المجتمع المصري إلى المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ويرتبط بذلك بالطبع توزيع الأصول المنتجة وعلى رأسها الأرض الزراعية. وجميع الدلائل تشير في هذا المجال إلى أن سياسات وقوانين الإصلاح الزراعي التي تم استحداثها (١٩٥٢، ١٩٦١، ١٩٦٩) قد ساهمت في تخفيض التفاوت في توزيع الدخل في الريف المصري على نحو ملحوظ[٥].

أما الأمر الآخر الذي ساهم في تخفيض حدة التفاوت في توزيع الدخل خلال الستينيات والسبعينيات، فهو نظام الدعم الغذائي. وقد كانت مصر تتميز بوجود نظام دعم للغذاء واسع جداً ويغطي الغالبية العظمى من السكان. وتظهر دراسة البنك الدولي أن ٩٣ بالمئة من السكان يستلمون نوعاً من بطاقات التموين، ومعظم هؤلاء لديهم بطاقة للتموين الكامل. وتخلص دراسة البنك الدولي للقول بأن «سياسة الدعم والتموين القوية التي تتبعها الحكومة المصرية تعتبر فاعلة في حماية الأمن الغذائي للغالبية من الشعب. ومستويات استهلاك الغذاء هي أعلى بدرجة كبيرة من مستوياتها السائدة في الدول النامية الأخرى في المنطقة. يضاف إلى ذلك أن نظام الدعم والتموين كما يدار حالياً يحابي الفقراء أكثر من الأغنياء. في المناطق الحضرية ١٢,٧ بالمئة من الإنفاق الكلي للعائلات المنخفضة الدخل يساهم به نظام الدعم والتموين. وفي المناطق الريفية ترتفع هذه النسبة إلى ١٨ بالمئة من الإنفاق الكلي»[٦].

إن مسوح موازنة الأسرة التي تم إجراؤها منذ عام ١٩٨١، تتميز بالشمولية بدرجة أكبر. ومع ذلك فإن بعض الباحثين يشيرون إلى أن الاختلاف في مؤشرات توزيع الدخل خلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٢ ـ ١٩٩٠/١٩٩١، تعود إلى طبيعة البيانات في كل من المسحين، وليس إلى تغيير كبير في أنماط توزيع الدخل. في عام ١٩٨١/١٩٨٢ كان المسح لنفقات الأسرة، وقد تم تقدير دخل الأسرة من خلال تقدير مدخرات الأسرة وإضافتها إلى الإنفاق الاستهلاكي. في عام ١٩٩١/١٩٩٢، بيانات الدخل جاءت من بحث العينة الذي كانت فيه أسئلة محددة عن

(٥) World Bank, *Egypt: Alleviating Poverty during Structural Adjustment*, A World Bank Country Study (Washington, DC: The Bank, 1991), pp. 40-41.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٨.

مستوى دخل الأسرة. وقد خلصت د. كريم إلى أنه «عند المقارنة بين تقديرات توزيع دخل الأسرة في ١٩٩٠/١٩٩١ وإجمالي الدخل الممكن التصرف فيه للقطاع العائلي في الحسابات القومية، تبين أن بيانات البحث بالعينة تقل بنسبة ٤٤,٢ بالمئة في القطاع الحضري و٤٧,٢ بالمئة في القطاع الريفي عن بيانات الحسابات القومية. وهذا الفارق الكبير بين تقديرات البحث بالعينة وبيانات الحسابات القومية يثير التساؤل بشأن مدى إمكانية الاعتماد على بيانات توزيع الدخل في البحث بالعينة باعتبارها ممثلة للمجتمع في مجموعه»[٧].

ولو أخذنا تقديرات د. كريم لكلا المسحين، فإن الخلاصة التي سنصل إليها هي أن توزيع الدخل قد ازداد سوءاً خلال فترة الثمانينيات في كل من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. للمناطق الحضرية معامل جيني ازداد من ٠,٣٢ عام ١٩٨١/١٩٨٢ إلى ٠,٣٨ عام ١٩٩٠/١٩٩١. وفي المناطق الريفية، قيم معامل جيني للفترتين هي ٠,٢٩ و٠,٣٢ بالتتابع. ومع ذلك يبقى توزيع الدخل في الريف أقل تفاوتاً مقارناً بالمناطق الحضرية. وعند إلقاء الضوء بشكل أكبر على إعادة التوزيع النسبي للدخل خلال هذه الفترة، فإنه يلاحظ «أن الحصة النسبية من الدخل للـ ٤٠ بالمئة الوسطى من الأسر الحضرية انخفضت من ٣٤,٢ بالمئة في ١٩٨١/١٩٨٢ إلى ٣٠,٤ بالمئة في ١٩٩٠/١٩٩١، بينما انخفضت بالنسبة للأسر الريفية من ٣٦,٢ بالمئة إلى ٣٣,٥ بالمئة، أي أن الانخفاض في الحصة النسبية للـ ٤٠ بالمئة الوسطى كان أعلى نسبياً في القطاع الحضري منه في القطاع الريفي. وانخفضت الحصة النسبية لدخل الـ ٣٠ بالمئة الدنيا من الأسر من ١٣,٤ إلى ١١,٧ بالمئة في القطاع الحضري، ومن ١٣,٩ بالمئة إلى ١٣,٥ بالمئة في القطاع الريفي في الفترة بين ١٩٨١/١٩٨٢ و١٩٩٠/١٩٩١. ويتبين من ذلك أن الفئة التي لحقت بها أكبر خسارة في تطور توزيع الدخل في الثمانينيات، كانت فئة الأسر التي تمثل الـ ٤٠ بالمئة الوسطى، تليها الـ ٣٠ بالمئة الدنيا من الأسر، بينما اتجه الكسب بأكمله إلى الـ ٣٠ بالمئة العليا من الأسر في القطاعين»[٨]. ويعود جانب مهم من انخفاض الموقع النسبي للطبقة الوسطى في مصر في الثمانينيات إلى تدهور الأجور الحقيقية في القطاع الحكومي، وذلك بسبب ثبات هذه الأجور أو ارتفاعها بمعدلات تقل عن معدلات التضخم.

ويشير الجدول ذاته إلى أن التفاوت في توزيع الدخل قد انخفض في مصر

---

(٧) كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر (القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٩٤)، ص ٣٨.
(٨) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤١.

خلال النصف الأول من التسعينيات، وهذا الانخفاض قد حدث في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ويشير أحد الباحثين الذين أتيح لهم دراسة هذه الظاهرة إلى أن جانباً من هذه النتائج التي تبدو غريبة يعود إلى عوامل عدة، منها أن مسح ١٩٩٥/١٩٩٦ يحوي تمثيلاً للريف أعلى من المسح الذي سبقه. العامل الثاني هو نظام الضرائب في مصر. ففي عام ١٩٩٣ استحدث نظام ضريبي جديد ما ساعد على تسهيل النظام وخفض معدلات الهامش وإزاحة العديد من فئات الدخل الدنيا من العبء الضريبي. وقد حاول الكاتب بعد ذلك تقديم محاولة تفسير لهذه الظاهرة. وهو يعترف بأن نظام الدعم الغذائي قد يكون مسؤولاً إلى درجة كبيرة عن معدلات التفاوت المنخفضة في توزيع الدخل في الريف. وقد ساعد على ذلك نظام المشاركة في الزراعة في الريف، وعدم وجود تباين كبير في مهارات العمل ومن ثم معدلات الأجور. أما في المناطق الحضرية فإن ارتفاع معدلات التفاوت قد يعود إلى تعدد مصادر الدخل للفرد[٩].

والجدول رقم (٥ ـ ٤) يظهر أن التفاوت في توزيع الدخل في الأردن قد مر بمرحلة دائرية كاملة خلال فترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٧). فهو قد انخفض خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦)، ثم عاد إلى الارتفاع من جديد في عام ١٩٩٢، وإن كان إلى مستوى أقل من المستوى الذي كان سائداً في مطلع الثمانينيات، ثم عاد للانخفاض من جديد خلال النصف الأول من التسعينيات.

وتاريخياً، يشير حداد إلى أن التفاوت في توزيع الدخل في الأردن قد انخفض خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) وذلك لأنه في عام ١٩٧٣ كان أغنى ٢٠ بالمئة من السكان في المناطق الحضرية يحصلون على دخل يمثل ٦,٤ مرات أكثر من الدخل الذي تحصل عليه أدنى فئة من الـ ٢٠ بالمئة من فئات الدخل. في عام ١٩٨٢ انخفضت هذه النسبة إلى ٥,٩ مرات؟ والنمط ذاته قد حدث في المناطق الريفية أيضاً[١٠]. ونظراً لصغر حجم الاقتصاد الأردني وانفتاحه على الخارج، فقد كان عرضة للصدمات الخارجية المستمرة التي أثرت في درجات الفقر وتوزيع الدخل. ومن الصدمات التي تركت بصمات واضحة على الاقتصاد الأردني: ارتفاع أسعار النفط، والتقلبات في أسعار الفوسفات، والمعونات الخارجية، والديون

(٩) Patrick W. Cardiff, «Poverty and Inequality in Egypt,» (Unpublished Paper).

(١٠) Adeeb Haddad, «Jordan's Income Distribution in Retrospect,» in: Kamel Abu Jaber, Matthes Buhbe and Mohammad Smadi, eds., *Income Distribution in Jordan*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1990), p. 22.

الخارجية، والظروف السياسية المحيطة، والحرب مع إسرائيل، والسياحة والعلاقات مع بلدان الجوار (العراق وسوريا)، ثم قضية اللاجئين وكذلك العائدون من بلدان الخليج وبخاصة بعد عام ١٩٩٠. وفي النصف الثاني من السبعينيات وحتى مطلع الثمانينيات، استفاد الاقتصاد الأردني من الانتعاش الاقتصادي في الأقطار المجاورة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط، كما استفاد من المساعدات الخارجية والقروض الميسرة، وفرص العمل التي أتيحت للأردنيين في الخارج مما زاد من تدفق التحويلات الخارجية. وبلغ معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي حوالى ٩,٥ بالمئة، مما زاد من مستويات الاستهلاك والاستثمار[١١]. وانعكس الازدهار الاقتصادي على مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل، حيث انخفض كل منهما.

أما الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٢) فيمكن تلخيصها بأنها فترة انخفاض مستوى المعيشة، حيث إن كل فئة من فئات السكان قد عانت انخفاض إنفاقها الاستهلاكي. فبالإضافة إلى تدهور أسعار النفط وأسعار الفوسفات والتباطؤ في تدفقات السياح، فإن أزمة الخليج الثانية أدت إلى عودة حوالى ٣٠٠ ألف أردني من بلدان الخليج، وانقطاع العلاقات التجارية مع الشركاء التقليديين (العراق وبدرجة أقل بلدان الخليج). وخلال هذه الفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٢) ازداد عدد السكان حوالى ٣٤ بالمئة، وانخفض الناتج المحلي بالقيم الحقيقية بمقدار ١١ بالمئة، بينما انخفض الاستهلاك الحقيقي بمقدار ١٤ بالمئة، ونصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار ٣٤ بالمئة.

وبالطبع فقد انعكس ذلك على التفاوت في توزيع الدخل، حيث يشير الجدول رقم (٥ ـ ٤) إلى ارتفاع معامل جيني من ٠,٣٦ عام ١٩٨٦/١٩٨٧ إلى ٠,٤٣ عام ١٩٩٢. وتفاقم توزيع الدخل كان عاماً في الأردن جميعها، حيث تدل المؤشرات على أن المناطق الحضرية والريفية على السواء قد عانت الظاهرة ذاتها[١٢].

وتحليل الإنفاق بحسب التوزيع العشري يظهر التغيرات في مستويات المعيشة

---

(١١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة التخطيط الإنمائي، «سياسات التكييف والإصلاح الاقتصادي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الأردن،» (E/ESCWA/SED/1993/ 13)، ص ٣.

(١٢) World Bank, *Hashemite Kingdom of Jordan: Poverty Assessment* (Washington, DC: The Bank, 1994), pp. 26-27.

للمجموعات المختلفة من السكان. ويبدو واضحاً أن الإنفاق الحقيقي قد انخفض لكل مجموعات السكان خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٢). وكلما كانت المجموعة أفقر، كان الانخفاض في متوسط إنفاقها أعظم. وأقل ٢٠ بالمئة من السكان انخفض دخلها السنوي بمقدار ٣٦ بالمئة (من ١٩٣ ديناراً إلى ١٢٣ ديناراً)، بينما أعلى ٢٠ بالمئة من السكان انخفض إنفاقها ١١ بالمئة فقط. أما أعلى ١٠ بالمئة من السكان فقد انخفض إنفاقها بمقدار ٣ بالمئة[١٣].

وهناك طريقة أخرى للنظر إلى التفاوت في توزع الدخل، وهي من خلال النظر إلى إنفاق كل عشير مقارنة مع متوسط الدخل للسكان. وقد كان متوسط الإنفاق للسكان في العامين ١٩٨٦ و١٩٩٢ ٥٣٠ ديناراً و٧٢٠ ديناراً بالتتابع. في عام ١٩٨٦ كان متوسط الإنفاق لأدنى عشير يساوي ٣١ بالمئة من متوسط الدخل، بينما أعلى عشير كان متوسط إنفاقه يشكل ٢,٨ مرة مقدار المتوسط. وفي عام ١٩٩٢ فإن مستوى كل من أغنى فئة وأفقر فئة قد ازداد تباعداً، ومتوسط الإنفاق لكل من أدنى عشير وأعلى عشير كنسبة من متوسط الإنفاق للسكان أصبح ٢٤ بالمئة و٣٤,٧ بالمئة بالتتابع[١٤].

والانخفاض في حصة كل عشير واضح من حصة الإنفاق لكل فئة من جملة الإنفاق. ويظهر الجدول رقم (٥ - ٤) أن حصة أدنى ١٠ بالمئة من السكان قد انخفضت من ٣,١ بالمئة إلى ٢,١ بالمئة، بينما ازدادت حصة أغنى ١٠ بالمئة من السكان من ٢٨ بالمئة إلى ٣١,٧ بالمئة من جملة الإنفاق.

أحد التفسيرات التي قدمت لشرح التفاقم الذي طرأ على توزيع الدخل خلال هذه الفترة هو أن الانخفاض الكبير في إنفاق أقل ٩٠ بالمئة من فئات السكان لم ينعكس بالدرجة نفسها على الفئة الأعلى التي تشكل ١٠ بالمئة من السكان. وإذا ما قمنا باحتساب معامل جيني لكل الأردن مع استبعاد أعلى ١٠ بالمئة من السكان، فإن التفاوت سيبدو أصغر ويمثل ٢٧,٢ بالمئة و٢٩,٨ بالمئة للسنوات ١٩٨٦/١٩٨٧ و١٩٩٢ بالتتابع. ومع ذلك ينبغي أخذ هذه الأرقام بشيء من الحيطة، وذلك لأن أثر العائدين من الخارج بعد أزمة الخليج لم يتم تقييمه بشكل عميق، ومسح عام ١٩٩٢ لم يميز العائدين من غيرهم[١٥].

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٧ - ٢٨.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٣١.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٢.

والتطور المهم الآخر الذي حدث في الأردن، خلال النصف الأول من التسعينيات إلى جانب أزمة الخليج وعودة الآلاف من العاملين إلى الأردن ومعهم بعض رأس المال ما أدى إلى طفرة في بعض الأنشطة وبخاصة العقارات، هو معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤، والطريقة التي قدمت بها على أنها مفتاح الازدهار والاستقرار وتدفق الاستثمارات الأجنبية. وربما سيكتشف الشعب الأردني بعد حين أن ذلك لم يكن سوى أحلام يقظة. إلا أنه خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٧) حدث تطور واضح في اتجاه تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل. خلال الفترة المذكورة كان هناك انخفاض في نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي من ٨٢١ ديناراً أردنياً إلى ٧٦٢ ديناراً أردنياً. وعلى الرغم من ذلك فإن الإنفاق الاستهلاكي للفئات الأربع الأكثر فقراً قد ازداد. العشير الأول، الأكثر فقراً (أفقر ١٠ بالمئة من السكان) ازدادت حصته من الإنفاق من ٢,٤ بالمئة عام ١٩٩٢ إلى ٣,١ بالمئة، عام ١٩٩٧، وفي الوقت نفسه فإن حصة العشير الأعلى (أغنى ١٠ بالمئة من السكان) قد انخفضت هي الأخرى من ٣١,٧ بالمئة إلى ٢٩,٧ بالمئة أي أنه على الرغم من أن الفقر قد ازداد في المجتمع الأردني، إلا أن توزيع الدخل أصبح أكثر تساوياً[١٦].

أما في الجزائر، فقد واجه الاقتصاد ركوداً عميقاً خلال الفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٥)، ويدل على ذلك عدد من المؤشرات الاقتصادية. وانخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من ٢٨٨٠ دولاراً عام ١٩٨٧ إلى ١٥٨٠ عام ١٩٩٥. وقد كان السبب الرئيسي لذلك التدهور هو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (بسبب التقلبات في الإيرادات النفطية وتدهور الأوضاع الأمنية)، والزيادة المطردة في عدد السكان. أما معدلات التضخم فقد ظلت عند مستويات عالية (متوسط ٢٥ بالمئة خلال الفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٥)).

والمؤشرات في الجدول رقم (٥ ـ ٤) تدل على أنه قد حصل تغيير في توزيع الدخل باتجاه المساواة. فمؤشر جيني قد انخفض من ٠,٤٠ بالمئة إلى ٠,٣٦ بالمئة خلال الفترة المذكورة. وتوزيع الدخل بحسب الفئات العشرية يؤيد مؤشر جيني في ذلك. فحصة الفئة الأفقر في المجتمع (العشير الأدنى) قد ازدادت من ٢,٦ بالمئة إلى ٢,٨ بالمئة، أما حصة العشير الأغنى (أعلى ١٠ بالمئة من فئات الدخل) فقد انخفضت من ٣٢,٧ بالمئة إلى ٢٦,٨ بالمئة. ولكن نظراً لأن المسحين ليسا

(١٦) World Bank, *Poverty Alleviation in Jordan in the 1990's: Lessons for the Future* (Washington, DC: The Bank, 1999), p. 5.

متشابهين من الجوانب كافة، فإنه ينبغي الحذر في اعتبار هذه نتائج قاطعة في هذا الشأن(١٧).

أما بالنسبة للمغرب، فإن المعلومات المتاحة من خلال مسحين على الأقل (في الفترة بين ١٩٨٤/١٩٨٥ ـ ١٩٩٠/١٩٩١) تظهر أن التفاوت النسبي في توزيع الدخل لم يتغير بشكل ملحوظ. ومعامل جيني للتفاوت في توزيع الدخل يظهر أن هذا الحكم ينطبق على كل من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. إلا أن الجدول رقم (٥ ـ ٤) يظهر أيضاً أن مقدار التفاوت في المناطق الحضرية يفوق كثيراً مقدار التفاوت في المناطق الريفية، وأن هذا قد استمر خلال الفترة المذكورة من دون تغير ملحوظ.

ويعطي التوزيع العشيري للدخل الصورة ذاتها، حيث إن حصة العشير الأدنى في المجتمع (أفقر ١٠ بالمئة من السكان) قد انخفضت قليلاً خلال النصف الثاني من الثمانينيات من ٢,٩ بالمئة إلى ٢,٨ بالمئة. أما حصة العشير الأعلى (أغنى ١٠ بالمئة من السكان) فقد انخفضت هي الأخرى وإن كان بشكل طفيف. ولكن تبقى الحقيقة هي أن عشر السكان يحصلون على أكثر من ٣٠ بالمئة من الاستهلاك في المغرب، وهو ما يظهر مقدار التفاوت في توزيع الدخل.

وتشير دراسة تاريخية إلى أن توزيع الدخل في المغرب قد يكون شهد تقلباً واضحاً اتجه فيه هذا التوزيع أولاً إلى التدهور مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنه اتجه بعد ذلك إلى الاعتدال في التوزيع في المراحل اللاحقة. وتشير الدراسة إلى أنه خلال الزمن ازداد التباين في توزيع الدخل بين المدن والريف من ٧٠ بالمئة إلى ١٢٠ بالمئة، وحصة الأغنياء خلال السنوات (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥) ازدادت من ٢٥ بالمئة إلى ٣٧ بالمئة، بينما انخفضت حصة الفقراء من ٣,٣ بالمئة إلى ١,٢٤ بالمئة. وإذا ما تمت مقارنة هذه النسب مع الإحصاءات المتوافرة لسنوات الثمانينيات ومطلع التسعينيات، فإنه يبدو واضحاً أن هذا التباين قد عاد من جديد ليعتدل لصالح الفئات الأفقر(١٨).

الإحصاءات المتاحة عن تونس تظهر أنها قد شهدت انخفاضاً معتدلاً في

---

(١٧) World Bank, *Algeria: Growth, Employment and Poverty Reduction* (Washington, DC: The Bank, 1999), p. 3.

(١٨) Keith Griffin, «Income Inequality and Land Redistribution in Morocco,» in: Keith Griffin, *Land Concentration and Rural Poverty*, 2nd ed. (London: Macmillan, 1981), pp. 73-74.

التفاوت في توزيع الدخل. فمعامل جيني لعام ١٩٨٥ كان ٠,٤١ وانخفض خلال خمس سنوات (عام ١٩٩٠) إلى ٠,٣٧. وقد كان الانخفاض في التفاوت في توزيع الدخل في المناطق الريفية أوضح منه في المناطق الحضرية (من ٠,٤٣ إلى ٠,٤٠ في المناطق الريفية مقابل ٠,٣٦ إلى ٠,٣٥ في المناطق الحضرية).

ولعلنا نتذكر أن هذا التحسن يعود إلى جهود الحكومة الواضحة في معالجة المعضلات الاقتصادية الهيكلية، وفي الوقت ذاته عدم إغفال توزيع الدخل في المجتمع. وقد استطاعت تونس تحقيق ذلك من خلال التركيز على الجوانب الاجتماعية للتنمية عن طريق التوسع في النظام التعليمي، وبخاصة للمرحلة الابتدائية، والخدمات الصحية المجانية المتوافرة لكل فئات السكان. وبجانب ذلك، أقدمت الحكومة على استخدام عدد من البرامج التي تستهدف الحد من ظاهرة الفقر أو التخفيف من التفاوت في توزيع الدخل. ومن هذه البرامج، دعم المستهلكين وبرامج خلق الوظائف العامة وبرامج التحويل المالي المباشر وبرامج التنمية الإقليمية[١٩]. وتشير دراسة البنك الدولي إلى أنه خلال الفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٣/ ١٩٩٤)، ازداد نصيب الفرد من الإنفاق العام الاجتماعي بمقدار ١٤ بالمئة بالقيم الحقيقية. ونصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي ازداد بمقدار ١٠ بالمئة خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)، وحوالى ثلثي الانخفاض في الفقر يعزى إلى النمو في متوسط الاستهلاك، والبقية ترجع إلى التحسن في توزيع الدخل[٢٠].

التوزيع العشيري للاستهلاك يؤكد الصورة السابقة. فهناك تفاوت كبير في الدخل في تونس حيث يحصل العشير الأدنى على ٢,٣ بالمئة من الدخل بينما العشير الأعلى على ٣٠,٧ بالمئة من الدخل. إلا أن المقارنة الزمانية تظهر أن هناك تحسناً واضحاً في هذا التوزيع خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠). فحصة العشير الأدنى ازدادت بمقدار طفيف خلال تلك الفترة (من ٢,٢ بالمئة إلى ٢,٣ بالمئة) بينما انخفضت حصة العشير الأعلى (أغنى ١٠ بالمئة من السكان) على نحو ملحوظ (من ٣٣,٩ بالمئة إلى ٣٠,٧ بالمئة).

أما العراق، وعلى عكس العديد من الأقطار العربية الأخرى، فقد أظهر أن

---

(١٩) World Bank, *Republic of Tunisia: Poverty Alleviation: Preserving Progress While Preparing for the Future* (Washington, DC: The Bank, 1995), p. 1.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١.

التفاوت في الريف يفوق مثيله في المناطق الحضرية قبل حرب الخليج الثانية. في عام ١٩٨٨ كان مؤشر جيني للمناطق الحضرية ٠,٣٣ في مقابل ٠,٣٦ للمناطق الريفية. السبب الرئيسي في ذلك هو سياسات الإنفاق الحكومي التي خلقت طبقة وسطى عريضة تتكون من العاملين في القطاع العام وصغار رجال الأعمال. وبسبب التدخل الحكومي القوي والواسع في النشاط الاقتصادي، فإن فرص ظهور أثرياء ممن تعتمد دخولهم على النشاط الخاص قد تقلصت إلى حد كبير. ومن جانب آخر، فإن سياسات الدعم الغذائي والزراعي والدعم لعدد كبير من السلع الأخرى خفف من وجود ظاهرة «الفقر».

لقد تغيرت الصورة بعد حرب الخليج الثانية على نحو جذري. فالمقاطعة الاقتصادية الدولية أثرت في المناطق الحضرية نسبياً بدرجة أكبر. وبسبب معدلات التضخم العالية وتدهور قيمة العملة، فإن القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة، وجلهم يعمل في القطاع العام، بدأت بالاضمحلال على نحو ملحوظ. ويشير أحد الباحثين إلى هذه الظاهرة بالقول «إن الفئات الواسعة في الطبقة الوسطى من ذوي الدخل المحدود التي أشرنا إلى وجودها قبل حرب الخليج قد تعرضت لانخفاض مستواها المعاشي وللانتقال إلى دون خط الفقر المطلق. وهي تشمل، بقياسات تقديرية، القوى العاملة في القطاعين الاشتراكي والمختلط، وموظفي الأعمال الإدارية والسكرتارية في القطاع الخاص، وصغار الفلاحين، والعاملين بأجور محدودة كقوى عاملة بسيطة، أي غير اختصاصية أو ليس لديها تأهيل فني، والمتقاعدين وبالتأكيد الأسر التي ترتبط بهم، ما يجعل جيوب الفقر تمتد بشكل واسع لتجعل من الفقر السمة البارزة»[٢١].

إن زيادة التفاوت في توزيع الدخل في المناطق الحضرية في العراق بعد حرب الخليج الثانية قد يكون سببها أيضاً بروز العديد من الفئات التي امتهنت تجارة التصدير والاستيراد، أو القيام بمخاطرة تهريب السلع مما يزيد من دخلها بشكل يتناسب وحجم المخاطر التي تتعرض لها.

---

(٢١) محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق: قبل وبعد حرب الخليج، سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٤ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، ١٩٩٧)، ص ٤٠.

الجدول رقم (٥ ـ ٤)
مؤشرات توزيع الدخل في الأقطار العربية المتوسطة الدخل

القطر	سنة المسح	المؤشر الجيني			أدنى	أعلى
		الحضر	الريف	الجملة	١٠ بالمئة	١٠ بالمئة
مصر						
البنك الدولي	١٩٥٨/١٩٥٩	٠,٤٠	٠,٣٦			
	١٩٦٤/١٩٦٥	٠,٤٠	٠,٢٩			
	١٩٧٤/١٩٧٥	٠,٣٧	٠,٣٥			
	١٩٨١/١٩٨٢	٠,٣٧	٠,٣٤			
كريمة كريم	١٩٨١/١٩٨٢	٠,٣٢	٠,٢٩		٢,٦	٢٥,٩
البنك الدولي	١٩٩٠/١٩٩١	-	-	٠,٣٢	٣,٩	٢٦,٧
كريمة كريم	١٩٩٠/١٩٩١	٠,٣٨	٠,٣٢	-	٢,٥	٣٢,٦
كارديف	١٩٩٠/١٩٩١	٠,٤١	٠,٣٤	٠,٣٩	٢,٥	٣٢,٦
عثمان والليثي	١٩٩٥/١٩٩٦	-	-	-	٣,٦	٢٧,٧
كارديف	١٩٩٥/١٩٩٦	٠,٣٧	٠,٣١	٠,٣٥	-	-
الأردن	١٩٨٠	٠,٣٤	٠,٣٨	٠,٣٧	٣,٣	٢٨,٢
	١٩٨٦/١٩٨٧	٠,٣٦	٠,٣٢	٠,٣٦	٣,١	٢٨
	١٩٩٢	٠,٤٤	٠,٣٨	٠,٤٣	٢,٦	٣١,٧
	١٩٩٧	-	-	٠,٣٦	٣,١	٢٩,٧
الجزائر	١٩٨٨	-	-	٠,٤٠	٢,٦	٣٢,٧
	١٩٩٥	-	-	٠,٣٦	٢,٨	٢٦,٨
المغرب	١٩٨٤/١٩٨٥	٠,٤١	٠,٣٢	٠,٤٠	٢,٩	٣١,٧
	١٩٩٠/١٩٩١	٠,٣٨	٠,٣١	٠,٣٩	٢,٨	٣٠,٨
تونس	١٩٨٥	٠,٤١	٠,٣٦	٠,٤٣	٢,٢	٣٣,٩
	١٩٩٠	٠,٣٧	٠,٣٥	٠,٤٠	٢,٣	٣٠,٧
العراق	١٩٨٨	٠,٣٣	٠,٣٦	٠,٣٤		
	١٩٩٣	٠,٤٥	٠,٣٤	٠,٤٣		

ويحتوي الجدول رقم (٥ ـ ٥) على مؤشرات توزيع الدخل في الأقطار العربية الأقل دخلاً، والتي تصنف ضمن الأقطار الفقيرة عالمياً. وبالنسبة إلى السودان لا يوجد تقديرات موثوقة يعتمد عليها في دراسات محايدة. وتظهر الصورة التي ترسمها مؤشرات جيني لتوزيع الدخل أن توزيع الدخل قد شهد تغيراً كبيراً في اتجاه عدم العدالة في التوزيع. وبذلك تكون السودان من الأقطار العربية القليلة التي ارتبطت فيها ظاهرة الفقر وظاهرة زيادة التفاوت في توزيع الدخل في

آن واحد. ولا شك في أن عدداً من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد تضافرت لتفاقم الأوضاع. من هذه العوامل عدم الاستقرار السياسي ومشكلة الجنوب، والمقاطعة الدولية للسودان والعوامل المناخية التي أدت إلى جفاف أو فيضانات على نحو متكرر.

ويعتبر مؤشر جيني للتفاوت في توزيع الدخل في اليمن متوسطاً لقطر يصنف ضمن الأقطار الفقيرة. وعلى الرغم من أن الحصة التي يحصل عليها العشير الأدنى تعتبر منخفضة (٢,٣ بالمئة)، إلا أن الحصة التي تحصل عليها أغنى فئة في السكان (أغنى ١٠ بالمئة) لا تعتبر عالية بالمقاييس الإقليمية. الحكم ذاته ينطبق على موريتانيا حيث إن أدنى وأعلى عشيرين من السكان يحصلان على ٢,٣ بالمئة و٢٩,٩ بالمئة من الاستهلاك بالتتابع. وقد يكون السبب الرئيسي في حالة البلدين هو وجود قطاع ريفي كبير تختفي فيه تمايزات الدخل الواسعة.

الجدول رقم (٥ ـ ٥)

مؤشرات توزيع الدخل في الأقطار العربية المنخفضة الدخل

	سنة المسح	المؤشر الجيني			أدنى	أعلى
		الحضر	الريف	الجملة	١٠ بالمئة	١٠ بالمئة
السودان	١٩٦٨	٠,٤١	٠,٣٨	٠,٤٤		
	١٩٧٨	٠,٤٠	٠,٤٨	٠,٤٦		
	١٩٨٦	٠,٥٥	٠,٦٦	٠,٦٤		
اليمن	١٩٩٢	-	-	٠,٤٠	٢,٣	٣٠,٨
موريتانيا	١٩٩٥	-	-	٠,٣٩	٢,٣	٢٩,٩

خاتمة

على الرغم من أن الفقر وتوزيع الدخل هما من الظواهر التي تدخل ضمن نطاق العلوم الاجتماعية، إلا أنهما مع ذلك يختلفان من أوجه عديدة عن الظواهر الأخرى التي تتناولها تلك العلوم، وذلك للأبعاد الأخلاقية والقيمية التي يحملانها، وللتباين الكبير في تفسير أبعادهما ومسبباتهما ومن ثم العلاج المقترح لكل منهما. إن النظر لأبعاد المشكلة وطبيعتها ومسبباتها يعتمد ليس على الفلسفة الفكرية التي يحملها الباحث وحدها، وإنما في العديد من الأحيان على الموقع الاجتماعي الذي يحتله ومدى التزامه بمترتبات ذلك الموقع. وعلى سبيل المثال فإن النظر إلى الفقر باعتباره ظاهرة ريفية يتأتى أساساً من فقدان ملكية الأرض، ومن ثم فإن أحد الحلول الرئيسية المطروحة هو إعادة توزيع الملكية الزراعية. وهذه النظرة قد لا يتفق عليها الباحثون ولا أفراد المجتمع أيضاً، وذلك بسبب الآثار التي ستترتب عليها من حيث إعادة توزيع الدخل في المجتمع.

إلا أن ما يزيد من صعوبة الدراسة هو أن كلاً من الفقر وتوزيع الدخل هو من المفاهيم النسبية التي تختلف تعاريفها ومضامينها العملية باختلاف المجتمع، والمرحلة التاريخية والتنموية التي يمر بها، والعديد من القيم الاجتماعية الأخرى. ونظراً إلى هذا الاختلاف في التعريف، فإن طرق القياس لكل منهما قد تتباين هي الأخرى ما يزيد من تعقيد دراسة الظاهرة، وبخاصة حين يكون الهدف هو إجراء ودراسة مقارنة بين أقطار متباينة، أو لقطر واحدة خلال فترة زمنية ممتدة نسبياً.

ودراسة كل من الظاهرتين في الوطن العربي تواجه صعوبات إضافية، وبخاصة إذا ما حاولت هذه الدراسة الوصول إلى استنتاجات عامة أو قواسم مشتركة بين هذه الأقطار. ولعل أهم هذه الصعوبات تتمثل في التالي: **أولاً**: أن الأقطار العربية تتباين فيما بينها تبايناً كبيراً من حيث مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن حيث النظم والسياسات الاقتصادية، ومن حيث فلسفة التنمية

والتغيرات التي طرأت على هذا المفهوم وكذلك على السياسات التي بنيت عليها.
ثانياً: أن الأقطار العربية تتباين في ما بينها من حيث قاعدة البيانات وتوافر الإحصاءات والمسوح التي تسمح بدراسة هاتين الظاهرتين. وإذا كانت الإحصاءات الخاصة بالإنتاج الكلي والتوظف والإنتاج القطاعي وغيرها من الإحصاءات تتوافر بدرجة جيدة تسمح بإجراء مقارنة مقبولة بين الأقطار العربية، فإن مسوح موازنة وإنفاق الأسر التي تعتمد عليها جميع دراسات الفقر وتوزيع الدخل لا تتوافر بالدرجة ذاتها. فالعديد من الأقطار العربية لم يولِ هذه الظاهرة سوى القليل من الاهتمام. ومسوح إنفاق الأسرة لا يتم إنجازها إلا بعد فترات زمنية متباعدة نسبياً، وللعديد من الأقطار العربية لا يوجد إلا مسح واحد فقط، ما يعيق دراسة التطور التاريخي لهاتين الظاهرتين. وعدا ذلك فإنه حتى في القطر الواحد غالباً ما يكون هناك اختلاف في تصميم الاستبيانات وحجم العينة، ما يجعل المقارنة الزمانية للقطر الواحد صعباً جداً.

ولهذه الاعتبارات، ونظراً إلى أن الدراسة تشمل عدداً كبيراً نسبياً من الأقطار وفترة زمنية ممتدة ولأكثر من ثلاثة عقود، فإن الاهتمام تركز بشكل أساسي على الوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأقطار ومحاولة تلمس أهم القواسم المشتركة والاختلافات الواضحة في ما بينها. ولم يحاول الكتاب توفير دراسة تفصيلية لكل قطر على حدة وذلك لأن مثل هذا الجهد سيخرج الكتاب عن مقاصده باعتباره دراسة مقارنة.

والخلاصة الأولى والبارزة التي يخرج بها الباحث هي أن الأقطار العربية (بمجموعها) قد شهدت تقدماً واضحاً في تقليل حدة ظاهرة الفقر، على الرغم من أن ذلك يخضع لبعض القيود. فعلى العكس مما حدث في معظم الأقاليم الأخرى في العالم التي شهدت نسقاً واضحاً في التطور الاقتصادي والسياسي، فإن الوطن العربي شهد جملة من العوامل والمؤشرات المتعارضة والمتضادة التي وإن أدت في محصلتها النهائية إلى نتائج إيجابية، إلا أن ظاهرة الفقر ظلت مع ذلك ظاهرة مقلقة في العديد من الأقطار العربية. العوامل الإيجابية تشمل تحرير قطاع النفط من هيمنة الشركات الكبرى ما رفع الإيرادات النفطية، وتدفق العمالة العربية في السبعينيات من بلدان الفائض إلى بلدان العجز في مجال الموارد البشرية، وتدفق الاستثمارات البينية وكذلك الأجنبية على العديد من الأقطار العربية. أما العوامل السلبية فتمثلت في الصراعات والحروب والنزاعات التي أدت إلى هدر هائل للموارد وإضاعة الفرص لأجيال كاملة. ولهذا فإن ظاهرة الفقر الحديثة في بعض الأقطار العربية (العراق، والسودان، ولبنان) ارتبطت بشكل أساسي بظروف خارجية مثل الحروب

والصراعات ولم ترتبط بالسياسات الاقتصادية أو مدى توافر الموارد الطبيعية.

وفي ما يتعلق بظاهرة الفقر، يمكن الحديث عن بعض القواسم المشتركة بين كل الأقطار العربية أو بعضها. فظاهرة الفقر ترتبط بشكل أساسي بمدى توافر الموارد الطبيعية، وكذلك بمدى سلامة السياسات الاقتصادية. وإذا كان الفقر موجوداً في جميع الأقطار العربية، فإننا نجد أنه يشكل ظاهرة في الأقطار التي يوجد فيها قطاع ريفي كبير، والتي تشكل الزراعة فيها النشاط الرئيسي للسكان. وعلى الرغم من وجود ظاهرة الفقر في بلدان الخليج العربي النفطية، إلا أن هذه تركزت بشكل أساسي بين غير المواطنين، وبخاصة بين العمالة المهاجرة غير المتعلمة. ومعدلات الفقر بين غير المواطنين تفوق مثيلاتها عند المواطنين بعدة أضعاف. وقد يكون السبب في ذلك هو أن المواطنين في هذه الأقطار يحصلون على العديد من الامتيازات الخاصة مثل السكن المجاني أو القروض الإسكانية والأجور المرتفعة والتي تدخل في مضمون سياسات إعادة توزيع الدخل التي تقوم بها الحكومات في هذه الأقطار.

أما في الأقطار العربية المنخفضة الدخل، والتي يتركز معظم النشاط الاقتصادي فيها في المجال الزراعي، فإن حجم الثروة والموقع الاجتماعي يتحددان من خلال ملكية الأرض الزراعية. وعندما يتقدم القطر في مجال التنمية، فإن الهيكل الاقتصادي للأنشطة يتجه للتنوع ما يؤدي إلى زيادة الفرص لظهور التباين في توزيع الدخل، واتجاه بعض الأنشطة للضمور والتلاشي مخلفة معها ظاهرة البطالة والفقر للعاملين في تلك الأنشطة.

ومن غير المشكوك فيه أن النمو الاقتصادي قد لعب دوراً مهماً في تخفيف حدة ظاهرة الفقر، إلا أن ذلك العامل لم يكن وحده كافياً، إذ كان للسياسات الحكومية دور حاسم في معالجة هذه الظاهرة. ومن هنا فإن تباين الأقطار العربية من حيث الاهتمام بهذه الظاهرة قد انعكس في حجمها ومدى استمرارها. وهذا الاهتمام قد تمثل في صور عديدة منها الاعتراف بالمشكلة ومحاولة دراستها من خلال إجراء المسوح بطريقة منتظمة، أو من خلال السياسات المصممة لعلاج هذه المشكلة في المدى القصير من خلال سياسات الدعم وشبكات الأمن الاجتماعي والتوظيف، أو في المدى الطويل من خلال توفير التعليم والخدمات الصحية للمناطق الريفية ومحاولة إيجاد تنمية إقليمية أكثر توازناً، وذلك بإيجاد الحوافز لإقامة المشروعات الإنتاجية خارج نطاق المدن المكتظة.

وعند دراسة خصائص الفقر والفقراء في الوطن العربي، فإن هناك خلاصات

واستنتاجات تبرز أكثر وضوحاً. ومن ذلك أن الفقر في جميع الأقطار العربية يعتبر ظاهرة ريفية بشكل أساسي. فمعظم الفقراء يتركزون في المناطق الريفية ويرتبط فقرهم بانعدام البنية الأساسية وتنوع الهيكل الإنتاجي وتركز معظم النشاط الاقتصادي حول القطاع الزراعي. وإذا كان النشاط في القطاع الزراعي يعتمد بدرجة كبيرة على الأمطار، فإن ظاهرة الفقر تتفاقم بسبب وجود البطالة الموسمية أو التعرض لموجات من الفيضانات أو الجفاف التي تمتد آثارها لتشمل القطاعات الإنتاجية الأخرى مهما كانت صغيرة ومهمشة.

وتركز ظاهرة الفقر في الريف لا ينعكس في مؤشرات الفقر العامة، وإنما ينعكس أيضاً في المؤشرات الاجتماعية الأخرى مثل معدلات الالتحاق بالتعليم، والعمر المتوقع عند الولادة، ومعدلات وفيات الأطفال، ومعدلات الأمية بين الكبار وغيرها من المؤشرات. وفي جميع الأقطار العربية فإن سكان الريف قد حققوا إنجازات أقل وبشكل واضح من تلك التي حققها سكان المدن في هذه المؤشرات كافة.

ومن جهة ثانية، فإن الفقر في جميع الأقطار العربية ارتبط أيضاً بحجم الأسرة. فاحتمالات الفقر بين العائلات الكبيرة في الأقطار العربية هي أكبر منها بين العائلات الصغيرة. والخلاف في الأدبيات الاقتصادية حول العلاقة بين الفقر وحجم الأسرة هو خلاف معروف إلا أن المؤشرات الإحصائية البسيطة تؤكد وجود هذه العلاقة في حالة الأقطار العربية. وبدلاً من بذل وقت وجهد كبيرين في التحقق من صحة هذه الفرضية التي تبدو في ظاهرها معقولة، فقد حاولت الدراسة إعطاء تفسير لها، وذلك من خلال التركيز على التركيب الهيكلي للعائلة وخصائصها باعتبارها عوامل لا تنفصل عن الحجم. ومن هنا، فإن معرفة التركيب العمري لأفراد العائلة، وعدد الأطفال وكبار السن الذين هم خارج سوق العمل، ومن ثم محاولة قياس «معدل الإعالة» كانت عوامل لا تقل أهمية عن حجم العائلة. عامل آخر في هذا المجال هو عدد العاملين في الأسرة الواحدة والذي يؤثر بدرجة واضحة في الدخل الكلي للعائلة. ومن هنا فإن ارتباط الفقر بحجم العائلة ينبغي أن يؤخذ ضمن إطار أن العائلة الكبيرة غالباً ما ترتفع فيها معدلات الإعالة، وذلك بسبب زيادة عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أو تفوق ٦٠ سنة.

والخلاصة الأخرى هي العلاقة القوية والعكسية بين الفقر ومعدلات التعليم. فالدراسات تظهر أن البطالة، ومن ثم الفقر، يزدادان بين الأميين أو الذين حصلوا

على مستويات تعليم متدنية، والعكس صحيح. فإن زيادة الدخل عادة ما ترتبط بارتفاع عدد السنوات التي قضيت في الدراسة. وقد لا تكون هذه النتيجة اكتشافاً جديداً أو خاصية تتصف بها الأقطار العربية وحدها، إلا أن أهميتها تتضح أكثر في حالة تأكيد التباين بين المناطق الحضرية والريفية في مجال الثروة، أو ما يطلق عليه «الحلقة المفرغة». فنظراً إلى ضعف أو انعدام تعليم الوالدين فإن ذلك يتجه للانتقال للأبناء، إما بسبب قلة الموارد المتاحة لتخصيصها للتعليم، أو بسبب عدم الرغبة بالتضحية بالحاضر من أجل المستقبل، ولذا فإنه غالباً ما يكون أبناء العائلات الريفية الفقيرة عديمي أو منخفضي المستوى التعليمي. وفي حالات كثيرة يكون لتلك الحلقة المفرغة بعد اجتماعي. فإذا كان العمل ضمن العائلة هو من خصائص النشاط الزراعي وفي المناطق الريفية، فإن عبء التضحية بالتعليم غالباً ما يبرز في تلك المناطق من دون غيرها، وكذلك تتحمل القسط الأعظم منه الإناث من دون الذكور. وبمرور الوقت فإن هذه الآلية تعمل على زيادة الفجوة بين الحضر والريف وفي هذا الأخير بين الذكور والإناث.

لقد خصص الفصلان الأخيران من الكتاب لدراسة ظاهرة توزيع الدخل في الوطن العربي وتطورها عبر الزمن. وإذا كان مفهوم الفقر والمؤشرات المصممة لقياسه تركز بشكل أساسي على الجوانب المادية، فإن توزيع الدخل لا يقتصر على ذلك، بل يتعداه إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية مثل النفوذ والمكانة الاجتماعية والفرص المتاحة. وهذه العوامل التي يعبر عنها المثل الشعبي «الصيت ولا الغنى»، هي عوامل مهمة في الحصول على الثروة والدخل في معظم البلدان، حتى المتقدمة منها.

ومرة أخرى يصطدم الباحث بمشكلة المفاهيم وطرق القياس والإحصاءات الملائمة ومدى حداثتها. وقد خصص الفصل الرابع لذلك، حيث ناقش مفهوم التوزيع وطرق قياسه وأهم المشكلات التي تواجه الدراسات التطبيقية في هذا الشأن. وقد حاول الفصل الرابع والفصل الخامس أيضاً التطرق لقضية مهمة هي: هل أن توزيع الدخل في الأقطار الفقيرة أكثر عدالة من مثيله في الأقطار المتوسطة الدخل أو الأقطار الغنية؟ وبالطبع فإن هذه القضية ترتبط بخلاف واضح في الأدبيات الاقتصادية أثارته مقالة سايمون كوزنتز، في ما أصبح يطلق عليه فرضية المنحنى المنقلب (Inverse-u). والاختلافات الهيكلية لا تفسر التباين في توزيع الدخل بين الأقطار العربية فقط، وإنما تلقي الضوء أيضاً على مقدار هذا التفاوت في التوزيع داخل كل قطر على حدة. فالاختلافات الهيكلية بين الأقطار مثل وجود الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي وحجم السكان والتركيب العمري

والتعليمي، وحجم القطاع الزراعي ومدى اعتماده على الري أو على الأمطار، وكذلك النظام الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية، كلها لها تأثير مهم في توزيع الثروة بين الأقطار العربية. وداخل كل قطر، فإن حجم الأسرة، وحجم القطاع الريفي، ووجود ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، هي أيضاً عوامل تؤثر في توزيع الدخل ضمن هذا القطر.

وفي البلدان الخليجية يتركز التفاوت في توزيع الدخل بشكل أساسي بين المواطنين وغير المواطنين. وهذا لا ينفي بالطبع أنه ضمن كل فئة هناك أيضاً تفاوت في توزيع الدخل يكون سببه امتلاك الموارد أو المستوى التعليمي. وفي بلدان الخليج، فإن الحصة من الدخل التي تحصل عليها أفقر فئة في المجتمع تعتبر كبيرة نسبياً، والحصة التي تحصل عليها أغنى فئة تعتبر أقل من مثيلاتها في الأقطار الصناعية. وقد يشير ذلك إلى أن الغالبية العظمى من سكان هذه الأقطار تقع ضمن ما يطلق عليه الفئة المتوسطة الدخل. وقد ساعدت السياسات التي اتبعتها حكومات هذه الأقطار، مثل خلق الوظائف في القطاع العام، وسياسات الإسكان والدعم، والخدمات الصحية والتعليمية المجانية على تأكيد هذا الاتجاه.

أما في الأقطار العربية الأخرى، فيلاحظ أن التفاوت في توزيع الدخل في المناطق الريفية هو أقل من المستويات السائدة في المناطق الحضرية. وقد يكون تفسير ذلك مرتبطاً بفرضية كوزنتز، إذ إن المناطق الحضرية في المراحل الأولى من التنمية تتنوع فيها الأنشطة الاقتصادية ما يؤدي إلى التباين في توزيع الدخل بين الأفراد وذلك بسبب اختلاف قدراتهم على الاستفادة من هذه الظروف الجديدة. على أنه في المراحل المتقدمة من التنمية تتجه مجالات الأنشطة للاستقرار، ومعها يستقر التوزيع القطاعي للقوى العاملة ما يقود الفوارق في الدخل إلى التقارب مرة أخرى. وكذلك فإن زيادة الدخل عادة ما تدفع الأقطار لزيادة الاهتمام بالمناطق الريفية، ما يقرب من فجوة الدخل بين الحضر والريف.

المـراجـع

١ ـ العربيـة

كتب

باقر، محمد حسين. **قياس التنمية البشرية مع إشارة خاصة إلى الأقطار العربية.** نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧. (سلسلة دراسات التنمية البشرية؛ ٥)

ـــــــ. **قياس الفقر في أقطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.** نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، ١٩٩٦. (سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٣)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية.** أعداد مختلفة.

ـــــــ. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٨٨.**

البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٠.** القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٠.

الجابري، محمد عابد ومحمد محمود الإمام. **التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية.** [نيويورك]: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، [١٩٩٦]. (سلسلة دراسات التنمية البشرية؛ ٢)

جامعة الأقطار العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد.** تحرير صندوق النقد العربي. أعداد مختلفة.

جاي، دارام (محرر). **صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب.** ترجمة مبارك علي

عثمان؛ مراجعة أحمد سيف النصر؛ تقديم رمزي زكي. القاهرة: مركز البحوث العربية؛ اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣.

الجيار، عادل. **سياسات توزيع الدخل في مصر**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٣.

حداد، أنطوان. **الفقر في لبنان**. نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، ١٩٩٦. (سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٢)

زيتون، محيا. **الإنفاق العام الاجتماعي ومدى استفادة الفقراء: التطورات والآثار**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٨. (كتاب الأهرام الاقتصادي؛ العدد ١٣٠)

شعبان، رضوان وسامية البطمة. **أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة**. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ١٩٩٥.

الصقور، محمد [وآخرون]. **دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية**. عمان: وزارة التنمية الاجتماعية، ١٩٨٩.

صندوق النقد العربي. **الحسابات القومية للأقطار العربية**. أبو ظبي: الصندوق، أعداد مختلفة.

ـــــــ. **الدول العربية: مؤشرات اقتصادية**. أبو ظبي: الصندوق، أعداد مختلفة.

عبد الفضيل، محمود. **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠): دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

علي، علي عبد القادر. **برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان**. القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٤.

قصيفي، جورج فارس. **الفقر في غربي آسيا: مقاربة اجتماعية سياسية**. نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، ١٩٩٦.

قطر، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء. **بحث إنفاق ودخل الأسرة بالعينة، ١٩٨٨م**. [الدوحة]: الجهاز، [١٩٨٩].

الكراوي، إدريس. **الاقتصاد المغربي: التحولات والرهانات**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٩٦.

كريم، كريمة. **الفقر وتوزيع الدخل في مصر**. القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٩٤.

الكويت، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء. **بحث ميزانية الأسرة: النتائج النهائية التجميعية للسنة الثانية، ابريل ١٩٧٨ ـ مارس ١٩٧٩**. الكويت: الإدارة، [١٩٨٢ـ].

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]. **الفقر في غربي آسيا: منظور اجتماعي**. نيويورك: الأمم المتحدة، الاسكوا، ١٩٩٧. (سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ١)

ـــــــ. **المرأة والفقر في منطقة الإسكوا: قضايا واهتمامات**. نيويورك: الأمم المتحدة، الاسكوا، ١٩٩٥. (سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية؛ ٢٢)

مركز البحوث العربية. **الفقر والإفقار في ظل التكيف الهيكلي**. القاهرة: [المركز، د. ت.].

معهد التخطيط القومي (مصر). **مصر: تقرير التنمية البشرية**. القاهرة: المعهد، أعداد مختلفة.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة [الفاو]. **آثار برنامج التكيف الهيكلي على إنتاج واستهلاك الغذاء في مصر**. القاهرة: [الفاو]، ١٩٩٥.

ـــــــ. **تقويم الوضع الغذائي والتغذوي في العراق: البيان الختامي**. روما: [الفاو]، ١٩٩٥.

المهاجر، محمد كاظم. **الفقر في العراق: قبل وبعد حرب الخليج**. نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، ١٩٩٧. (سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٤)

هلال، جميل. **الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة: محاولة أولية لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه ومحدداته**. نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، ١٩٩٧. (سلسلة دراسات مكافحة الفقر؛ ٧)

وثائق

«تقرير دراسة الفقر: الواقع والخصائص.» (١٩٩٣).

عبد الخالق، جودة. «تقدير خط الفقر للأسرة البحرينية من واقع بحث نفقات دخل الأسرة (٨٣/ ١٩٨٤).» (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا] ١٩٨٧، دراسة غير منشورة).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة التخطيط الإنمائي. «سياسات التكييف والإصلاح الاقتصادي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.» (E/ESCWA/SED/1993/13)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الاسكوا]، شعبة الزراعة المشتركة بين الإسكوا والفاو. «تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية على المستوى الإقليمي لبلدان الاسكوا.» (E/ESCWA/AGR/1992/12)

ـــــــ. «تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في سلطنة عمان: الدروس المستفادة.» (E/ESCWA/AGR/1993/3)

ـــــــ. «وقائع اجتماع فريق الخبراء لتقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في البلدان الأعضاء في الاسكوا، ١٠ ـ ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣.» (E/ESCWA/AGR/1993/14)

ندوات، مؤتمرات

الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الأقطار العربية. تحرير طاهر حمدي كنعان. أبو ظبي: صندوق النقد العربي؛ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦.

اجتماع الخبراء التحضيري حول «الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية»، [الاسكوا]، عمان ١٩ ـ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤.

الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية: أعمال المؤتمر العلمي لقسم الاقتصاد (نوفمبر ١٩٩٢). القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.

الأمة والقطر والاندماج في الوطن العربي. تحرير غسان سلامة [وآخرون]. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. ٢ ج.

دراسات في الاقتصاد اليمني: بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني «مجلة

الثوابت»، صنعاء في الفترة من ٢ إلى ٤ مايو، ١٩٩٥. تحرير أحمد علي البشاري؛ مراجعة لغوية عبد الحكيم عفيف. صنعاء: المجلة، ١٩٩٦. (كتاب الثوابت؛ الكتاب ٧)

وقائع حلقة العمل حول حالة الغذاء والتغذية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: بين الواقع والتطلعات، العين (قطر الإمارات العربية المتحدة)، ٢٢ ـ ٢٤ مايو ١٩٩٥. تحرير عبد الرحمن مصيقر وسمير ميلادي.

٢ ـ الأجنبيـة

Books

Abu Jaber, Kamel, Matthes Buhbe and Mohammad Smadi (eds.). *Income Distribution in Jordan.* Boulder, CO: Westview Press, 1990. (Westview Special Studies on the Middle East)

Alderman, Harold and Joachim von Braun. *The Effects of the Egyptian Food Ration and Subsidy System on Income Distribution and Consumption.* Washington, DC: International Food Policy Research Institute, 1984. (Research Report/International Food Policy Research Institute; 45)

Atkinson, Anthony B. *The Economics of Inequality.* 2nd ed. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1983.

———. *Measuring Inequality and Differing Social Judgments.* Luxembourg: Income Study, [n. d.]. (Working Paper Series; no. 27)

———. *Poverty and Social Security.* London: Harvester Wheatsheaf, 1989.

———. *Poverty in Britain and the Reform of Social Security.* London: Cambridge University Press, 1969. (Occasional Papers; 18)

——— (ed.). *Wealth, Income, and Inequality.* 2nd ed. Oxford; New York: Oxford University Press, 1980.

Bartsch, Ulrich. *Interpreting Household Budget Surveys: Estimates for Poverty and Income Distribution in Egypt.* Cairo: Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, [1997?]. (Working Paper; 9714)

Cowell, Frank A. *Measuring Inequality.* 2nd ed. London; New York: Prentice Hall/Harvester Wheatsheaf, 1995. (LSE Handbooks in Economics Series)

Deaton, Angus. *Understanding Consumption.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1992.

——— and Anne Case. *Income Distribution, Poverty, Expenditure Patterns and Price Elasticities in the Sudan.* [n. p.]: Research Program in Development

Studies, Woodrow Wilson School, Princeton University, 1985.

Diwan, Ishac and M. Walton. *Opening Up and Distribution in the Middle East and North Africa: The Poor, the Unemployed and the Public Sector.* Cairo: Economic Research Forum, 1996. (Working Paper; 9616)

Drèze, Jean and Amartya Sen. *Hunger and Public Action.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1989.

——— and Athar Hussain (eds.). *The Political Economy of Hunger.* Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1995. (Studies in Development Economics)

Fields, Gary S. *Poverty, Inequality, and Development.* Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Food and Agriculture Organization [FAO], Regional Office for the Near East. *Nutrition Country Profiles for Selected Countries of the Near East Region.* Cairo: FAO, 1995.

El-Ghonemy, M. Riad. *Affluence and Poverty in the Middle East.* London; New York: Routledge, 1998.

Griffin, Keith. *Land Concentration and Rural Poverty.* 2nd ed. London: Macmillan, 1981.

Ibrahim, El-Tigani. *Sudan-Adjustment and Poverty in the 1980's: A Country Assessment.* [Cairo]: Economic Research Forum, 1996. (Working Paper; 9606)

Income Distribution in OECD Countries: Evidence from the Luxembourg Income Study. Prepared by Anthony B. Atkinson, Lee Rainwater and Timothy M. Smeeding. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], 1995. (Social Policy Studies; no. 18)

El-Issawy, Ibrahim. *Poverty in Egypt.* Cairo: Institute of National Planning, 1997.

Jazairy, Idriss, Mohiuddin Alamgir and Theresa Panuccio. *The State of World Rural Poverty: An Inquiry into Its Causes and Consequences.* New York: International Fund for Agricultural Development by New York University Press, 1992.

Kakwani, Nanak C. *Income Inequality and Poverty: Methods of Estimation and Policy Applications.* New York: Oxford University Press, 1980.

Korayem, Karima. *Poverty in Egypt: Literature Review, 1985-1991.* [Cairo]: Center for Economic and Financial Research and Studies, 1993. (Research Projects)

Krishnaswamy, K. S. (ed.). *Poverty and Income Distribution.* Bombay: Published for Sameeksha Trust [by] Oxford University Press, 1990.

El-Laithy, Heba and O. M. Osman. *Profile and Trend of Poverty and Economic Growth in Egypt*. Cairo: Institute of National Planning, 1996. (Research Paper Series)

Lanjouw, Peter and Martin Ravallion. *Poverty and Household Size*. Washington, DC: World Bank, [1994]. (Policy Research Working Paper; 1332)

McFate, Katherine, Roger Lawson and William Julius Wilson (eds.). *Poverty, Inequality and the Future of Social Policy: Western States and the New World Order*. New York: Russell Sage Foundation, 1995.

Morrisson, Christian. *Adjustment and Equity in Morocco*. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development, Development Centre, 1991. (Development Centre Studies)

New Approaches to Poverty Analysis and Policy. Geneva: International Institute for Labour Studies, 1995. 3 vols.

Osberg, Lars (ed.). *Economic Inequality and Poverty: International Perspectives*. Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1991.

Pen, Jan. *Income Distribution*. London: Penguin Books, 1971.

Radwan, Samir and Eddy Lee. *Agrarian Change in Egypt: An Anatomy of Rural Poverty*. London; Dover, NH: Croom Helm, 1986.

———, Vali Jamal and Ajit Ghose. *Tunisia: Rural Labour and Structural Transformation*. London; New York: Routledge, 1991.

Ravallion, Martin. *Poverty Comparisons: A Guide to Concepts and Methods*. Washington, DC: World Bank, 1992. (Working Paper; no. 88)

——— and Gaurav Datt. *Growth and Redistribution Components of Changes in Poverty Measures: A Decomposition with Applications to Brazil and India in the 1980's*. Washington, DC: World Bank, 1991. (Working Paper; no. 83)

Sen, Amartya. *On Economic Inequality*. 2nd ed. Oxford: Clarendon Press, 1978. (Radcliffe Lectures; 1972)

——— [et al.]. *The Standard of Living*. Edited by Geoffrey Hawthorn. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987.

Shafik, Nemat (ed.). *Prospects for Middle Eastern and North African Economies: From Boom to Bust and Back?*. Foreword by Heba Handoussa. London: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1998.

Stewart, Frances. *Adjustment and Poverty: Options and Choices*. London; New York: Routledge, 1995. (Priorities for Development Economics)

Sundrum, R. M. *Income Distribution in Less Developed Countries:* London; New York: Routledge, 1990.

Tabatabai, Hamid. *Statistics on Poverty and Income Distribution: An ILO Compendium of Data.* Geneva: International Labour Office, 1996.

United Nations Development Programme [UNDP]. *Human Development Report, 1999.* New York; Oxford: Oxford University Press, 1999.

———. *Human Development Report, 2000.* New York; Oxford: Oxford University Press, 2000.

Vandewalle, Dirk (ed.). *North Africa: Development and Reform in a Changing Global Economy.* London: Macmillan, 1996.

World Bank. *Algeria: Growth, Employment and Poverty Reduction.* Washington, DC: The Bank, 1999.

———. *Democratic and Popular Republic of Algeria: Growth, Employment and Poverty Reduction.* Washington, DC: The Bank, 1999.

———. *Egypt: Alleviating Poverty during Structural Adjustment.* Washington, DC: The Bank, 1991. (A World Bank Country Study)

———. *Hashemite Kingdom of Jordan: Poverty Assessment.* Washington, DC: The Bank, 1994.

———. *Mauritania: Poverty Assessment.* Washington, DC: The Bank, 1994.

———. *Morocco: Poverty Adjustment, and Growth.* Washington, DC: The Bank, 1994.

———. *Poverty Alleviation in Jordan in the 1990's: Lessons for the Future.* Washington, DC: The Bank, 1999.

———. *Republic of Tunisia: Poverty Alleviation: Preserving Progress While Preparing for the Future.* Washington, DC: The Bank, 1995.

———. *Republic of Tunisia: Social and Structural Review.* Washington, DC: The Bank, 2000.

———. *Republic of Yemen: Poverty Assessment.* Washington, DC: The Bank, 1996.

———. *World Development Report, 1999/2000.* Washington, DC: The Bank, 2000.

Periodicals

Adams, Richard. «Worker Remittances and Inequality in Rural Egypt.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 38, no. 1, October 1989.

Ahluwalia, Montek. «Inequality, Poverty and Development.» *Journal of*

Development Economics: vol. 3, 1976.

Ali, Sonia and R. Adams. «The Egyptian Food Subsidy System: Operation and Effects on Income Distribution.» *World Development:* vol. 24, no. 11, 1996.

American University of Cairo. «The Economics and Politics of Structural Adjustment in Egypt.» *Cairo Papers in Social Science:* vol. 16, no. 3, Fall 1993.

Anand, Sudhir and S. M. Kanbur. «Inequality and Development.» *Journal of Development Economics:* vol. 41, 1993.

———. «The Kuznets Process and the Inequality–Development Relationship.» *Journal of Development Economics:* vol. 40, 1993.

Atkinson, Anthony B. «On the Measurement of Inequality.» *Journal of Economic Theory:* vol. 2, 1970.

Blackburn, McKinley. «International Comparisons of Poverty.» *American Economic Review:* vol. 84, no. 2, May 1994.

Burney, Nadeem and N. Al-Mutairi. «Household Consumption Patterns in Kuwait.» *Middle East Business and Economic Review:* vol. 5, no. 2, 1993.

Cohen, Barney and W. House. «Demographic Behavior and Poverty: Micro-Level Evidence from Southern Sudan.» *World Development:* vol. 22, no. 7, 1994.

Fields, Gary. «Poverty and Income Distribution: Data for Measuring Poverty and Inequality Changes in the Developing Countries.» *Journal of Development Economics:* vol. 44, 1994.

Gertler, P. and P. Glewwe. «The Willingness to Pay for Education for Daughters in Contrast to Sons: Evidence from Rural Peru.» *World Bank Economic Review*: vol. 6, no. 1, 1992.

El-Ghonemy, M. Riad. «The Egyptian State and Agricultural Land Market, 1810-1986.» *Journal of Agricultural Economics:* vol. 43, no. 2, May 1992.

Haaland, G. and W. Keddeman. «Poverty Analysis: The Case of Rural Somalia.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 32, no. 4, 1984.

Hassan, Fareed M. «Adjustment Policies, Economic Growth, and Income Distribution: The Sudanese Case.» *Scandinavian Journal of Development Alternatives:* vol. 13, nos. 1 - 2, March 1994.

———. «Is Adjustment with Equitable Economic Growth Possible? Evidence from a Developing Country.» *Canadian Journal of Development Studies:* vol. 15, no. 2, 1994.

Hassan, Rashid and S. C. Babu. «Measurement and Determinants of Rural Poverty: Household Consumption Patterns and Poverty in Rural Sudan.» *Food Policy:* vol. 16, no. 6, December 1991.

House, W. «Labor Market Differentiation in a Developing Economy: An Example from Urban Juba, Southern Sudan.» *World Development:* vol. 15, no. 7, 1987.

———. «The Nature and Determinants of Socioeconomic Inequality among Peasant Household in Southern Sudan.» *World Development:* vol. 19, no. 7, 1991.

———. «Population, Poverty, and Underdevelopment in the Southern Sudan.» *Journal of Modern African Studies:* vol. 27, no. 2, 1989.

Kakwani, N. C. and N. Podder. «On the Estimation of Lorenz Curves from Grouped Observations.» *International Economic Review:* vol. 14, no. 2, June 1973.

Korayem, Karima. «Structural Adjustment, Stabilization Policies, and the Poor in Egypt.» *Cairo Papers in Social Science:* vol. 18, no. 4, 1995.

Kuznets, Simon. «Economic Growth and Income Inequality.» *American Economic Review:* vol. 45, no. 1, March 1955.

Morrisson, C. «Adjustment, Incomes and Poverty in Morocco.» *World Development:* vol. 19, no. 11, 1991.

Al-Qudsi, S. S. «Earnings Differences in the Labor Market of the Arab Gulf States: The Case of Kuwait.» *Journal of Development Economics:* vol. 18, 1985.

Sen, Amartia. «Poverty: An Ordinal Approach to Measurement.» *Econometrica:* vol. 44, no. 2, March 1976.

Theil, H. «The Development of International Inequality.» *Journal of Econometrics:* vol. 42, 1989.

Wikan, Unni. «Living Conditions among Cairo's Poor: A View from Below.» *Middle East Journal:* vol. 39, no. 1, Winter 1985.

Documents

Cardiff, Patrick W. «Poverty and Inequality in Egypt.» (Unpublished Paper).

Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA]. «Agrarian Systems and the Alleviation of Rural Poverty in Iraq.» (E/ESCWA/AGR/WG.18/8)

———. «A Conceptual and Methodological Framework for Poverty Alleviation in the ESCWA Region.» (E/ESCWA/SED/1993/19)

———. «The Impact of Crisis on the Social Situation in the ESCWA Region.» (E/ESCWA/SD/1994/5)

———. «Structural Adjustment and Reform Policies in Egypt: Economic and Social Implications.» (E/ESCWA/SED/1993/14)

Food and Agriculture Organization [FAO]. «Food Balance Sheets for the Arab Countries, 1992-1994».

Conferences

The Agricultural Policy Conference, Cairo, 26-28 March, 1995.

Economic Reform and Its Distributive Impact, Cairo 21 - 23 November 1992.

Experts' Meeting on Poverty Alleviation and Sustainable Livelihoods in the Arab States, Damascus (Syria), 28-29 February, 1996.

Including the Poor: Proceedings of a Symposium Organized by the World Bank and the International Food Policy Research Institute. Edited by Michael Lipton and Jacques van der Gaag. Washington, DC: World Bank, 1993. (World Bank Regional and Sectoral Studies)

فهـــرس

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

ـ ن ـ

ـ و ـ

الدكتور عبد الرزاق الفارس

- أكمل تعليمه الجامعي في الكويت والقاهرة، وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد من قسم الاقتصاد ـ جامعة أكسفورد (١٩٩٠).
- قبل التحاقه بالعمل الأكاديمي، شغل عدة مناصب إدارية وفنية كان آخرها وكيل وزارة مساعد لشؤون التخطيط في وزارة التربية والتعليم (١٩٨٠ ـ ١٩٨٢).
- عمل مدرساً ثم أستاذاً مساعداً في قسم الاقتصاد ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩)، وأستاذاً زائراً في معهد مساتشوستس للتكنولوجيا (M. I. T.) (١٩٩٣)، وباحثاً زائراً في جامعة أكسفورد (١٩٩٤، ١٩٩٦).
- يعمل حالياً نائباً للمدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي ـ واشنطن.
- له العديد من المؤلفات بالعربية والإنكليزية، منها:

ـ **القطاع العام والقطاع الخاص: محددات الأداء ومعايير الاختيار** (دبي: دار القلم، ١٩٩٣).

ـ **السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠، دراسة في الاقتصاد السياسي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

ـ **أوبك وسوق النفط: دراسة في تحديد الأسعار في سوق احتكار القلة** (بالإنكليزية) (بولدر، كولورادو: المعهد الدولي لدراسات الطاقة والتنمية، ١٩٩٤).

ـ **هدر الطاقة: التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

ـ **الحكومة والفقراء والإنفاق العام** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

ـ **مؤشرات النمو الكمية التربوية في ضوء الإسقاطات السكانية والاقتصادية خلال العقدين القادمين في دول الخليج** (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٨).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

